

جامعة 08 ماي 1945 - قالمة-



كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم العلوم السياسية

# دور الفواعل غير الدُولائية في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطلبة:

إشراف الأستاذ(ة):

\* فريد رمازنية

\*د. و داد غزلاني

\*أسية عرار

## لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سليم حميداني	أستاذ مساعد	قالمة	رئيساً
وداد غزلاني	أستاذ(ة) محاضر	قالمة	مشرفاً ومقرراً
سليم قسوم	أستاذ مساعد	قالمة	ممتحناً

الموسم الجامعي: 1435-1436 هـ / 2014-2015 م

## شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتورة الأستاذة المشرفة وداد غزلاني التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة والتي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث.

كما نشكر جزيل الشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة عملنا، وحسن قراءتهم ودقة ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة والبناءة .

شكراً لكل الاساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا .

# ✦ - الإهداء - ✦

إلى الوالدین عرفانا ومحبة و تقديرا  
لهم.

إلى جميع أفراد الأسرة الكريمة.

إلى كل الأصدقاء والزملاء.

أسية

فريد

مقدمة.

الخطة.

الفصل الأول: من السياسة الدولية الى السياسة العالمية.

المبحث الأول : سياقات مركزية و تراجع دور الدولة القومية.

المطلب الأول: الواقعية ودور الدولة المحوري.

المطلب الثاني: الليبرالية و الطرح التشاركي.

المطلب الثالث: الماركسية و الخلط بين الدولاتية و التشاركية.

المطلب الرابع: اطروحات البنائية حول الدولة

المبحث الثاني : تأثير طبيعة وتداعيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة على دور الدولة .

المطلب الأول: واقع الدولة الوطنية ضمن حركية العولمة.

المطلب الثاني: مضامين الأدوار الجديدة للدولة في ظل قوة الفواعل الأخرى.

الفصل الثاني : تعددية أدوار الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية.

المبحث الأول : التوزيع الجديد للفواعل غير الدولاتية.

المطلب الأول : المجتمع المدني العالمي والشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثاني : الفواعل غير الشرعية بوصفها أطرافا في السياسة الدولية.

المبحث الثاني: تعاظم دور الفواعل غير الدولاتية بعد الحرب الباردة.

المطلب الاول : الأدوار الوظيفية الجديدة لهذه الفواعل.

المطلب الثاني : مظاهر تأثير الفواعل غير الدولاتية.

الفصل الثالث: المنظمات غير الحكومية كفاعل غير دولاتي في العلاقات الدولية.

**المبحث الأول : مقارنة مفاهيمية للمنظمات غير الحكومية.**

**المطلب الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية.**

**المطلب الثاني: أهم خصائص المنظمات غير الحكومية.**

**المبحث الثاني : دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان.**

**المطلب الأول : أهم الآليات الدولية في ادارة المنظمات غير الحكومية لقضايا حقوق الانسان.**

**المطلب الثاني : جهود المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان.**

**المبحث الثالث: دور منظمة العفو الدولية في إدارة قضايا حقوق الإنسان.**

**المطلب الأول: نشأة وتطور منظمة العفو الدولية.**

**المطلب الثاني: أداء منظمة العفو الدولية في حماية حقوق الإنسان.**

**الخاتمة.**

---

# مقدمة

---

## مقدمة

تعد الحرب الباردة حدثًا مفصليا في العلاقات الدولية، نظرا للأثر الكبير الذي تركته في طبيعة النظام الدولي، حيث شهد جملة من التغيرات و التحديات الجديدة، التي أفرزتها على جميع الأصعدة، والمؤثرة بدورها و بقوة على أدوار الدول ووظائفها التقليدية، وهذا في إطار نظام دولي جديد، يقوم على الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شهدت نهاية الحرب الباردة:

- انهيار المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، و تفكك المعسكر الشرقي، وبالتالي زوال الثنائية القطبية وظهور نظام الأحادية القطبية.
- انهيار التوازنات الكبرى التي كانت قائمة في إطار التحالفات والتكتلات الدولية، مما غير خارطة الجيواستراتيجية والسياسية الدولية.
- تنامي ظاهرة العولمة، والتي شكلت بدورها بعدا شموليا و كوسموبوليتاني في صورة نسق دولي عام.

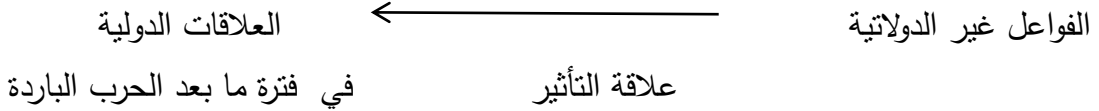
فمباشرة بعد نهاية الحرب الباردة، شهدت الساحة الدولية تزايدا في الفواعل الجديدة، أهمها الفواعل غير الدولاتية، كأحد افرزات هذه المرحلة، حيث أصبحت تشكل فاعلا مؤثرا و موازيا لدور الدولة القومية الوستقالية، وقاسمتها سلطاتها ومهامها التقليدية، كل هذه التحولات في المفاهيم والبنى، دفعت بتراجع دور الدولة القومية والذي يتعلق أساسا بالتحديات الجديدة، التي لم يسبق للدول أن واجهتها، فأصبحنا أمام دولة أكبر من أن تحل بعض المشاكل، وأصغر من أن تواجه بعض التحديات.

حيث تعد الفواعل غير الدولاتية، فكرة أو اصطلاحا شاع استخدامها بشكل واسع في بداية التسعينيات من القرن العشرين، من قبل المنظمات الدولية، كمنظومة لتحقيق التنمية في الدول، إلى جانب الإدارات الحكومية، كما أن فكرة ومنظومة الفواعل غير الدولاتية، أصبحت في العقود الأخيرة على قدر كبير من الأهمية للدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء، نتيجة للتحديات العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة، والتي تتطلب حولا غير تقليدية، فهذه المتغيرات والمستجدات الجديدة، طرحت مسألة جديدة، ترتبط ب بروز وظهور مشاكل وقضايا وتحديات جديدة، تستلزم تضافر جهود فواعل دولاتية وغير دولاتية، وتتطلب مخرجات وحلولا مشتركة بينها، مما يتسبب في حدوث تأثيرات وانعكاسات في أدوار الدولة ووظائفها في شتى المجالات، الاقتصادية، السياسية والأمنية والاجتماعية وغيرها، مهما كانت درجة قوتها أو ضعفها، وذلك لأنه صار معلوما أن تنوع وتعدد القوى السياسية والاقتصادية، والفعاليات المدنية والاجتماعية في الحياة العامة على مستوى عالمي، بات يطرح ويثير اختلالات وتأثيرات على أدوار الدولة في ضمان الأمن وتحقيق سياسات عامة شاملة وناجحة، وذلك بالنظر إلى إمكانياتها ومواردها البشرية والمادية والتقنية، وهذا ما يطرح تساؤلات واستفسارات عن مدى حيوية وفعالية دور الدولة، كفاعل قوي ومؤثر في مسارات السياسات العامة العالمية، في ظل المتغيرات والظروف الجديدة، وهو ما يدفعنا إلى محاولة فهم عميق وواسع لهذا الدور، وكذا أدوار مختلف الفواعل الأخرى في السياسة العالمية.

من خلال التقديم السابق الذي يأخذ شكل المعطى النظري للعنوان:

"دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية في ما بعد فترة الحرب الباردة"

فان مضمونه العام يتمحور حول فهم العلاقة ما بين المتغيرات التالية:



حيث سوف نحاول فهم العلاقة بين المتغير المستقل، العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة والمتغير، التابع له والمتمثل في دور هذه الفواعل، كإفراز ونتيجة لطبيعة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

### الإشكالية:

يتمحور بحثنا حول الإشكالية التالية:

- الى أي مدى أسهمت تحولات العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة في تعزيز دور المنظمات غير الحكومية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالفواعل غير الدولاتية، وما هي مضامينها النظرية؟
- كيف ساهمت نهاية الحرب الباردة في ظهور الفواعل غير الدولاتية؟
- ما هو الدور الذي تلعبه هذه الفواعل في العلاقات الدولية؟
- ما المقصود بالمنظمات غير الحكومية؟ وكيف ساهمت في ترقية حقوق الانسان؟

### الفرضيات:

#### الفرضية الرئيسية:

- تطور دور الفواعل غير الدولاتية بما فيها المنظمات غير الحكومية هو وليد افرازات طبيعة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

#### الفرضيات الفرعية :

- تراجع دور الدولة القومية عامل معزز لظهور الفواعل غير الدولاتية.



- أهمية المنظمات غير الحكومية مرتبط بالدور الذي تلعبه في السياسة الدولية.
- وجود المنظمات غير الحكومية يعتبر الية مساهمة في حماية حقوق الانسان خاصة بعد الحرب الباردة.

### أهمية الموضوع :

يكتسي هذا الموضوع أهمية علمية و أكاديمية: في كونه بحثا يفيد الكشف عن حقيقة دور الفواعل غير الدولاتية، كرهان لفترة ما بعد الحرب الباردة، فهو موضوع الساعة، لما يطرحه من إشكال حول الدور المستقبلي للدولة الوطنية، و حفظ بقائها كمبدأ حتمي للدول، فقد أصبحت تخضع لضغوط ناتجة عن حركة العولمة، التي تهدف إلى إزاحة الدولة وحدودها التقليدية، لتتقاسم أدوارها مع فواعل ولاعبين جدد.

كما يبقى موضوع الفواعل غير الدولاتية، ذو أهمية علمية بالغة تتجلى في محاولتنا توضيح أهم المفاهيم العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذا محاولة معرفة ما إذا كان للفواعل غير الدولاتية دور حقيقي في العلاقات الدولية، وذلك من خلال البحث في الأطر النظرية والنماذج الماثلة لفهم هذا الدور.

أما الأهمية العملية: فتبرز من خلال بعث ادراك بدور هذه الفواعل، و أثرها على مصلحة الدول القومية، بما يتناسب مع إيجاد طرق للتعامل معها والاستفادة منها، من أجل تحقيق المصلحة الوطنية والأخذ بتجاربيها لفهم أفضل للعلاقات الدولية، وإفرازات فترة ما بعد الحرب الباردة.

### أسباب اختيار الموضوع:

لا تكاد تخلو البحوث العلمية من أسباب اختيار الباحثين العمل على هذا الموضوع دون غيره نظرا لميولات وأسباب ما، كذلك بالنسبة لنا حيث كان اختيارنا للموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

### الأسباب الموضوعية:

- محاولة إثراء المكتبة الأكاديمية بعمل جديد، يهدف الى شرح هذه الظاهرة الجديدة، التي أصبحت تطغى على الساحة الدولية إعطاء تفسير أكاديمي لها.
- محاولة فهم وتفسير الأسباب التي تقف وراء تنامي أدوار الفواعل غير الدولاتية، مع إبراز مكانة ودور الدولة من هذه المعادلة الجديدة.
- تفكيك العلاقة ما بين تغير النظام الدولي الذي صاحب نهاية الحرب الباردة وتزايد أعداد الفاعلين من غير الدول على الساحة الدولية وحجم تأثيرهم في مسارات السياسة العالمية.

### الأسباب الذاتية:

- الرغبة في دراسة موضوع الفواعل في النظام الدولي ومعرفة مسارات التأثير والتاثر التي تنتج عن العلاقة بين هذه الفواعل المختلفة.
- تقديم عمل أكاديمي متخصص في مجال الفواعل في العلاقات الدولية يمكن أن يستعين به الباحثون مستقبلا.
- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع لإرتباطه المباشر بالعلاقات الدولية، وخاصة الجانب النظري فيها.

### المناهج المعتمدة:

- نظرا لطبيعة الموضوع المعالج، فإن ذلك يفرض علينا استخدام مجموعة من المناهج بغية إحداث توازن و تكامل منهجي في البحث الذي يسمح بضبط سليم لأطر العمل:
- المنهج التاريخي: من خلال تتبع تطور الفواعل غير الدولاتية، عبر المراحل الزمنية المختلفة في فترة ما بعد الحرب الباردة .
- المنهج المقارن: حيث ندرس به تزايد عدد الفواعل غير الدولاتية، وتغير دورها وتنامي حجم ودور المنظمات غير الحكومية.
- المنهج التحليلي الوصفي : و ذلك من أجل توصيف البيئة الدولية التي نمت فيها الفواعل غير الدولاتية، و ومدى تأثيرها، في تعاضد دورها الدولي في كافة المجالات.
- واستعملنا منهج دراسة حالة: وذلك من خلال اختيارنا لمنظمة العفو الدولية، على اعتبار الدور البارز الذي تؤديه في حماية حقوق الانسان.

### أدبيات الدراسة:

يعد موضوع دور الفواعل غير الدولاتية من المواضيع التي عملت الادبيات الغربية على العناية به بالتحليل والشرح على عكس الأدبيات العربية التي لازال يشكل لها هذا الموضوع تحديا أكاديميا، وفي محاولة معرفة الادبيات التي درست هذا الموضوع نجد كتابات: بوب رينلدا Bob Reinalda، "الفواعل غير الدول في النظام الدولي" "Non-State Actors in the International System of States" (2009)، وكذلك إسهام الكاتب جوي سايا Seiya Joey في مقاله: "The Role of Non-state Actors in International Relations" "دور الفواعل غير الدول في العلاقات الدولية"، أما الدراسات العربية فإن موضوع الفواعل غير الدولاتية فقد ارتبط بدراسات العولمة، حيث نجد مذكرة كرازدي إسماعيل، "العولمة والحكم نحو حكم عالمي

ومواطنة عالمية" و مذكرة عبد الله عاشوري، "فواعل السياسة العامة العالمية وانعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة"

### تفصيل الدراسة:

وقد قسمنا عملنا هذا إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول: يتعلق بالجانب النظري والمعرفي، حيث يعد المدخل الأساسي لفهم الموضوع، فتناولنا رؤية المضامين النظرية المفسرة لدور الفواعل المختلفة، حسب مختلف نظريات العلاقات الدولية، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتحديد طبيعة تأثيرات نهاية الحرب الباردة على الدولة، و تصاعد موجة الفاعلين من غير الدول.

الفصل الثاني: الذي جاء مرتبطاً بشكل مباشر مع الفصل الأول، مراعاة لتسلسل الأفكار، حيث تم فيه الطرق إلى الفواعل غير الدولاتية، مع محاولة حصر لأهم الفواعل في الساحة الدولية بمختلف أنواعها، أما المبحث الثاني، فتناولنا فيه تصاعد دور هذه الفواعل في السياسة العالمية، وأدوارها الجديدة، كذلك مظاهر تأثيرها في العلاقات الدولية.

الفصل الثالث: نتطرق فيه إلى المنظمات غير الحكومية كفواعل في السياسة الدولية، بدايةً بالجانب المفهومي لها، وخصائصها العامة، ثم أدوارها عن طريق آلياتها المختلفة وجهودها في الميدان الإنساني وحقوق الإنسان، أما المبحث الأخير فقد خصصناه لمنظمة العفو الدولية، كنموذج غير دولاتي للمنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية، له تأثير في السياسة العالمية، فقد تناولنا نشأتها وطورها ومختلف آلياتها في تعزيز حقوق الإنسان، مع نموذج لأدائها العالمي في حقوق الإنسان.

### صعوبات الدراسة:

ما يميز مشوار البحث العلمي لكل طالب وجود صعوبات تواجهه خلال إجراء بحثه وتتمثل في :

- ضيق الوقت لم يسمح لنا بالاطلاع على موضوع البحث رغم اتساعه .
- غياب المراجع النوعية المتخصصة، وصعوبة الحصول عليها، خاصة في مجال دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان .
- كما أن اتساع الموضوع وتشعبه نظراً للتعدد العناصر البحثية فيه، وارتباطه بمواضيع وحقول أخرى صعب من مهمة الإلمام بعناصره بالتحليل الكافي.
- ديناميكية موضوع الدراسة الأمر الذي صعب الحصول على بيانات وإحصائيات حديثة.

# الفصل الأول:

من السياسة الدولية إلى

السياسة العالمية

**الفصل الأول: من السياسة الدولية إلى السياسة العالمية:** تعددت أشكال الفواعل التي تكون منها النظام الدولي على مر الزمن، فلقد كان أهم انتظام لهذه الفواعل قد شكلته الدولة القومية التي نشأت بعد معاهدة وستفاليا 1648، بوصفها وحدة مركزية في تحليل العلاقات الدولية، وتزايدت أهميتها خلال الحرب الباردة التي كانت السمة الغالبة في القرن العشرين، حيث شكلت الدولة القومية الأساسات الإيديولوجية من خلال عامل الانتماء، ودورها الفعال عبر سياسات التحالفات والتوازنات الدولية القائمة، وذلك عبر مجموعة من المتغيرات التي ساهمت في بناء توجهات الدول وأدوارها في السياسة الدولية.

كما شكلت نهاية الحرب الباردة، بدايات تسعينيات القرن العشرين، تغيرا جذريا في طبيعة النظام الدولي الذي انتقل من الثنائية القطبية بقيادة الولايات الأمريكية ذات التوجه الرأسمالي، والكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي، إلى نظام أحادي القطبية، بقيادة منفردة للولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وقد أفرز الوضع الدولي بعد الحرب الباردة تحولات هامة واقعية ونظريا، ساهمت في بلورة مفاهيم ورؤى جديدة لظواهر العلاقات الدولية، فلم تعد الأخيرة تقتصر على دراسة وتحليل سلوكيات الوحدات السياسية وحسب، وإنما امتدت لتشمل دراسة فواعل من غير الدول كنتيجة لحجم التأثير في ظواهر وقضايا العلاقات الدولية .

و سوف نتطرق في هذا الفصل، إلى السياق النظري المفسر لشكل الدولة وأدوارها وفق منظورات العلاقات الدولية، على ضوء التحولات في النظام الدولي، والأثر الذي تركه هذا التحول على الدولة القومية من حيث مكانتها وأدوارها.

**المبحث الأول: سياقات مركزية وتراجع دور الدولة:** إن الذين يوجهون السياسة الخارجية عادة ما يصرفون النظر عن طروحات الأوساط النظرية، غير أن هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث تمارس السياسة، فنحن بحاجة إلى النظريات حتى نضفي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي نتلقاها يوميا، كما يبدو جليا وجود تباين واختلاف في تفسير دور الفواعل المشكلة للنظام الدولي، سواء الدولاتية أو غير الدولاتية بين نظريات العلاقات الدولية، ففي حين تذهب الواقعية إلى مركزية دور الدولة وتهميش دور الفواعل الأخرى باعتبارها أدوات في يد الدولة لتحقيق مصالحها؛ ترى النظريات الأخرى خلاف ذلك، فهي تقر بالدور الذي أصبحت تلعبه الفواعل الأخرى غير الدولاتية، وأن الدولة لم تعد اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية.

**المطلب الأول: الواقعية ودور الدولة المحوري:** لقد هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، إذ تفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، فهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات والحروب، غير أنها ساعدت على تزويدنا بتفسيرات بسيطة لكنها قوية للحروب والتحالفات وعقبات التعاون وغيرها من الظواهر الدولية<sup>1</sup>. و ينطلق المنظور الواقعي في فهمه للعلاقات الدولية، باعتبار الدول وحدات متجانسة ومستقلة، وفاعل أساسي، بالرغم من اعتراف الواقعيين بحدوث تطورات مهمة و ظهور فاعلين جدد، إلا أنهم يتمسكون بأن الدولة هي الأداة الرئيسية لصنع السياسة الدولية عبر الزمان والمكان، هذه الرؤية أثرت في التصور الواقعي للعلاقات الدولية، وهذه الصورة حول الفرد تنطبق على العلاقات بين الدول (بريتني هوبز أن الإنسان الذي يعيش "حالة الفطرة"، إنما يعيش وضعا يقاوم فيه الكل بعضهم بعضا )، لأنه لا وجود لـ "الليفياتان" أو القوة الفوقية Leviathan. و بهذا فإن النظام العالمي الذي تتفاعل فيه الدولة دون سلطة فوقية يمكن أن يصبح فوضويا تتصارع فيه الدول من أجل القوة وفق منطق "الكل ضد بعضهم البعض". إذن، وبحسب هوبز، فإن الدول، كفاعلين في العلاقات الدولية، يبدون في حالة صراع دائم فيما بينهم من أجل القوة، وهذا ما يجعل من الفاعلين من غير الدول كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية وغيرها لا تعتبر فاعلين من المنظور الواقعي، ونسمي هذه الحالة بالافتراض دولاتي-التمركز (أي متمحور حول الدولة)<sup>2</sup>، إن دور الدولة في هذه الوضعية يتمثل في

<sup>1</sup> - ستيفن م .وولت، "العلاقات الدولية : عالم واحد و نظريات متعددة"، تر: عادل زقاع وزيدان زياني. متوفر على الرابط التالي:

<<http://www.giocities.com/adelzegagh/ir.html>>. تاريخ الإطلاع: 2015/03/12. 19:00. ص. 08.

<sup>2</sup> - تاكايوكي يامامورا، " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، تر: عادل زقاع، متوفر على الرابط التالي:

<<http://irag.greatfrum.com/montada-f5/topic-1-232.html>>. تاريخ الإطلاع: 2015/03/12. 19:30.

حماية نفسها من الدول الأخرى، وذلك مرادف للأمن "القومي"، الذي يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة لحماية مصالح دولة معينة من أعدائها، وهذا ما جعل من الواقعية صراعا حول القوة في العلاقات الدولية، إذ أن النزاعات الدولية، من وجهة النظر هذه، رافقت التاريخ البشري، فعندما تحاول الدول الصراع من أجل القوة لحماية نفسها ومصالحها المحددة بزيادة مستويات القوة لديها، فهي بحاجة في ذلك إلى قرارات عقلانية حول الأمن، والهدف من ذلك هو سعيها الدائم لتعزيز مصالحها فالدول كفاعل في العلاقات الدولية يجب أن تكون عقلانية.<sup>1</sup>

**الفرع الأول: تحديد الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية:** ويمكن تحديد الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية في النقاط التالية:

1. الدولة هي الفاعل الرئيسي والأهم في العلاقات الدولية، فهي الوحدة الأساسية للتحليل؛ ودراسة العلاقات الدولية هي دراسة العلاقات بين الوحدات، فالدور المركزي يبقى للدولة القائم على الدولانية\*.
2. الدولة كفاعل وحدة واحدة لا تتجزأ، فهم ينظرون إليها كفاعل وحدوي Unitary Actor، لها سياسة واحدة في أي زمان و في أي مسألة كانت.<sup>2</sup>
3. تحليل السياسة الدولية على أساس أن الدول تتصرف من منطلق عقلائي في تعاملها مع بعضها البعض، وبالتالي دراسة البدائل المتاحة لها بشكل عقلائي و براغماتي (تعظيم الفوائد وتقليص التكاليف) وبالتالي زيادة قدرة الدولة و قوتها.<sup>3</sup>
4. فوضوية النظام الدولي، كنتيجة لغياب سلطة مركزية تحتكر القوة و تستطيع فرض إرادتها على الكل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- نفس المرجع.

<sup>2</sup>- قسوم سليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية،" دراسة في تطور مفهوم الأمن"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الاستراتيجيات والمستقبلات، جامعة الجزائر، 2010، ص.53.

<sup>3</sup> - نيقولا ميكيافيلي، الأمير، تر: حماد خيري، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر، 1991)، ص.66.

<sup>4</sup> - جيمس دورتي وروبرت بالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، (الأردن : مركز أحمد ياسين، 1995)، ص. 79.

\* الدولانية statism : تشكل السيادة مكونا أساسيا في تعريف الدولة بالنسبة للواقعيين، باعتبارها نقطة الانطلاق في تفسير السياسة الدولية، كما تمثل القوة متغيرا مركزيا في البناء النظري الواقعي، فالدولة سواء نظرنا إليها كإطار أو كفاعل أي كحالة أو كسلوك، نجد أنها في النهاية تندفع نحو سياسات القوة بدافع القوة.(خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 ، ص. 84).

5. ضمن سلم ترتيب المسائل الدولية، يحتل الأمن الوطني قمة أولويات القضايا الدولية، فالواقعيون عادة ما ينظرون إلى القضايا العسكرية والأمنية والاستراتيجية باعتبارها السياسة العليا Hight politics، في حين يصنفون المسائل الاقتصادية والاجتماعية ضمن مسائل السياسة الدنيا law politics نظراً لأهميتها الثانوية.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني: المفاهيم المركزية للنظرية الواقعية:** تقوم النظرية الواقعية الكلاسيكية على مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تحدد طبيعة تفسيرها للسياسة الدولية مثل: القوة، المصلحة القومية (الوطنية) وتوازن القوى.

**أولاً: القوة:** تعد القوة بالنسبة لمفكري النموذج الواقعي مثل الطاقة بالنسبة للفيزيائيين. إن القوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست هي القوة العسكرية التقليدية، بل "القوة القومية National Power" بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات، والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر، هو الذي يحدد في النهاية قوة الدولة، وتوضح هذه القوة من خلال الحيوية الاقتصادية أو النفوذ السياسي، أو القوة العسكرية، وبما أن القوة قيمة نسبية فإن الدول تجري تقييمها على وضع قوتها الذاتية مقارنة مع الوضع في الدول الأخرى.

**ثانياً: المصلحة القومية (الوطنية):** تسعى الدول للارتقاء بمصالحها الذاتية إلى أعلى درجة من درجات الكمال، في الوقت الذي تبقى فيه على تنافسها ضمن حدود طاقتها، مع تخفيف درجة الصراع مع بقية الدول، ويشكل مجموع هذه الأهداف المصلحة القومية للدولة، ويتوقف على تصور الدولة لأهمية مصالحها القومية المعنية بحجم القوة التي ستتفقا للوصول إلى أهدافها في ظرف معين، ووفقاً لـ "مورجينثاو Morgenthau" فإن المصلحة القومية يجب أن تحدد في الوسط، بين ما يسمى بالمصلحة تحت - القومية وهي مصالح مجموعات المصلحة الداخلية، وبين المصلحة فوق - القومية أي المصالح التي تدعي العالمية والكونية ومصالح البشرية ككل، وهي في الواقع تعتبر عوائق أمام المصلحة القومية الحقيقية، لكن يبقى مفهوم المصلحة القومية معرفاً دائماً بالقوة.

**ثالثاً: توازن القوى:** أساس نظرية التوازن يتمثل في أنها تحاول البحث عن قواعد للعلاقات الدولية، بحيث تكون هذه العلاقات محققة لمبدأ التوازن بين الدول المختلفة، بالقدر الذي يضمن تحقيق الأمن والسلام العالميين من ناحية، كما يضمن ازدهار وتطور هذه العلاقات دون الإخلال بمبدأ التوازن من ناحية أخرى، ويعني التوازن هنا الاستقرار ضمن إطار نظام يضم عدداً من القوى المستقلة،<sup>2</sup> وعندما يتعرض هذا

<sup>1</sup> - سليم قسوم، مرجع سابق، ص. 53.

<sup>2</sup> - أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص. 225-234.



التكافؤ للاضطراب إما بفعل قوة خارجية، أو نتيجة تبدل في عنصر أو أكثر من العناصر التي تؤلف النظام فإن هذا النظام يبدي ميلا إما لإعادة التكافؤ الأصلي أو لإقامة تكافؤ جديد.<sup>1</sup> ومن المهم أن نشير إلى أنه ليس هناك إجماع في الأدبيات الواقعية، عما إذا كان في وسعنا الحديث عن نظرية واحدة متماسكة للواقعية، إلا أن الواقعيين جميعهم يتفقون على منطلق مشترك، و هو أن مجال السلوك ما بين الدول، كاف بحد ذاته من أجل وضع تفسير له، وإرساء تبرير معياري.<sup>2</sup>

**المطلب الثاني: الليبرالية والطرح التشاركي:** إن الليبرالية ليست نظرية واحدة، فقد تعددت نسخها وصورها النظرية، وكذلك تنوعت أطرها الفكرية، فالليبراليون يقدمون إجابات مختلفة عما يروونه المعضلة البارزة في العلاقات الدولية، وهي ظاهرة الحرب، وإبستمولوجيا هي ضمن الاتجاه العقلاني في نظرية العلاقات الدولية، أما على المستوى المنهجي فهناك تأثير بالطبيعة اللاوحدوية للدولة مركزا على الفرد كوحدة تحليل أما البعض الآخر فاهتم حول التغيير السلمي والانسجام المرجو في النظام الدولي، ولقد حدد الأستاذ "أرنست أوتوزمبيل Ernest.otto-Zempiel" نوعين أساسيين للفكر الليبرالي، وهما الليبرالية البنوية والليبرالية المؤسساتية، التي تحكمها مبادئ الحرية الديمقراطية النيابية، أسبقية القانون، الملكية الخاصة التنافس الاقتصادي الحر، والتسوية السلمية للخلافات عبر تدخل المؤسسات. وتتميز في نظرتها للسياسة العالمية، باعتمادها مأمورية أكثر اتساعا من حيث وحدات ومستويات التحليل، فمنطلقات هذا التصور للسياسة العالمية تتحدد في:<sup>3</sup>

1. إن الدولة فاعل في العلاقات الدولية ليس وحيدا، لوجود فواعل دولية أخرى ذات أهمية كبرى مثل المنظمات الدولية والأفراد، وجوهر التفاعل بينهما هو التنافس، وقد يكون لهم تأثير يفوق تأثير الدولة كذلك التركيز على شروط التعاون، والتبادل الحر كوسيلة للسلام العالمي.<sup>4</sup>
2. الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني والعبر الدولي، يشكلون الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية.<sup>5</sup> فالدولة في التصور الليبرالي للسياسة الداخلية، ليست فاعلا بل مؤسسة خاضعة بكل ثابت

<sup>1</sup> - نفس المرجع.

<sup>2</sup> - مارتن غريفيتش و تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 454.

<sup>3</sup> - سليم قسوم، مرجع سابق، ص. 84، 85.

<sup>4</sup> - عبد اللطيف بوروبي، "تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص. 150.

<sup>5</sup> - خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص. 95.

لتحالف القوى الاجتماعية، لأن اعتبارها كفاعل وحدوي، هو اختزال لتعددية الفاعلين المشكلين لوحدة الدولة، وتجاهل للتفاعلات الحاصلة بينهم، وكذلك للأفكار والقيم والمنظمات الدولية وعبر الوطنية. بخلاف المنظور الواقعي الذي يشدد على فكري فاعلية وعقلانية الدولة في النظام، تأتي الليبرالية معتمدة أكثر على النماذج بين الأطراف والفاعلين، وهي كذلك تطرح أجندة موسعة تتضمن عدة مستويات للتحليل وفواعل أخرى داخل الدولة وخارجها، وذات تأثير في البيئة الدولية.

3. مأمورية السياسة العالمية تبقى قابلة للتوسع: من زاوية التحول الاقتصادي ازدادت المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية والثقافية أهمية، وهذا بفعل تنامي عدد الفواعل، وتطور عالم الشبكات، والاستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين. ويرفض الليبراليون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا، على اعتبار أن المسائل الاقتصادية الداخلية يجب أن تحظى بنفس أهمية المسائل العسكرية، ويشير "ستيفن وولت" **Stephan Walt** إلى اتجاهات الليبرالية التالية:<sup>1</sup>

- اتجاه الاعتماد المتبادل: **Interdependence** وفكرته الرئيسية هي أن المصالح الاقتصادية، سوف تدفع الدول إلى عدم استعمال القوة ضد بعضها البعض، وهذا لأنها تهدد حالة الرفاه لهذه الأطراف المتصارعة.

- اتجاه المنسوب إلى الرئيس الأمريكي الأسبق "وودر ويلسن **Woodrow Wilson**"، يرى من خلاله أن عامل الديمقراطية يعتبر مفتاحا لسلام العالمي، مستندا في ذلك إلى أن الدول الديمقراطية، أقل ميلا ونزوعا نحو السلام من غيرها من الدول التسلطية.

- الاتجاه المؤسسي الذي يعتبر المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية، وصندوق النقد الدولي عوامل مشجعة للدول على تجاوز المصالح الدنيا والقريبة لصالح فوائد عليا وأكبر للتعاون الدائم والمستمر.<sup>2</sup> ويخلص "ستيفن والت" **Stephan Walt** إلى فكرة مفادها أنه: "...رغم أن بعض الليبراليين احتقوا بالفكرة التي تعتبر أن الفاعلين عبر القوميين خاصة الشركات المتعددة الجنسيات استحوذوا تدريجيا على سلطات الدولة فإن الليبرالية بصفة عامة، ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية..."<sup>3</sup>. ومنه فالمنظور الليبرالي يتبنى توصيف مركزية الدولة في العلاقات الدولية مع التأكيد بالتوازي على فعالية الحركة المتصاعدة للأدوار الثانوية للفاعلين الجدد، وهو ما يتجلى في حركية العلاقات الدولية في ظل

سعي كل الأطراف نحو تحقيق المصالح الذاتية من خلال حركة-عبر وطنية **Transnationalism**

<sup>1</sup> - سليم قسوم، مرجع سابق، ص. 86، 87.

<sup>2</sup> - السعيد لوصيف، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص. 75.

<sup>3</sup> - ستيفن والت، مرجع سابق، ص. 03.

واتجاه التكامل والاندماج Integration، المتضمن أفكار الوظيفية Functionalism والوظيفية الجديدة Neo-Functionalism، وتعددية الأطراف Multilateralisme. فالطبيعة التعددية للطرح الليبرالي تتأسس على محورين رئيسيين هما :

المحور الأول : تفسير السياسة الخارجية للدول من خلال صنع القرار .

المحور الثاني : يتمثل في طرح فكرة عبر الوطنية Transnationalism، تتخطى حدود الدولة إلى الفرد والمجتمع، وجماعات المصالح، كما أنها تعالج فكرة التكامل والاندماج، كأحد الصور التعددية في السياسة الدولية وتتمثل افتراضاتها في:

- ✓ عدم اتخاذ الدولة وحدة تحليل رئيسية، والتركيز على جماعة المصالح وبقية الفاعلين عبر-الوطنيين، في إطار تفاعلات سوسيواقتصادية شاملة.
- ✓ تجزئة الدولة الوطنية إلى مجموعة بيروقراطيات ونخب، واختبار دورها وأدائها داخل الدولة نفسها.

✓ طرح بدائل للتنظيم السياسي للمجتمع، يمكن أن تعوض الدولة الوطنية.

✓ تحليل شروط وظروف يسهل من خلالها التعاون الدولي.

نستنتج أن الدولة الوطنية في وضع أصبحت تسعى إلى تجزئة ذاتها على محك السياسة الدولية محققة بذلك هدف التكامل، وبالتالي لن تكون الفاعل الوحيد والرئيسي، بل بالموازاة مع النخب والبيروقراطيات وجماعات المصالح ضمن الوحدة التكاملية، وهو ما يؤكد كل من "كارل دويتش Karl Deutsch" و"كارل فريديريك Karl Fredrik" من خلال التجربة الأوروبية.

كما تتضح أيضا صفة التعددية في محتوى دراسة "كلود إيكلي Klod Iqui" حول المؤشرات التكاملية الكمية والمتمثلة في :

- قياس مدى ولاء الأفراد للدولة، واعتبار ذلك تجسيدا لمصالحهم.
- قياس مدى دستورية سلوك الأفراد أو مدى تخطيهم للدستور (التزامات الدستور).
- مدى غلبة الولاء للدولة في البيروقراطيات الحكومية .
- مدى قبول الأفراد لسلطة دولتهم دون استخدام هذه الأخيرة لعنصر الإكراه.

وحسب "ارنست هانس Arnest B. Hass" فإن عملية التكامل تتم من خلال تحويل مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية، ولاءها وأهدافها ونشاطها السياسي والاجتماعي،<sup>1</sup> إلى مركز أو وحدة أشمل وأوسع، والتي تمتلك شرعية قانونية على الدولة الوطنية وعلى الدول المعنية، وهنا يبرز دور ووزن الدولة

<sup>1</sup> - السعيد لوصيف، مرجع سابق، ص.76.

في هذه العملية وحسب "ديفيد متراني David Mitirany" زعيم المدرسة الوظيفية Functionalism الذي يسعى إلى تحقيق وبناء التوافق والانسجام في السياسة الدولية (المجمع الوظيفي)، فهو يعتقد أن انتشار المشاكل المشتركة بين المجتمعات يتطلب إجابات تعاونية بين الدول، لأن هذه المشاكل الاجتماعية ذات طبيعة اقتصادية وبيئية، وهو بذلك يتصور ضرورة البحث عن مجتمع وظيفي قائم على الرفاهية، بخلاف النظام الدولي القائم على العلاقة بين الدول، أما طروحات الوظيفية الجديدة Neo-Functionalism وهي امتداد للطرح الوظيفي، لـديفيد متراني David Mitirany ويتزعم هذه المقاربة "أرنست هانس Arnest B. Hass" الذي يتصور أن عملية التكامل والاندماج عملية سياسية تهدف إلى الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، فلا يمكن تحقيق وحدة اقتصادية دون وعي النخب السياسية بالعملية، أي أنها تدخل ضمن مصالحها الذاتية، فالدولة الوطنية حسب الوظيفية والوظيفية الجديدة تقوم بممارسة مصلحتها القومية السيادية من خلال تمبيع وتحويل جزء من سيادتها لصالح السيادة المركزية العليا.

أما اتجاه الاعتماد المتبادل كونه ظاهرة معقدة، هي محددة في أربع خصائص هي كالتالي :

- ✓ زيادة الروابط المتعددة الأوجه بين الدول والفاعلات غير الدول، مثل المؤسسات والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.
- ✓ وجود الأجندة الجديدة للقضايا الدولية، التي تميز بين السياسة العليا والسياسة الدنيا، ومن الأمثلة المشهورة في هذا السياق القضايا الايكولوجية والتنمية وتغير المناخ.
- ✓ الاعتراف بالفتوات المتعددة للتفاعل، بين الفواعل عبر الحدود الوطنية، التي أصبحت الدول أحد أطرافه فقط إلى جانب الأطراف الأخرى.
- ✓ تدني فاعلية القوة العسكرية كأداة لإدارة فن الحكم، وتقديم الاعتبارات الاقتصادية في تفاعل العلاقات الدولية.<sup>1</sup>

وضمن مقاربة الاتجاه الليبرالي المؤسساتي يقدم "روبرت كيوهان Robert O. Keohane" ما يعرف بنظرية النسق الوظيفي 1984، وكذلك أعمال "ستيفن كراسنر Stephan Krasner" 1983 و"دونيكال منيدال Donegal Mindel" 1986، حيث اعتبروا الدولة فاعل موحد وعقلاني، ولكن لها خيارات ثابتة، فالدول تعتبر فاعلا أساسيا في السياسة الدولية، وأن تغير سلوك الدول خاضع وتابع للتغير في بنية النظام الدولي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص 76، 78.

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

وضمن المنظور التعددي الليبرالي نجد فرضيتين قدمهما "آرنست تشمبل Ernst czempeil" الذي استقاها من فكر "إيمانويل كانط Immanuel Kant" حول السلام الديمقراطي في العلاقات الدولية تتمثلان في<sup>1</sup> :

❖ الليبرالية المؤسساتية (المنظور المؤسساتي): ويفترض بأن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة اللايقينية التي تكتنف السلوكيات الدولية.

❖ المنظور الليبرالي البنوي: ويركز على العلاقة بين الدولة والمجتمع وأثرها على السياسة العالمية ويقوم على ثلاث افتراضات أساسية هي:

-الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر الدولي، يشكلون الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية.

-كل المؤسسات السياسية بما فيها الدولة -الأمة، تمثل مصالح بعض وليس بالضرورة كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.

-سلوك الدول يعكس طبيعة وشكل الدولة وخياراتها محددات مستويات النزاع والتعاون،<sup>2</sup> ويحدد "مورافسيك Morafssik" ثلاث اتجاهات نظرية لتفسير الصراعات والتعاون الدولي ضمن محور العلاقة بين الوطني وعبر الدولي:

➤ الليبرالية التجارية (سوسيو-اقتصادية): يركز على طبيعة الاعتماد المتبادل (السوسيواقتصادي) الليبرالية التجارية ويركز على الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر -الدولي يشكلون الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية.

➤ الليبرالية النيابية (التمثيل السيئ للمصالح الوطنية): يركز على التمثيل السيئ للمصالح الوطنية أي كل المؤسسات السياسية بما فيها الدولة-الأمة، تمثل مصالح البعض وليس بضرورة كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.

➤ الليبرالية المثالية (تطابق أو عدم تطابق القيم الوطنية للدولة): يركز على مدى التطابق من عدمه في القيم الوطنية وسلوك الدول،<sup>3</sup> الذي يعتبر محددات لمستويات النزاع والتعاون الدولي، ويعكس طبيعة وشكل

<sup>1</sup> - سلطان الرفاعي، "السلام الديمقراطي: المنظور الليبرالي البنوي"، مجلة الحوار، العدد، 161، 2006، متوفر على الرابط التالي: <[www.alheware.org/debat/show.arr.asp?aid=74432](http://www.alheware.org/debat/show.arr.asp?aid=74432)> 22-02-2015

تاريخ الاطلاع: 2015/03/10، 11:00، ص.12

<sup>2</sup> - السعيد لوصيف، مرجع سابق، ص.80.

<sup>3</sup> - أندري مورافسيك، "الاتحادية والسلام منظور ليبرالي -بنوي"، تر: عادل زقاغ، متوفر على الرابط التالي: > <[www.politics-ar.com](http://www.politics-ar.com)> تاريخ: الاطلاع: 2015/05/18، 20:00، ص.03.

ومقاصد الدولة وخياراتها.<sup>1</sup>

وبالنسبة لمقاربة المنظور الليبرالي حول تفسير السياسة الدولية تظهر إلى حد التوجه نحو تفكيك إشكال نظري قائم متمثل بالأساس في أزمة مركزية الدولة في العلاقات الدولية، وتتمثل في:

• الفاعلين غير الدول Non State Actors: هي وحدات مهمة في السياسة العالمية، كالمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية، حسب المنظور التعددي فإن الدولة ليست فاعلا وحدويا Non-Unitary Actor فهي تتكون من أفراد وجماعات مصالح، وبيروقراطيات متنافسة تساهم في بلورة سياستها الوطنية.

• على عكس الافتراض الواقعي، فإن المنظور التعددي لا يعتبر الدولة فاعلا عقلانيا Rational Actor في السياسة الدولية، فالقرار السياسي للدولة يغيب فيه عامل العقلانية، باعتبار وجود المساومة والبيروقراطية، والمصالح وسوء الإدراك.

• لا يعتبر التعدديون النظام الدولي مجموعة كرات بلياردو Billard-Ball مثل الواقعيين وإنما يعتبرون النظام الدولي والعلاقات الدولية شبكة عنكبوت Cobweb، تتفاعل من خلالها سلوكيات وأفعال الدول والفاعلين غير الدول، كالشركات متعددة الجنسيات، والتنظيمات عبر الوطنية والحركات الإرهابية، بما يؤكد صفة المركزية النسبية والجزئية للدولة الوطنية في النظام الدولي.<sup>2</sup>

وتوجد ثلاث مقاربات تحليلية هي :

- المذهب الدولي الليبرالي Liberal Internationalism : يمثل كل من إيمانويل كانط Immanuel Kant و"جيرمي بنتام Jeremy Bentham"، وهما معارضان لهمجية العلاقات الدولية (حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون)، هذا بهدف تحقيق السلام الدائم، وربط الدول بعضها البعض بنوع من الفيدرالية (معاهدة السلام الدائم) بدلا من فكرة "طرف فاعل" "دولة عظمى" أو "حكومة عالمية"، ويؤكد أنصاره على أن مصلحة الفرد منسجمة مع مصلحة الدولة، وهذه الحالة تمتد لتمثل الإنسجام بين الدول (انسجام المصالح الطبيعية في العلاقات الدولية، السياسية والاقتصادية بدرجة أولى، كعامل لإنجاز مشروع السلام الدائم).

المثالية Idealism: ظهرت أوائل القرن العشرين، ومضمونها السعي نحو تحقيق منع حدوث حروب كون الحرب العالمية الأولى غيرت التفكير الليبرالي، بحيث إقتنع المثاليون بأن السلام ليس وضعا قائما بل هو وضع يجب إقامته، وأن السلام ليس جزءا من قانون الطبيعي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- نفس المرجع.

<sup>2</sup>- عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص.105.

<sup>3</sup>- السعيد لوصيف، مرجع سابق، ص.84.

- المذهب المؤسسي الليبرالي Liberal Institutionalism : يتمحور حول عدم قدرة الدولة على التكيف مع عملية التحديث، حيث رأى ديفيد متراني David Mitirany بأنه كان لابد من التعاون الذي يتخطى الحدود الوطنية لحل المشاكل المشتركة، وفكرته تتمحور حول مفهوم التفرع Ramification، والذي يعني أن التعاون في قطاع ما يدفع نحو جعل الحكومات توسع النطاق عبر قطاعات أخرى، كما يقر " أرنيست هانس Arnest B. Hass" بأن المؤسسات الدولية والإقليمية كيانات ضرورية للدول ذات السيادة، كون الأخيرة في مرحلة تضاؤل وتناقص، من حيث القدرة على توفير ضرورات الرفاه، ونجد كل من "روبرت كيوهان Robert O. Keohane"، "وجوزيف ناي Joseph S. Nye JR" اللذان يقران بأن الوضع المركزي للأطراف الفاعلة الأخرى مثل جماعات المصالح، والشركات المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الغير حكومية، كان لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار، فالعلاقات الدولية اليوم متشابكة بصورة كبيرة ما بين الأطراف الفاعلة المتنوعة ذات التأثير المختلف<sup>1</sup>.

**المطلب الثالث : الماركسية والخط بين الدولاتية و التشاركية:** يعترف الإيديولوجيون البرجوازيون بأن الدولة لا توجد إلا حيث توجد التناقضات الطبقيّة ويوجد النضال الطبقي، وأن الدولة هي هيئة للتوفيق بين الطبقات، وبرأي "ماركس Marks" لا يمكن أن تنشأ الدولة وأن تبقى إذا كان التوفيق بين الطبقات أمراً ممكناً والدولة هيئة للسيادة الطبقيّة، هيئة لظلم طبقة على طبقة أخرى، وهي تكون نظام يسمح هذا الظلم بغطاء قانوني، ويوطد ملطفا اصطدام الطبقات،<sup>2</sup> فالدولة لم تكن موجودة في جميع الأزمنة سابقاً، وكان ظهور الدولة هو نتاج التقسيم الاجتماعي للعمل، وحسبه فإنه كلما تطور هذا التقسيم الاجتماعي للعمل وتقسيم المجتمع إلى طبقات، فإن الدولة تظهر وتحدد طبيعتها بحرمان أفراد الجماعة ككل من ممارسة عدد معين من الوظائف<sup>3</sup>، ويرى الإتجاه الكاوتسكي Direction Alcaotsky للماركسية أن الدولة هيئة لسيادة الطبقيّة، وأن التناقضات الطبقيّة لا يمكن التوفيق بينها، إلا أنه يغفل أمراً، أنه إذا كانت الدولة نتاج استعصاء التناقضات الطبقيّة، وقوة المجتمع، وتتفصل عن المجتمع أكثر فأكثر، فإن تحرير الطبقة المظلومة، لا يكون عن طريق الثورة فقط، بل القضاء على جهاز سلطة الدولة الذي أنشأته الطبقة السائدة والمتمثل في الانفصال. يشرح "أنجلز Engels" مفهوم القوة التي تسمى الدولة: بأنها "القوة التي أنشأت في المجتمع، لكنها تضع نفسها فوقه وتتفصل عنه أكثر فأكثر، مما تتألف هذه القوة بصورة رئيسية من فصائل خاصة من رجال مسلحين ويعتبر الجيش والشرطة الأدوات الرئيسيتان لقوة سلطة الدولة التي

<sup>1</sup>- نفس المرجع.

<sup>2</sup>- لينين فلاديمير، الدولة والثورة، تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة، تر: دار المعرفة والحياة، ط2، (موسكو: دار المعرفة والحياة، 1918)، ص. 05.

<sup>3</sup>- أرنيست ماندل، النظرية الماركسية في الدولة، تر: بشير السباعي ((د ب ن) : دار المعرفة والحياة، 1969)، ص. 2.

توضع فوق المجتمع وتنفصل عنه.<sup>1</sup>

**الفرع الأول: الدولة أداة لاستثمار الطبقة المظلومة:** ففي إطارها القانوني يترتب على الجميع الالتزام بدفع الضرائب والديون للدولة، والأمر الرئيسي هو أن نعلم ما الذي يضع هيئات سلطة الدولة فوق المجتمع، بما أن الدولة نشأت من الحاجة إلى لحم تضاد الطبقات، وهذه الاصطدامات فيما بينها (بين الطبقات)، فهي كقاعدة عامة، دولة الطبقة الأقوى السائدة اقتصاديا، والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقة السائدة سياسيا، وهذا ما يمكنها من اكتساب وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة واستمرارها فالدولة القديمة والدولة الإقطاعية لم تكونا وحدهما هيئتين لاستثمار العبيد، بل كذلك الدولة التمثيلية الحديثة، هي أداة لاستثمار العمل المأجور من قبل رأس المال، وفي الوقت الحاضر، رقت الإمبريالية وسيطرة البنوك إلى حد خارق، فهما وسيلتين للدفاع عن سلطان الثورة، وممارسته في أي جمهورية ديمقراطية كانت، والمتمثلة في سلب الخزينة العامة بالطلبات العسكرية، فالجمهورية الديمقراطية هي أحسن غلاف سياسي ممكن للرأسمالية، و يقول "انجلزEngels": "بأن حق الانتخاب العام هو أيضا أداة لسيادة البرجوازية وهكذا، فالدولة لم توجد منذ الأزل، فقد وجدت مجتمعات كانت في غنى عن الدولة ولم يكن لديها أية فكرة عن الدولة وسلطة الدولة، وعندما بلغ التطور الاقتصادي درجة اقتربت بالضرورة بانقسام المجتمع إلى طبقات، غدت الدولة بحكم هذا الانقسام أمرا ضروريا ونحن نقرب الآن بخطوات سريعة من درجة في تطور الإنتاج، لا يكفي عندها وجود هذه الطبقات، عن أن يكون ضرورة وحسب بل يصبح عائقا مباشرا للإنتاج. ستزول الطبقات بالضرورة كما نشأت في الماضي بالضرورة، ومع زوال الطبقات ستزول الدولة بالضرورة"<sup>2</sup>. و ينكر الماركسيون دور الدولة بل يذهبون إلى ضرورة زوال الدولة وفي نظرهم هي شر لا بد منه.<sup>3</sup>

**الفرع الثاني : الثورة العنيفة واضمحلال الدولة:** من أجل تحطيم الرأسمالية، يجب على الطبقة العاملة أن تستولي على السلطة السياسية، كما جادل "ماركسMarks" من قبل، لا يمكن للعمال أن يستولوا على آلة الدولة و يديرونها كما هي، ذلك لأن الدولة الحالية لا تعكس سوى الهيكل الطبقي للمجتمع الرأسمالي، لذلك على العمال أن يحطموا هيكل الدولة ويستبدلونه بدولة أخرى<sup>4</sup>، حيث لا يوجد جيش

<sup>1</sup>-لينين فلاديمير، مرجع سابق، ص.6.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص ص.7،8.

<sup>3</sup>-عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية،(الجزائر: دار الخلدونية،2007) ص ص.193،194.

<sup>4</sup>- كليف توفى، عصر الثورة الماركسية في الالفية الجديدة، تر: أشرف عمر(د.ب.ن): مركز الدراسات الاستشرافية،(د.س.ن)، ص ص.5،6.



نظامي ولا بيروقراطية تتحكم في مقدرات الأمور، حيث يتم انتخاب كافة المسؤولين ويصبح بالإمكان عزلهم بسهولة.<sup>1</sup> إن المجتمع الذي وجد ولا يزال والذي يتحرك ضمن المتضادات الطبقيّة كان بحاجة إلى الدولة أي إلى منظمة للطبقة المستثمرة قسرا في ظروف القمع الناجمة عن أسلوب الإنتاج القائم (العبودية الفئانية، العمل المأجور)، لقد كانت الدولة الممثل الرسمي للمجتمع بأكمله، حيث كانت الدولة في العصور القديمة كانت دولة ملاكي العبيد- مواطني الدولة، وفي القرون الوسطى كانت دولة الأعيان الإقطاعيين أخيرا، ممثل المجتمع، وهناك الفوضيون القائمون على "إلغاء الدولة"، خلافا لماركس Marks أن الدولة "تضمحل"، وحسب انجلز Engels أن البروليتاريا إذ تأخذ سلطة الدولة "تقضي بذلك على الدولة بوصفها دولة"، قضاء الثورة البروليتارية على دولة البرجوازية، والدولة هي قوة خاصة للقمع، أي قمع البرجوازية لطبقة البروليتاريا وضمحلل الدولة مرحلة ما بعد تملك الدولة لوسائل الإنتاج، باسم المجتمع كله، أي مرحلة ما بعد الثورة الاشتراكية والشكل السياسي للدولة في هذه المرحلة هو الديمقراطية الأتم، وعلى اعتبارهم أن الديمقراطية هي أيضا دولة، وأن الديمقراطية تزول هي أيضا تبعا لذلك، عندما تزول الدولة، ولا تزول البرجوازية إلا من خلال الثورة، التي يمهد العنف طريقا لزوالها كما قال ماركس Marks بأنه "المولد لكل مجتمع قديم حامل بمجتمع جديد"، وأن العنف هو تلك الأداة، التي تشق الحركة الاجتماعية بواسطتها نفسها الطريق، وتحطم الأشكال السياسية المتحجرة والميتة، حيث أن إسقاط السيطرة القائمة على الاستثمار قد يتطلب العنف، إن الاستعاضة عن الدولة البرجوازية بدولة البروليتاريا لا يمكن دون ثورة عنيفة، والقضاء على البرجوازية.<sup>2</sup>

**الفرع الثالث : الدولة البورجوازية الحديثة:** اقترنت هذه الأخيرة بصيحة أطلقتها البرجوازية الإنجليزية في وجه الملك "لا ضرائب دون تمثيل". هذا المجتمع الجديد لا يعود يسيطر عليه سادة إقطاعيون، وإنما تسيطر عليه الرأسمالية، يسيطر عليه الرأسماليون الجدد. وكما نعرف، فإن المتطلبات النقدية للدولة الحديثة - السلطة المركزية الجديدة، الملكية المطلقة إلى هذا الحد أو ذاك - تصبح أعظم فأعظم، من القرن الخامس عشر إلى القرن السادس عشر وما بعد ذلك. ونقود الرأسماليين، نقود التاجر والمصرفيين التجار هي التي تلعب الدور الرئيسي في ملء صناديق الدولة. ومنذ ذلك الحين، كلما دفع الرأسماليون من أجل الصرف على الدولة، فإنهم سوف يطالبون بأن تخضع الأخيرة تماما لمتطلباتهم، وهم سوف يظهرون ذلك ويؤكدونه بوضوح تام، بحكم طبيعة القوانين نفسها التي يسنونها والمؤسسات التي يخلقونها، إن العديد من المؤسسات التي تبدو الآن ديمقراطية من حيث طبيعتها، مثال ذلك المؤسسة البرلمانية، تكشف بوضوح عن الطبيعة الطبقيّة للدولة البورجوازية. وهكذا، ففي أغلب البلدان التي تأسست فيها البرلمانية، لم يكن أحد يتمتع بحق التصويت سوى البورجوازية وقد دام هذا الوضع في أغلب البلدان الغربية حتى أواخر

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص. 6.

<sup>2</sup>- لينين فلاديمير، مرجع سابق، ص. 10.

القرن التاسع عشر، بل وحتى أوائل القرن العشرين، والمقصود هنا هو مجرد تمثيل البرجوازية، لأن فكرة إمكانية منح التصويت للأشخاص الذين لا يملكون شيئاً ولا يدفعون أي ضرائب، كانت تبدو بمثابة فكرة حمقاء، وحتى البرلمان كان دوره يتألف من مراقبة الميزانيات والنفقات ومن يدفعون الضرائب هم وحدهم من يجوز لهم شرعاً ممارسة هذه الرقابة.<sup>1</sup>

**الفرع الرابع: الدولة الحديثة الشكل الجديد للدولة البرجوازية:** عبر النضال الذي تخوضه الحركة العمالية، تصبح مؤسسات الدولة البرجوازية أكثر مروعة وأكثر تعقيداً في آن واحد، فقد حل التصويت العام محل التصويت للمالكين وحدهم؛ وأصبحت الخدمة العسكرية إجبارية؛ والجميع يدفعون ضرائب. عندئذ يصبح الطابع الطبقي للدولة أقل شفافية. إن طبيعة الدولة كأداة للسيطرة الطبقيّة تصبح أقل وضوحاً، مما كانت عليه خلال عهد البرجوازية الكلاسيكية عندما كانت العلاقات بين مختلف الجماعات الممارسة لوظائف الدولة واضحة كوضوحها في العهد الإقطاعي تماماً، نظراً للتعقيد الذي أصبح عليه شكل الدولة الحديثة وذلك من خلال، التحديد الهرمي بين الوظائف المختلفة للدولة، حيث البرلمان هو سيد الدولة القائمة على التصويت العام، فسلطة الدولة سلطة دائمة، وهذه السلطة يمارسها عدد معين من المؤسسات فالدولة قبل كل شيء في هذه المؤسسات الدائمة (الجيش، الأركان العامة، القوات الخاصة)، كبار مديري الإدارات الحكومية كل ما هو " حر " من تأثير التصويت العام، فتكون بذلك المساواة السياسية، هي مساواة مظهرية أكثر من كونها مساواة واقعية فحق التصويت للمواطن، لا يتجاوز أو لا يصل إلى مراكز إتخاذ القرار والسلطة الفعلية، كما أن اضمحلال الدولة لا يتوقف فقط على النضالات الاجتماعية السابقة، بل أيضاً على ميزان القوى على الصعيد الدولي.<sup>2</sup>

**المطلب الرابع: أطروحات البنائية حول الدولة:** البنائية هي مقارنة مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الاجتماعي والذاتي المشترك للسياسة العالمية، ويصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال و تفاعلات عقلية ضمن قيود مادية ( كما يدعي الواقعيون ) أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي و المحلي (كما يقول الليبراليون). فبالنسبة للبنائيين، لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن أن يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمال، يصوغ الهويات و تعمل هي على صوغه عبر الزمن،<sup>3</sup> ومن وجهة نظر بنائية، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع

<sup>1</sup> - أرنتست ماندل، مرجع سابق، ص.5.

<sup>2</sup> - أرنتست ماندل، البيروقراطية: تفسير ماركسي، تر: جريدة المناضل، 2014، ص.23.

<sup>3</sup> - مارتين غريفيتش و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص.108.

بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنتظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعاً لذلك،<sup>1</sup> غير أن البنائية برزت كمنظريّة قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، و بالتحديد مع أواخر الثمانينيات من القرن العشرين بسبب إخفاق الإتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلمياً ونجاح البنائية في ذلك، و كان من أبرز دعاة التصور البنائي في العلاقات الدولية **نيكولاس اونوف Nicolas Onuf** الذي يعد أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا" "The World of Our Making" 1989 من منتقداً فيه أفكار و فرضيات واقعية والتز Waltz الجديدة<sup>2</sup>، لكن يعتبر **الكسندر واندت Alexander Wandet** أب البنائية الذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية لهذه النظرية .

تقوم البنائية على مجموعة من المسلمات، تمثل جوهر تحليلها لدور الدولة في النظام الدولي وطريقة سلوكها مع الفواعل الأخرى،<sup>3</sup> وحددها **الكسندر واندت Alexander Wandet** في :

- الدولة هي الوحدة الرئيسية للتحليل، فالمنظور البنائي وبمنهاجه التفكيكي وتقنية تحليل الخطابات دأب على تجميع مختلف مظاهر التحول والنشاط، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدول، ورغم إقراره بأهمية مركز الدولة، إلا أنه يعتبرها فاعلاً ذا أهمية إلى جانب مجموعة فواعل أخرى<sup>4</sup>.

- البنية الأساسية لنظام الدول هي تداونية وليست مادية، فالعوامل الفكرية لديها دور على الأقل مضاهي لدور العوامل المادية، فالمقاربة البنائية تركز على مفهوم الهوية (**Identity**) كمحدد تفسيري لتوجهات السياسة الخارجية، وفي صياغة السياسات الأمنية للدول، لذلك فالهوية تعتبر حسب البنائيين عاملاً محدداً للسياسة العالمية، بحيث يفسر سلوكيات الدول وفقاً لمبدأ "الهويات تصنع المصالح".

هويات الدول ومصالحها في جزء كبير منها مبنية، من طرف البنى الإجتماعية وليست معطى مسبق في الطبيعة الإنسانية أو مصدرها السياسة المحلية، حيث أن الهويات تتشكل من خلال مجموعة من القيم والمعايير والأفكار المؤسسة والمبنية إجتماعياً،<sup>5</sup> والهوية ليست ثابتة لأنها تنتج في إطار علاقات

<sup>1</sup> - ستيفن وولت، مرجع سابق، ص.10 .

<sup>2</sup> - علي مدوني، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص.94.

<sup>3</sup> - عبد الله عاشوري، مرجع سابق، ص.94.

<sup>4</sup> - ميلود العطري، "السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية في فترة الحرب الباردة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، 2006، ص.16.

<sup>5</sup> - Martin Griffiths et al, **Fifty Key thinkers in International Relations 2** , (USA and Canada : Rout ledge, 2009),p.100.

اجتماعية تقوم بين الأفراد والجماعات الذين يحبذون إنتهاج هاته الهويات وفقا لمجموعة من المتغيرات، والهوية المؤسسة للدول هي التي تحدد طبيعة مصالحها سواء ما تعلق منها بالجانب الأمني، الإقتصادي، السياسي... إلخ. وهذه في إطار الطريقة التي تنتظر بها الدول لنفسها في مقابل الدول الأخرى في المجتمع الدولي على اعتبار أن المؤسسة هي مجموعة ثابتة ومستقرة من المصالح والهويات.<sup>1</sup>

- المعتقدات تلعب دورا أساسيا في بناء الحقيقة فليست هناك حقائق سياسية واجتماعية موضوعية مستقلة عن الفهم الخاص للأفراد والبنى.<sup>2</sup>

أما أهم المواضيع التي تدرسها البنائية وتهتم بها فهي تتمثل في:

-**الفوضى:** الفوضى حسب البنائية هي ما تصنعه الدول وهذا المبدأ جاء به **الكسندر واندت Wandet** في كتابه الصادر عام 1992 بعنوان **Alexander** **Anarchy is what States Make of it** : "the social construction of power politics"، الذي يرى بأن النظام الدولي لا يتطلب من الدول التصرف بطريقة معينة دون أخرى وإنما التفاعل ما بين الدول والفهم التذاتاني للحقائق هو الذي يخلق شروط الفوضى.

- بديهية تأثير المعايير والقيم الدولية على السياسة الخارجية والعكس صحيح.

- أهمية اللغة خاصة في مجال الأمن أو التحديد للهوية والاستجابة للتهديدات. يقوم أكثر على الإدراك الحسي أكثر من الحقائق.<sup>3</sup>

كما نستعرض فيما يلي أهم المشكلات التي تحول البنائية معالجتها في إطار موقع ومحددات علاقة الدولة بالفواعل الأخرى :

**الفرع الأول: مشكلة الفاعل والبنية:** ترى النظرية البنائية أن الفاعل والبنية مبنيان بشكل متبادل، فالبنى الفكرية والمعارية هي التي تحدد وتتحكم في هويات ومصالح الفاعلين، ولكن هذه البنى لم تكن لتوجد لولا الممارسات المعرفية والفكرية لهؤلاء الفاعلين، فالمعايير والقيم والبنى المثالية ينظر إليها هي التي تكون هوية ومصالح الفاعلين من خلال ثلاث آليات أساسية هي التخيل، التواصل والاتصال أو حتى بالإخضاع، وبالتالي فإن العوامل اللامادية هي التي تحدد كيف يفكر الأفراد، ومن ثم كيف يتصرفون

<sup>1</sup> - سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص. 119، 120.

<sup>2</sup> - Martin Griffiths et all ,op.cit.

<sup>3</sup> - Barbara Delcourt, **Theories de la securite**, (2éme cycle en science politiques, relations internationales, 2007),p. 3.

وهذه الميكانيزمات الثلاث هي التي تكون لنا بنى إجتماعية عندما يطبقها الفاعلين.<sup>1</sup>

وتتشكل البنية المنظمة لسلوكياتنا حسب تصورات "واندت **Alexander Wandet** من ثلاث عناصر أساسية:

- عبر المعارف و المعاني الجماعية المشتركة و المنبثقة عن التفاعل بين الفواعل الاجتماعية.
- المصادر المادية، والتي لا تتخذ معنى صبغة، أو لا تبرز قيمتها إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم.
- ممارسات أو سلوكيات هؤلاء الفاعلين.

**الفرع الثاني: أهمية الهوية، الأفكار و المصلحة :** تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام الدولي، فهم يرون أن كل دولة تتمتع بهويتها الخاصة المشكلة اجتماعيا عبر المعايير، القيم والأفكار المؤسساتية للبيئة الاجتماعية التي تتفاعل فيها الدول، فالدول تتمتع بهوية مؤسسية تتولد من خلالها أهدافها الرئيسية كالأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية، ويعتمد تحقيق مثل هذه الأهداف على هوياتها الاجتماعية، أي كيف تنظر هذه الدول إلى نفسها بالنظر إلى الدول الأخرى في المجتمع الدولي، فهي تقوم ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات، وأصبح ذلك أكثر أهمية مع بروز قضايا الأقليات،<sup>2</sup> وقضايا الإرهاب الدولي، بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،<sup>3</sup> حيث تشير الإحصاءات إلى أنه من بين 61 صراعا شهدها عقد التسعينات من القرن العشرين، كان 58 منها صراعا داخليا أي نسبة 95% و 90% تقريبا من ضحايا تلك الصراعات مدنيين وليسوا عسكريين، ومعظمهم من النساء الأطفال وهو التطور الذي عاينته البنائية في تركيزها على الأفكار والقيم والمعايير، وهو التفسير الذي يواكب أطروحات الصراع الحضاري بمفهومه المعاصر وكذا الصراعات الإثنية والعرقية التي برزت في الساحة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المنظومة الاشتراكية وأخر الثمانينيات.<sup>4</sup> وباختصار فإن الفرضية المحورية للبنائية هي البناء الاجتماعي للحقيقة، أي التشديد على الطابع الاجتماعي لبناء الأفراد وتشكيل هوياتهم ورغباتهم، أي أن الأفراد يتم تكوينهم في نطاق محيطهم الثقافي أي عن طريق التربية *Nurture* وليس بالطبيعة *Nature*، فالذي يجعل من دولة عربية دولة

<sup>1</sup> - Scott Burchul et all, **theories of international Relations**, (New York: Palgrave Macmillan,2005), P. 199.

<sup>2</sup>-خالد معمري ، مرجع سابق، ص.63.

<sup>3</sup>- علي مدوني، مرجع سابق، ص ص.75-97.

<sup>4</sup>- نفس المرجع، ص.97.

\* استنادا إلى معطيات التقرير الدولي للتسلح لعام2002.

عربية، ليس لأن قاطنيها يتكلمون اللغة العربية، بل لأن هناك قيم مرتبطة بالعروبة تشكل هوية الدول العربية واهتماماتها وسياساتها الخارجية.

**الفرع الثالث: صور البنائية:** على الرغم من أن البنائية تبدو نظرية واحدة، إلا أن الواقع عكس ذلك فهناك تقسيمات مختلفة تحت سقف عائلة البنائية، والفروقات بين أعضائها نابعة من استعمالهم لمناهج إبستمولوجية مختلفة، ففي حين أن البعض يستخدم إستبصارات "جون مويار John Meyer" و "جيمس مارك James March" فإن البعض الآخر يأخذون باستبصارات "ميشال فوكولت Faucault Michel" وتقنية تحليل الخطاب، Discourse Analysis، والبعض يعطي الأولوية للفواعل والبعض الآخر للبنيات، مع أنهم يتقاسمون افتراض أساسي هو أن البنائية متمحورة حول الوعي البشري ودوره في الحياة الدولية.

**أولاً: الاتجاه الحدائي:** يسمى ببنائية الصورة الثالثة (Third Image Constructivism) نتيجة قبولها بالميول النيواقعية نحو بناء نظرية نسقية (الصورة الثالثة التي استنتجها) والتز Waltz: الفرد، الدولة النظام الدولي) وأعمال هذا الاتجاه تبرز بشكل خاص في أعمال أ. واندت A. Wendt ودعاة هذا الاتجاه يتمسكون بالفكرة التي مفادها أن هوية الدولة تصوغ مصالحتها وسلوكياتها تباعاً، ويميزون بين الهوية المنظمة للدولة (خصوصياتها الداخلية البشرية، المادية، والأيدولوجية) وهويتها الاجتماعية (المعنى الذي ينسبه الفاعل لنفسه عند أخذه منظورات الآخرين). ويركز واندت Wendt من خلال التزامه بالنظرية النسقية، يركز على الدور المشكل للتفاعل الاجتماعي الدولي، وهذا قاده لتبني تصور ضيق نسبياً بخصوص المسار البنوي، مفترضاً أن البنى المؤسساتية تجعل من الدول فواعل دولتية شرعية وممارسات الدول تبعاً لذلك تعيد تشكيل مثل هذه البنى؛ وباختصار فإن بنائية الصورة الثالثة تمنح أهمية جزئية للمصادر غير النسقية لهوية الدولة-مثل الثقافة السياسية للدولة-فهي تقدم تصور جامد للدول والنظام الدولي بدون تقديم أي مفتاح مثلاً لكيفية تحول الفواعل أو البنيات.<sup>1</sup>

**ثانياً: الاتجاه ما بعد الحدائي:** البنائية ما بعد الحدائية Post Modernist Constructivism أو بنائية الصورة الرابعة ترفض رؤية واندت Wendt النسقية، وتهتم أكثر بديناميكيات التحول الدولي، من أبرز أقطابها، فريديريك كراتوشفيل Friedrich Kratochwil وجون ريجي John Ruggie وينطلقون من رفض فكرة وجو حقلين دولي وداخلي، نحو تبني منظور أكثر شمولية يبحث عن دمج الظاهرة الدولية والداخلية أي دمج الصورتين الثانية والثالثة لوانتز Waltz،<sup>2</sup> هذا الاتجاه أفرز تحليلين

<sup>1</sup> - فاطمة الزهراء حشاني، "النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة"، رسالة

ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص. 99.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص ص، 99، 100.

متباينين بخصوص التغيير على المستوى الدولي، التحليل الأول يركز على التحولات الكبرى بين الانساق الدولية أما الثاني فيركز على التحولات الجارية في إطار النظام الحالي، الأول تجسده أعمال ريجي Ruggie حول التحول من نظام العصور الوسطى إلى النظام الحالي مع التشديد على مبدأ السيادة، أما الثاني فيرمز إلى أعمال كراتوشفيل Kratochwil حول السؤال المحير : لماذا آلت الحرب الباردة إلى هذه النهاية المفاجئة؟ (انهيار الاتحاد السوفيتي)، مع أن كلا الباحثين يركزان على تفاعلات الظاهرة الاجتماعية الداخلية والدولية مستخدمين منظور بنائية" الصورة الرابعة" لتحويل كل من الانساق والتحول النسقي.<sup>1</sup>

وقد عزز هذا الطرح التحولات السياسية الدولية التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفياتي ويمكن التماس هذا التحول من خلال:

أ- التحول في وحدات العلاقات الدولية : حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأساسي، نتيجة لمزاحمتها من قبل عدد جديد ومتزايد من الوحدات.<sup>2</sup>

ب- التحول في موضوع العلاقات الدولية: وهنا غلب العامل الاقتصادي بين المتغيرات المركزية الأخرى، كالمتغيرات السياسية والاجتماعية، هذا التحول قاد نحو بروز نظريات ومقاربات جديدة، حاولت نقادي القصور المنهجي والفكري الذي وقعت فيه النظريات التقليدية.

كذلك بروز مؤشرات عديدة أعطت دفعا للاتجاه الحداثي وما بعد الحداثي كموقف نقدي ومن هذه المؤشرات نبرز:

-أزمة الدولة القومية، واندلاع الثورات العرقية وشيوع الحركات الانفصالية .

-تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام .

-بروز الإحياء الديني ( المسيحية، الإسلام، اليهودية ).

-ظهور عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية.<sup>3</sup>

وعموما البنائيون ما بعد الحداثيون يهتمون بتأويل وتفسير المعاني الموضوعية التي تؤلف الترتيبات المؤسسية التي تشكل الحياة السياسية الدولية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع.

<sup>2</sup> - وليد عبد الحي، أفاق التحولات الدولية المعاصرة، (عمان: دار الشروق، 2002)، ص.5.

<sup>3</sup> - قاسم حجاج، العالمية والعولمة : نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، (الجزائر: جمعية التراث،

(2003)، ص.143.

المبحث الثاني : تأثير طبيعة و تداعيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة على دور الدولة: لقد صاحب نهاية الحرب الباردة مجموعة من التغيرات والإفرازات على مستويات عدة، أولها على مستوى النظام الدولي، حيث انتقلت المنظومة الدولية من حالتها الثنائية بين القوتين -الاتحاد السوفياتي/و الولايات المتحدة الأمريكية- إلى حالة الأحادية القطبية، بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أولى في النظام الدولي الجديد، الذي تعد ظاهرة العولمة السمة البارزة له، هذه الظاهرة التي ألقّت بظلالها على واقع الدولة الوطنية، وفرضت تسويات جديدة لمكانتها ودورها على مستوى السياسة العالمية .

وسنحاول في هذا المبحث التطرق الى واقع الدولة الوطنية ضمن حركية العولمة، وذلك من خلال مفهوم العولمة والنقاشات النظرية حول مستقبل الدولة وسيادتها، كما نحاول البحث في الدور الذي أصبحت تضطلع به الدولة في ظل تطورها الوظيفي، وفي الأخير نتطرق إلى تلك الأدوار الجديدة التي أصبحت مفروضة عليها في عالمنا المعاصر .

**المطلب الأول: واقع الدولة الوطنية ضمن حركية العولمة:** العولمة، ظاهرة قديمة اتخذت أبعادا جديدة واكتسبت مضامين حديثة، وانتشر استخدام مصطلح العولمة، منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، لعلاقته بالتغيرات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والتكنولوجية العميقة، وهناك صعوبة في صياغة تعريف شامل لها، إلا أن هناك ثلاثة عناصر يمكن أن تزيل الغموض عن جوهر العولمة ألا وهي:

-انتشار المعلومات وإتاحتها لجميع الناس.

-تذويب الحدود بين الدول.

-ازدياد معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات<sup>1</sup>.

أما التعريف الاصطلاحي للعولمة فهو يشير إلى الاعتماد المتبادل المتزايد والمتسارع في أرجاء العالم في أبعاد وجوانب مختلفة، حيث تتحول النشاطات من المجالات المحلية إلى المجال العالمي<sup>2</sup>. و العولمة هي عملية جعل شيء ما عالميا، ومعناه تحويله من حدود المراقبة إلى مجال غير محدود، بعيد كل البعد عن أي مراقبة، أي خارج إطار الدولة القومية المميزة بالحدود الجغرافية، فالعولمة معناها إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي و التجاري)، وحرية حركة المعاملات حول العالم<sup>3</sup>، إن الدراسات

<sup>1</sup> - أحمد غزال، "أثر العولمة على الدولة القومية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص.16.

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

<sup>3</sup> - اسماعيل كرازدي، "العولمة و السيادة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003، ص.34.



السابقة كانت تخاطب دول ذات حدود معلومة ومحدودة سواء كانت هذه الحدود طبيعية أو اصطناعية في تحديد الدولة، أما العولمة فهي تتجاوز الحدود ونطاق السيادة الوطنية إلى اختراق الهوية القومية والاقتصادية، وأصبحت ظاهرة حتمية لا مفر منها ذات تأثير على النظام الدولي المعاصر، وهي بذلك تتجاوز الحدود التي أقرت عليها في معاهدة وستفاليا 1648، وهذه الأخيرة التي صاغت بشكل أو بآخر المواصفات الكلاسيكية للدولة-الأمة المعاصرة، ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه الكيانات صاحبة سيادة ومتساوية، وأنها أساس الانطلاق والفهم والتنظير في العلاقات الدولية.

**الفرع الأول : نظام وستفاليا و سيادة الدولة القومية :** تشكلت "منظومة وستفاليا" على أساس رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وضمان حاجة البقاء، فالسيادة الوستفالية عززت السلطة السياسية الدولية، واستبعدت التدخل الخارجي في بنى السلطة المحلية للدولة الوطنية، و الفصل بين الداخلي والخارجي، كما عززت السلطة المطلقة للدولة، داخل نطاقها الحدودي، وحددت مجموعة من المبادئ و القواعد التي تشكل في مجملها أساس المنظومة الدولية المعاصرة:

- لكل دولة إقليم محدد المعالم، تمارس داخله الدولة سلطتها.
- هذه السيادة داخل هذه الحدود الإقليمية ثابتة و محددة، هي من حق الدولة، وترفض بذلك التدخل الخارجي في شؤونها.
- القانونية، أي العلاقات بين الدول ذات السيادة خاضعة للقانون الدولي، وهكذا ينظر إلى سلام وستفاليا 1648 على أنه يمثل بداية المنظومة الدولية الحديثة، ذات السيادة المبنية على السلطة الحصرية، داخل حدودها الجغرافية، ف نموذج وستفاليا يمثل صورة بسيطة وأنيقة للمنظومة الدولية كونها أرست المبادئ الأساسية لتصبح الدولة أساس القانون الدولي، بإقرارها مبدأ المساواة بين الدول.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني: الدولة القومية وما بعد نظام وستفاليا:** إن الدولة القومية تتأثر بفعل العولمة، لكنها لم تفقد أهميتها وحضورها، وفي نفس الوقت لم تعد الفاعل الوحيد في الساحة الدولية فقد برزت فواعل أخرى لها تأثير في السياسة الدولية؛ وتنطوي العولمة على عدة صور وتقوم على جملة من القيم والمبادئ التي تتحرك وفقا لها نحو توحيد العالم، وتتجاوز الحدود الجغرافية والاقتصادية، والسياسية والثقافية، وتقوم على إلغائها لتشكيل عالما بلا حدود،<sup>2</sup> لكن رغم ذلك فالدولة الوستفالية لم يتم تجاوزها وإنما لا تزال متغيرا

<sup>1</sup> - عبد الله بن جبر العتيبي، "العولمة و السيادة الدولة الوطنية"، في المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة الملك سعود،

الرياض، العدد 2008، 100، ص ص. 78-81.

<sup>2</sup> - اسماعيل كرازدي، مرجع سابق، ص ص. 87-89.

أساسيا لفهم ما يحدث في العالم الراهن، فإن الدولة تبقى كيان مستقل، ولكن كمحتوى وكوظيفة ومسؤوليات، فذلك ما يطاله التغيير، فالعولمة لا تعمل على حل كيان الدولة، لكنها في الوقت ذاته لم تتركه سليما تماما (مفهوم الحدود ومفهوم السيادة، هي المفاهيم التي تعرضت للتغيير)، لكن بقاء كيان الدولة قائما، لم يمنع من أن طبيعتها قد تبدلت بشكل عميق، بعدما أفرغت العولمة الحدود من وظيفتها المطلقة، وقللت من دورها السياسي و الاقتصادي والاجتماعي، في ظل تدفق العلاقات التي تتجاوز الحدود. إن التكيف هو السمة البارزة للدولة في عصر العولمة، وهو الذي يضيف على تصرفات الدولة في فترة يطلق عليها "جون أرت شولت Jon Arte cholt" "ما بعد السيادة"، طريقة مختلفة عن فترة النظام الوستفالي، فالدولة تخضع لوظائف تجديد المؤسسات وابتكارها، وتجري تسويات دائمة مع فاعلين آخرين.<sup>1</sup>

لقد عرفت الدولة في سيرورتها وحركيتها جملة من التغييرات، توصف تارة بأنها تغير في دور الدولة وتارة بأنها تراجع وانحسار لقوة الدول،<sup>2</sup> في ظل هذا التحول الجديد الذي يسمى العولمة كآلية لتجسيد معالم النظام الدولي الجديد. حيث نجد ثلاث اتجاهات تفسر لنا علاقة الدولة بالعولمة:

**أولاً: اتجاه العولمة واستمرارية الدولة وسيادتها:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة ليست ظاهرة جديدة بل ترجع أصولها التاريخية إلى البدايات الأولى من القرن الخامس عشر. حيث يرى دعائه أنه لم يحدث أي تحول دولي بارز على مستوى العلاقات الدولية مع نهاية القرن العشرين، إذ يؤكدون على أن العولمة ورغم ما تسعى إليه من عولمة الإنتاج والثقافة. والقيم، وتجاوز تشريعات الدولة الوطنية، وتشجيع الشركات العالمية على التوسع والانتشار، فإنها لا تتعارض مع استمرارية الدولة وبقاء سيادتها، بل إن الدولة هي وحدها التي يكون بمقدورها الحفاظ على التوازن بين المصالح المتضاربة، والتوسط بين القوى الاقتصادية الوطنية وعبر وطنية، مع أن نطاقها سيكون أضيق مما كان عليه في النظام الدولي التقليدي ويؤيد هذا الطرح، أنصار تيار العولمة الشكوكية Suspicious Globalisation، الذين يقرون بالدور المركزي الذي كانت وما زالت تضطلع به الدولة كوحدة تحليل أساسية،<sup>3</sup> وفاعل رئيسي في العلاقات الدولية. ونجد كذلك كل من "روبرت كيوهان Robert kyohane" و"هالن ملنر Halin Milner" في مؤلفهما Internationalisation & Domestic Politics وأنتوني جيندز Antoni Jednez في مؤلفه

<sup>1</sup> -اسماعيل كرازي، مرجع سابق، ص ص. 87-91.

<sup>2</sup> - سعيد المدين، العولمة والدولة القومية، متوفر على الرابط التالي:

<[www.aljabriabed.net/n59-60-05mutadyn.\(2\)htm](http://www.aljabriabed.net/n59-60-05mutadyn.(2)htm)> تاريخ الاطلاع: 2015/02/15. 12:30. ص. 03.

<sup>3</sup> - عبد الناصر جندلي، "الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والاقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"، مداخلة في المركز الجامعي، المدينة، ص ص. 03، 04.

Modernity and Self-Identity، فكل هؤلاء يقرون بالدور المركزي للدولة الوطنية وبقائها الفاعل الرئيس المتحكم في مسار العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة، مدللين على ذلك بزيادة عدد الدول في الفترة ما بين 1958-2000 وهي مرحلة انتعاش العولمة وتطورها، كما أن تحول طبيعة الصراع من صراع أيديولوجي إلى صراع داخل الدول في إطار النزاعات الإثنية والعرقية، يعزز الحضور القوي للدولة الوطنية وسيادتها. وفي هذا الصدد تقول روث لايبودوث **Ruth Lapidoth**، أنه: "لا العولمة ولا الاعتماد المتبادل من قبلها تتحديا سيادة الدولة:الدول فقط هي التي تتحدى سيادة بعضها البعض ... وإذا كان للعولمة من تحد فهو تحد للسيادة الاجرائية للحكومة؛ أي مقدرتها على ممارسة السيادة خلال عملية صياغتها للسياسات العامة." ولهذا فإن الدولة ماتزال تحافظ عن مكانتها في الساحة الدولية، فضلا عما حصل للسيادة هو ليس انصهارها وإنما ظهورها بمفهوم جديد يتكيف مع التحولات الدولية جراء انتهاء الحرب الباردة وبروز ظاهرة العولمة بمفهومها المعاصر. وهو الأمر الذي يؤكد عليه "بريجنسكي **Brzezinski**" إذ ماتزال الدولة الوطنية تلعب دور المقرر في الحرب والسلم، بل هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك عندما يرى بأن استمرارية العولمة ومؤسساتها مرهون باستمرارية الدولة وسيادتها، وبالتالي فهناك علاقة تعاون متبادل بين العولمة والدولة وليست علاقة تنافر وتصادم، فكل منهما يحتاج إلى الآخر.<sup>1</sup> يقول "عبد الإله بلقزيز" بأن الدولة أعظم اختراع إنساني في التاريخ، لأنها مكنت المجتمعات من أن تقوم، ومن أن تحسن تنظيم نفسها وتأمين أمنها في الداخل والخارج.<sup>2</sup>

**ثانيا : اتجاه العولمة و تآكل نظام السيادة الوطنية:** يقر أنصار هذا الاتجاه بنهاية النظام الوستفالي 1648، وتقلص لدور الدولة في الاقتصاد على اعتبار أن الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، باتت شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية، بعدما كانت الفاعل الرئيس في تلك العملية، وسوف تستولي هذه المؤسسات العملاقة تدريجيا على سلطة الدولة بشكل يعمل على تقليص وظائف الدولة الوطنية وسيادتها، ومن ثم زوالها في مرحلة لاحقة،<sup>3</sup> و يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن انتقال مفهوم السيادة لحساب الشركات المتعددة الجنسيات، معنقدين أن الدولة القومية، فقدت وظائفها على شتى الصعد، و مع ظهور البوادر الأولى لعملية العولمة، بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل محوري في العلاقات الدولية تهتز شيئا فشيئا، نظرا للتحولات العميقة التي صاحبت الظاهرة في مختلف الميادين، و بروز فاعلين جدد على الساحة العالمية، وأصبحوا ينافسون الدولة في تدبير وظائفها الأساسية كذلك الضغط الداخلي المفروض على الدولة بسبب النزاعات الداخلية

<sup>1</sup> - نفس المرجع.

<sup>2</sup> - حسن رزق عبود، "النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير في دراسات الشرق

الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص ص 149-161.

<sup>3</sup> - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 04.

العنيفة، هذا سوف يؤدي إلى أفول الدولة و تلاشيها، وظهر عالم بلا حدود أو عالم بلا دولة حسب البروفيسور " فيليب بوبيت Phillip Bbutte " وحسب كل "تويل بورج N.Burg" و"فيليب غولوب Ph.Golup"، فإن العولمة تحكم على الدولة الوطنية بالإلغاء وعلى السيادة بالعجز.<sup>1</sup>

**ثالثاً: الاتجاه التوليقي:** تقوم فكرة هذا الاتجاه على أن العولمة، لم تؤدي بالدولة الى التراجع وتآكل سيادتها، وإنما يتعلق الأمر بتراجع في وظيفتها، لذلك فمن السابق لأوانه، أن نقول بنهاية عصر الدولة الوطنية وحلول عصر اللادولة، ونهاية حدود الدولة، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في النظام الدولي الجديد، إلا أنه لا يوجد ما يدل على أن العولمة ستؤدي حتماً إلى إلغاء الدولة الوطنية لصالح فواعل دولية أخرى، وعليه فإن علاقة العولمة بالدولة، لا تمس سيادة الدولة وشروط سيادتها، في خضم التحولات الوظيفية التقليدية للدولة، بل هي علاقة تعكس إعادة صياغة وظائف الدولة وتوجيه استراتيجياتها، وسياساتها الاقتصادية.<sup>2</sup>

**المطلب الثاني: مضامين الأدوار الجديدة للدولة في ظل قوة الفواعل الأخرى:** لقد شكلت العلاقة ما بين الدولة والفواعل الأخرى، في نطاق العولمة إحدى أهم نقاط الخلاف والتباين ما بين الباحثين والكتاب في العالم، لما للعولمة من إنكاسات على العديد من الأصعدة، الأمر الذي جعلهم يقفون على مفترق طرق حول طبيعة هذه العلاقة، فالقسم الأول يرى في العولمة أنها أذابت سيادة الدولة، وقلصت من نفوذها وسيطرتها على حدودها السياسية، الأمر الذي جعلها عرضة للتدخل الأجنبي وتدخل الشركات متعددة الجنسيات في شؤونها الداخلية، أما القسم الآخر فيرى في العولمة أنها لم تفقد الدولة مكانتها وأهميتها ولكنها غيرت من وظائفها، والتي تتغير باختلاف الأزمان والظروف.<sup>3</sup>

**الفرع الأول: التطور الوظيفي للدولة:** على الرغم من التحولات الحاصلة بفعل العولمة وتداعياتها من التغييرات الدولية الأخرى، وتغير سلطة الدولة لفائدة الفواعل الأخرى، في مختلف المجالات الاقتصادية لفائدة الشركات الاقتصادية متعددة الجنسيات ( والاجتماعية والسياسية والثقافية)، لصالح فواعل غير دولاية تشمل منظمات المجتمع المدني بمختلف تنوعاتها، إلا أن هذه التحولات لا تعني نهاية الدولة التي لن تتلاشى نهائياً، ويؤكد أصحاب هذا الرأي على استمرارية دور الدولة كلاعب رئيسي في العلاقات العالمية، والتي ستظل محكومة في نهاية الأمر بالعلاقات الدولية أي العلاقات بين الدول المستقلة ذات

<sup>1</sup> - حسن رزق عبود، مرجع سابق، ص.161.

<sup>2</sup> - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص.05-09.

<sup>3</sup> - أنس حسين بواطنه، "العولمة والدولة: انهيارها ام تغير في وظائفها"، في مجلة الحوار المتمدن-العدد: 3097، 2010،

متوفر على الرابط التالي: <<http://www.ahewar.org/Search.asp?nr=3097>>

تاريخ الاطلاع: 2015/01/15، 10:00، ص.3.

السيادة، والعلاقات الاقتصادية الدولية، تتطلب حضور رقابة الدولة ووجودها، وبغيابها يتعذر على قوى السوق أداء أدوارها كما أن الشركات المتعددة الجنسيات، كفاعل من فواعل الاقتصاد العالمي الراهن، في ظرف مؤثر في السياسة الاقتصادية العالمية لها ارتباطها الوثيق بدولها، وقد تتغير سلوكياتها بتغير سلوكيات وتوجهات دولتها الأم، فهذه الأخيرة هي التي تضي قوتها على هذه الشركات.<sup>1</sup> ويصوغ كثير من الباحثين مجموعة من الحجج والأسباب التي تؤكد بقاء واستمرار سيادة الدولة نذكر منها:

1. تقوم الدولة بدور كبير في الاقتصاديات الوطنية، ومما يزيد أهميتها هو حاجة مؤسسات القطاع الخاص إليها عند تعرض تلك المؤسسات لأي أزمات، والمثال الجلي هو استعانة الشركات متعددة الجنسيات الكبرى الأمريكية ومطالبتها بالتدخل في الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة 2008، 2010.

2. حاجة مؤسسات الاقتصاد العالمي ومنظمات المجتمع المدني العالمي، لأداء مهامها إلى مجتمع مستقر سياسيا واجتماعيا وثقافيا، وليس بمقدور أي أحد تحقيق ذلك ما عدا الدولة التي باستطاعتها تحقيق ذلك.

3. مهما بلغت قوة ونفوذ مؤسسات العولمة، فإنها لن تفكر في تحمل مسؤولياتها اتجاه ما يحدث من تطورات وتحولات خارج نطاق مشروعاتها ومصالحها التي تخرج عن نطاق اختصاصها.<sup>2</sup>

وعلى الرغم من أن العولمة وضعت حدا للسيادة المطلقة التي كانت تتميز بها الدول، كما سبق لنا الذكر إلا أنها لم تنذر بعد بنهاية نظام الدولة، بل على العكس فقد برهنت الدولة أنها نظام متين للغاية في الفترات المنصرمة - باستثناء القليل من أنماط الحكم المتفردة (كما في الصومال وأفغانستان والدول الفاشلة). وحتى الاضطراب الذي رافق انهيار الاتحاد السوفياتي، لم يتمخض عنه إلا بعض التغييرات في حدود الدول التي كانت منضوية تحت لواء الحكم الشيوعي، وبقيت الدولة ككيان لنظام الحكم سليمة لم يعثرها تغيير يذكر. والواقع أن معظم الحكومات قامت خلال فترة العولمة فعلا بزيادة رواتب موظفيها و حجم ميزانياتها، ونطاق أنشطتها وإمكانات إشرافها على أجهزتها. وفي الوقت الحاضر هناك مؤشر طفيف إلى أن العولمة، تسير بنا نحو الحكومة العالمية المركزية، كما تتبأ بها الليبراليون، أو نحو حكم فوضوي على نطاق العالم من خلال المجتمعات المحلية، كما دعا إلى ذلك الراديكاليون،<sup>3</sup> من هنا يتنبأ العولميون بنهاية الدولة - ذات السيادة ضمن الحدود جغرافية محددة، لكن يبدو أنه لا هم ولا الواقعيون المؤمنون بكيان الدولة في صلب نظريتهم، محقون في آرائهم. ويمكن ان نورد في هذا الصدد بأن :

<sup>1</sup> - عبد الله عاشوري، مرجع سابق، ص.98.

<sup>2</sup> - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص.3.

<sup>3</sup> - جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2003)، ص.46.

- العولمة ترتبط بعدد من التغيرات التي تتطوي على آثار بعيدة المدى في النظام الأساسي المستند إلى سيادة الدولة.
- على الرغم من أن العولمة وضعت حدا لمبدأ السيادة، فهي لا تسهم بأي حال في تقنين كيان الدولة.
- قد تتصرف الدولة في فترة ما بعد السيادة بطريقة مختلفة عن قرينتها السابقة في ظل النظام الوستفالي.<sup>1</sup>

ومن ثم تصبح السيادة تعني مفهوما مركبا يحتوي على أكثر من جزء، ويمكن للدولة الوطنية، مقايضة بعض من هذه الأجزاء لتعزيز البعض الآخر وتقويته، فإذا كانت السيادة مؤسسة على فكرة السلطة العليا فإن الخيار السياسي يصبح العامل الرئيسي في تحديد أهميتها، و من ثم تحديد الأهمية المستمرة لدورها كمفهوم تحليلي في نظرية العلاقات الدولية، وقد تجلّى ذلك في الأعمال الحديثة حول السيادة، فكرازنر (1999) krazner في محاولته تقديم وجهة نظر مختلفة للسيادة، بأنه في الإمكان "تفكيك السيادة" إلى أربعة أنواع مختلفة : السيادة الوستفالية، والسيادة المحلية، سيادة الاعتماد المتبادل والسيادة القانونية الدولية. فبينما تحيل السيادة المحلية إلى تنظيم سلطة الحكومة داخل الدولة؛ يتم تعرية السيادة الوستفالية بأنها تلك الجوانب التي تستبعد الفواعل الخارجية من تركيب السلطات المحلية للدولة، أي تضع ترتيبا مؤسساتيا لتنظيم الحياة السياسية على أساس الإقليمية والاستقلال. أما سيادة الاعتماد المتبادل فهي تحيل إلى التحكم في التحركات عبر الحدود، فيحين السيادة القانونية الدولية، مقصورة على تلك العوامل التي تتضمن الاعتراف المتبادل للدول، وعلى الرغم من وجود القليل من الخلاف حول الآثار التي تحدثها هذه العمليات في المنظومة الدولية، فإن البعض يجادل بأن العولمة الحالية، وصعود فواعل غير الدولة وانتشار معايير حقوق الانسان، كلها تشير الى أن سيادة الدولة الوطنية في حالة انحسار وتآكل، وأن عمليات العولمة تلك تقوض القاعدة الأساسية للمنظومة الدولية، وهي سيادة الدولة الوطنية، أحدثت تحولا ثوريا في البنية الوستفالية لهذه المنظومة الدولية.<sup>2</sup> ويرى أنصار هذا الاتجاه أن مبدأ السيادة أضحى من الماضي، وإن التطورات المستحدثة في إطار منظومة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و التي ازدادت عمقا وحدة خلال السنوات الماضية- خاصة بعد نهاية الحرب الباردة- قد تجاوزت المبدأ تماما، ولذلك فلم يجد هذا الفريق من الباحثين حرجا من التحدث صراحة عما سموه "نهاية السيادة".<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- نفس المرجع.

<sup>2</sup>- عبد الله بن جبر العتيبي، مرجع سابق، ص ص.73-87.

<sup>3</sup>- وداد غزلاني، "العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص.75.

**الفرع الثاني: تغير وظيفة الدولة:** صحيح أن ظروف العولمة قلصت من دور الدولة في بعض المجالات، لكنها في حقيقة الأمر تعيد صياغة وظائفها، بل وتجعل من دورها لا غنى عنه، فدور الدولة في الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والبيئية سيظل دورا مركزيا لدرجة أن البنك الدولي أكد في الطبعة العشرين من تقريره السنوي أن: "الأسواق لا يمكنها أن تنمو وتتطور في غياب دولة فاعلة ومصادقة". ويطالب بإحياء دور الدول ليس كمتدخل مباشر ولكن كشريك ومحفز ومحرك للنمو، العولمة مازالت بحاجة للدولة، والدولة ليست نقيض العولمة، فبدون التعاون الدولي الذي يمر حتما عبر الدول لا يمكن أن تسير التحولات في الطريق السليم . ونشير في أعقاب هذا الطرح إلى أربعة وظائف أساسية مكنت الدولة من الاحتفاظ بموقعها كفاعل أساسي في السياسة العالمية، برغم مختلف التحولات والتحديات التي واجهتها وتواجهها وهي:

- الدولة تبقى الضامن للمصلحة العامة، فهي المسؤولة عن ضمان حقوق الأفراد والمبادئ الأساسية لشرعيتها.

- الدولة هي الحصن الواقي في فترة الأزمات، إذ لها دور المراقبة والمسؤولية للتدخل في حالة وقوع أزمات مهما كان نوعها، وهذا ما لمسناه في الأزمة المالية الأخيرة.

- الدولة المقابلة : حيث تمتلك زمام المبادرة في خلق المشاريع، وتحريك دواليب الاقتصاد في عديد المجالات.

\_ الدولة المفاوض : حيث مازالت تمتلك بسلطة قوية في مجال التفاوض سواء لحسابها الخاص أو لحساب رعاياها من شركات وأفراد.<sup>1</sup>

لكن بما أن المجتمع يتغير فإن دور الدولة يتغير من زمان إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، وبالتالي فإن نمط علاقاتها الدولية يتحول الشيء الذي يجعل العلاقات الدولية كلها في حال تغير، ويعزز هذا التوجه هو تغير شكل الدولة من مرحلة إلى أخرى، فالظروف الدولية التي يعيشها العالم مؤخرا أعادت الحياة إلى دور الدولة على اعتبار أنها الطرف الأقدر والأهم، والأزمة المالية العالمية الأخيرة، أثبتت أن الدولة ما زالت هي المنقذ الرئيسي لكل ما يواجه المجتمع العالمي من أزمات، حيث تدخلت الدولة فعليا في الاقتصاد - وعملت - وما زالت تعمل على محاولة إنقاذه،<sup>2</sup> موجّهة ضربة قوية لمن رفضوا تدخلها في

<sup>1</sup> - عبد الله عاشوري، مرجع سابق، ص.95.

<sup>2</sup> - عبد الصمد بازع، "بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة"، في مجلة الحوار المتمدن، العدد 2725، 2009،

متوفر على الرابط التالي: <<http://www.ahewar.org./search/dearch-asp?>>، تاريخ

الإطلاع: 15/01/15، 2015، ص.10.

البداية ولكنهم عادوا يتوسلون إلى الدولة وليس إلى السوق لإتقاذهم،<sup>1</sup> ذلك أن الدولة ذات السيادة تشكل أمرا ضروريا لتنظيم الروابط فيما بين أعضاء المجتمع الدولي، باعتبار أن استمرار بقاء الدولة يعد شرطا لازما للمحافظة على الأمن والاستقرار داخل المجتمعات الوطنية. وبالتالي فهو شرط لازم أيضا للحفاظ على الأمن والاستقرار على مستوى العلاقات الدولية في مجملها.<sup>2</sup>

**الفرع الثالث: الدولة: واقع جديد وأدوار جديدة:** يبدو عمل الدولة أوسع من العمل الذي تقوم به أية مؤسسة إنسانية أخرى، وتتطوي تحته مهام لا تعد لها في شمولها أو تعددها مهام أية مؤسسة اقتصادية أو ثقافية، لذلك يعتبر البحث في الأدوار التي تؤديها الدولة لمجموع المواطنين الذين تتكون منهم، من أهم الموضوعات التي يركز عليها الباحثون في العلوم السياسية، وإذا ما رجعنا إلى الأدبيات المعاصرة التي عنيت بدراسة الدولة ووظائفها الجديدة في عصر العولمة، سنلاحظ اهتماما وتركيزا واضحا على مجموعة الوظائف الاقتصادية للدولة، وربما يرجع ذلك إلى ازدياد أهمية العوامل الاقتصادية في الواقع المعاصر وهو ما يدعو إلى التساؤل في الوقت ذاته عن الأدوار الاجتماعية للدولة، نظرا للعلاقة التلازمية بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي خاصة إذا ارتبط الأمر بمفهوم التنمية.

**أولاً: الأدوار الاقتصادية:** لقد شكلت الدولة الوطنية العنصر الأساسي في مفهوم الإقتصاد الدولي، وتشكل الشركات متعددة الجنسيات العنصر الأساسي في مفهوم العولمة. ورغم ذلك لازالت الدولة في عصر العولمة مطالبة بأداء الأدوار الاقتصادية الآتية:

1 - وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي وتوفير الضمانات القانونية والإدارية لقيام القطاع الخاص بدوره في النشاط الاقتصادي مع متابعته، ووضع الضوابط اللازمة لامتناله للقواعد القانونية المنظمة لنشاطه.

2 - توفير الظروف الملائمة للمنافسة و منع الاحتكار، وذلك من خلال مبدأ الشفافية في المعاملات والمعلومات، فلا يمكن للدولة الوطنية - مثلا- أن تحمي المهن التي تندثر نتيجة التطور والتقدم التقني والمنافسة العالمية، إنما يمكنها إدارة التحول بشكل يدفع العاملين إلى التكيف مع الأوضاع الجديدة. والسعي إلى مقاومة الفساد.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع.

<sup>2</sup> - وداد غزلاني، مرجع سابق، ص.74.

<sup>3</sup> - جمال منصر، "التحولات السياسية وانعكاساتها على دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة" مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف: يومي 17/16 ديسمبر 2008، ص.14.



3 - وضع منظومة من السياسات المالية والنقدية المرنة، القادرة على تمكين الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي وتوجيهه، بما يحقق الأهداف المطلوبة للدولة ككل، ويعالج أي خلل في التوجهات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث لنظام اقتصاد السوق.

4- إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية المحتملة، من خلال وضع منظومة من السيناريوهات المحتملة وتطويرها باستمرار، وإعداد فرق لإدارة الأزمات الاقتصادية المتوقعة والمحتملة.

وقد خصص البنك الدولي تقريره السنوي عن التنمية في العالم عام 1997 لموضوع "الدولة في عالم متغير" وحدد التقرير الأدوار الاقتصادية للدولة على النحو الآتي:

- إيجاد قاعدة أساسية من القانون وحماية حقوق الملكية.

- توفير بيئة مناسبة للسياسة العامة تتسم بالشفافية والمرونة وعدم الفساد.

- الاستثمار في البشر والأبنية الأساسية.

إن هذه الأدوار المحددة تمكن الدولة من مواجهة إنفتاح الأسواق وانتقال رؤوس الأموال والمشكلات الاقتصادية المستجدة. حتى تظل الدولة حارسة للمصالح الوطني العام بدلاً من أن تكون حارسة لرأس المال العالمي ومصالح الشركات متعددة الجنسيات.

ثانياً: الأدوار الاجتماعية:

1 - تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في المجالات المختلفة، من خلال آليات و وسائل جديدة، تقوم على أساس الشراكة بين الدولة والمواطنين وقوى المجتمع المدني، ومن خلال الأسلوب اللامركزي في تحديد الاحتياجات توفير الوسائل والسبل الملائمة.

2- تطوير نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات، بما يتلاءم والظروف الجديدة وابتكار الوسائل الملائمة لإدارة واستثمار أموال التأمينات الاجتماعية، بما يؤدي إلى توفير موارد جديدة لتمويل نظم هذه التأمينات.

3- الاهتمام بمشكل الفقر، من خلال توفير آليات نابعة من خبرة المجتمع من خلال التكافل الاجتماعي والتحول من أسلوب تقديم الإعانة إلى أسلوب المساعدة على الخروج من دائرة الفقر.<sup>1</sup>

4- علاج الجوانب الاجتماعية لمشكلة البطالة، من خلال التعامل مع المجتمعات المحلية، وتحديد طبيعة

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص ص 14، 15.

المشكلة لكل مجتمع محلي، والبحث عن أساليب نابعة من هذه المجتمعات المحلية لعلاج مشكلة البطالة بها.

5- إدارة الصراع الاجتماعي في أبعاده ومستوياته الجديدة المتداخلة والمعقدة، وبما يؤدي إلى تقليل حدة العنف الاجتماعي لأقل درجة ممكنة .

6- الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية في التعليم والتدريب، لأن الدولة الوطنية تحتاج إلى مزيد من العلم والمعرفة والخبرة، خاصة في مجالات الاستثمار والإنتاج، من أجل مواجهة التحديات الناشئة عن تطبيق آليات السوق.

ثالثاً: الأدوار الثقافية: تسعى الدول إلى المحافظة على ثقافتها والحيلولة دون تذويبها، ولن يكتب للدولة الوطنية النجاح في مسعاها هذا، إلا إذا قامت بأداء الأدوار الثقافية الآتية :

1- أن تنمي في داخلها قيم الحرية و الانفتاح و الحوار و العدالة، ذلك أن هذه القيم هي التي تجعل ثقافة ما أكثر جاذبية من غيرها.

2- خلق تزاوج فعال بين الثقافة والتقانة الحديثة، مما يجعل الثقافة سلعة ذات جاذبية عالية، يصبح من السهل قبولها والتعامل معها .

3- على الدول التي تهدف إلى مواجهة التهديدات الثقافية للعولمة، تقليل اعتمادها على الخارج عن طريق العمل من أجل تقديم منتج ثقافي يكون الأرقى والأجود.

4- الدول التي تتكون من مجموعات عرقية وثقافية مختلفة عليها، العمل على تفعيل التنوع الثقافي فيها بالشكل الذي يساهم في إغناء الثقافة الوطنية، ويحول دون إثارة الصراعات والانقسامات العرقية والثقافية التي نجدها اليوم أكثر بروزاً.

إن مع مفاهيم العولمة والطابع الكوني للاقتصاد وانتشار القيم الديمقراطية لم تعد الدولة المورد الوحيد للخدمات الاجتماعية، بل دخل القطاع الخاص، وزاد دور الفواعل الأخرى، وأضحى واجباً على الدولة إحداث مزيد من التغيير لتتلاءم مع دورها الاجتماعي الجديد.

والخلاصة أنه إذا أخبرنا التاريخ بأن التنمية التي تعتمد على سيطرة الدولة قد أخفقت، فإن التنمية دون دولة لن تتجح في النهاية. وإذا كانت توجهات الليبرالية الجديدة تميل إلى تقليص دور الدولة،<sup>1</sup> فإن مخاطر التوترات الاجتماعية سوف تفرض على الدولة الرأسمالية العودة إلى التدخل في الشؤون

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص.16،17.

الاقتصادية والاجتماعية مما يقتضي فعالية أقوى للدولة على المستوى العالمي من خلال كسب الأسواق الخارجية والمحافظة عليها ودعم الدور التنافسي على الأصدعة الاقتصادية و السياسية.<sup>1</sup>

### خاتمة الفصل:

يعتبر موضوع الفواعل غير الدولاتية من أهم المواضيع في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والذي نال قدرا كبيرا من الدراسة والتحليل، في الأدبيات الغربية، على عكس الأدبيات العربية التي اهتمت بهذه الفواعل نظرا للدور الذي أصبحت تضطلع به في السياسة الدولية. ومن خلال ما تناولناه في محتوى الفصل يمكننا استخلاص بعض النتائج المهمة مثل:

لا يزال دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية، يحدث جدلا داخل منظورات العلاقات الدولية، بين مدارس تقر بدورها، ومحاولة التنظير وتفسير الأثر الذي أصبحت تتركه في دواليب السياسة العالمية؛ وبين مدارس أصيلة أخرى ترفض وجود هذا الدور وتعتبره أمرا مبالغا فيه في ظل بقاء الدور الأساسي للفواعل الرسمية التقليدية-الدولة ذات السيادة- كمحرك وصانع للسياسة العالمية، ففي ظل مفاهيم العولمة والطابع الكوني للاقتصاد وانتشار القيم الديمقراطية، لم تعد الدولة المورد الوحيد للخدمات الاجتماعية، بل دخل القطاع الخاص، وزاد دور الفواعل الأخرى، وأضحى واجبا على الدولة إحداث مزيد من التغيير لنتلاءم مع دورها الاجتماعي الجديد.<sup>2</sup> إن إفرزات العولمة وأثرها على كيان الدولة قد أصبح جليا أكثر من أي وقت مضى على عدة مستويات وعلى مختلف الأصدعة، ما حتم على هذا الكيان وصناع القرار والساسة فيه، التكيف مع متطلبات هذه المرحلة الجديدة لضمان البقاء ضمن دائرة الفواعل واللاعبين، وإن تطلب الأمر تقاسم أو تغيير الأدوار الكلاسيكية للدولة الوطنية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص.17.

# الفصل الثاني :

تعددية الفواعل غير الدولاتية

في العلاقات الدولية

**الفصل الثاني : تعددية الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية:** يجدر بنا قبل الخوض في تحليل موضوع الدراسة تسليط الضوء على الجانب المفاهيمي للفواعل غير الدولاتية أولاً؛ فالمقصود بالفاعل كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص ( داخلي أو دولي )، يستطيع أن يلعب دوراً ما على المسرح الدولي، وفق قدراته وحدود مساهماته، وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل معين، وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون. أما الفواعل غير الدولاتية فيعرفها بريان هوكينغ **Brayan hoking** وبريان سميت **Brayan Smith** بأنهم "جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال أي بمقدار من الحرية عند السعي لتحقيق أهدافها أو لتمثيل، أي تمثيل أتباعها أو لمؤيديها لها، و النفوذ أي القدرة على إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها." بات مقبولاً منذ أمد طويل، بين باحثي العلاقات الدولية العرب استخدام مصطلح فواعل "للحديث عن اللاعبين في السياسة الدولية وذلك ترجمة للكلمة الانجليزية "actor" بات مقبولاً تصنيف هذه الفواعل إلى فواعل دول أي "الدولة"، وفواعل غير دول "فوق الدولة"، ويقصد بها الفواعل التي تأخذ سمة الهيئة الجامعة لعدد من الدول، وتتضمن المنظمات والأمانات الدولية، وفواعل "تحت دولة" وهي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها وليست عابرة للحدود، وتؤثر في اتخاذ القرار الدولي وصناعة السياسة العالمية ومن أمثلتها الأحزاب، الميليشيات، الطوائف، القبائل، العصابات والشركات، والجمعيات ووسائل الإعلام... إلخ وأخيراً فواعل "عابرة للدولة"، وهي جماعات وأطراف حكومية وغير حكومية قد تكون من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني، لكنها تتصل وتؤثر في هيئات أخرى من نوعها وتأثيرها (تحت دولة، وعابرة للدولة) أو مع دول أو فوق دولة- منظمات و هيئات و هو اتصال قد يأخذ طابع الندية والشراكة. ومن خلال ما سبق سوف تكون دراستنا مقسمة إلى مبحثين، الأول يهدف إلى حصر أهم الفواعل غير الدولاتية في الساحة الدولية، والثاني تحليل لأهم الأدوار التي تضطلع بها هذه الفواعل.

**المبحث الأول: التوزيع الجديد للفواعل غير الدولاتية:** إن أطروحة المجتمع المدني العالمي مرتبطة بتكنولوجيا الاتصال والانتقال إلى مجتمع المعلومات، وهي مرتبطة أيضا بتأثيرا وتأثيرا بتحويلات السياسة العالمية في اتجاه الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والتحول الاقتصادي المكثف نحو قوى السوق، وكذلك ما أنتجته الشركات المتعددة الجنسيات من تغيرات في إطار النظام الدولي المعاصر، لما لها من تأثيرات على الاقتصاد العالمي في مختلف الأنشطة التي تقوم بها، وكذلك على اعتبارها اليوم، القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن، وهي ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية، بحيث أنها تمثل اليوم إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، وكذلك من أثر هذه التحويلات، ظهور الجريمة العابرة للحدود، التي بدورها استفادت كثيرا من مزايا الثورة التكنولوجية والرقمية، وأصبحت تشكل تهديدا أمنيا لمختلف الدول خاصة في ظل الدولة العاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية، مما يؤمن لها سهولة الحركية والنشاط.

**المطلب الأول: المجتمع المدني العالمي والشركات متعددة الجنسيات:** شهدت الساحة العالمية خلال العقدين الماضيين ظهور الحركات الاجتماعية والمنظمات عبر الوطنية، التي تسعى إلى توسيع وتعميق التعاون عبر الحدود، وذلك من خلال تشكيل شبكات عالمية تركز غالبا على قضايا البيئة وحقوق الإنسان وكل هذا عن طريق وجود آليات سياسية ذات توحيد دولي،<sup>1</sup> "الطريقة التي أصبحت بها المشكلات عالمية هي نفسها التي تجعل الحلول المحركة لها عالمية " وهذه المقولة تصدرت أول دراسة عالمية عن المجتمع العالمي Global civil في عام 1990 لتكشف عن نضج مبكر للعولمة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية.<sup>2</sup>

**الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني العالمي:** هو قطاع من منظومة المجتمع المدني في بلد معين أو منظمة إقليمية تتخطى الحدود الجغرافية، ليتضامن ويتشابه مع منظمات مجتمع مدني أخرى في مختلف دول العالم، انطلاقا من التوافق حول قضية معينة، أو مبادئ مشتركة (مثل الدفاع عن حريات وحقوق الانسان)، بهدف التأثير في الرأي العالمي أو السياسات العالمية.<sup>3</sup> ويعرفه كل من "دبرا جونسون Debra Johnson" و"كولون تيرنر Colon Terner" بأنه: "التشكيلة الواسعة من المنظمات غير الحكومية

<sup>1</sup> - Srilitha Bittivala, Grassroots Movement is transnational actor: Implication for Global society, "International journal of voluntary and nonprofit organization"321 (December,2002),p.393.

<sup>2</sup> - أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني،(مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2008)،ص.132.

<sup>3</sup> - نفس المرجع.

العاملة عبر الحدود.<sup>1</sup> أما "اندرو هاييل Andro Hayel" فيعتبره: "تلك المجموعات الوسيطة والمنظمة التي تكون مستقلة نسبياً عن كل من السلطات العامة والممثلين الاقتصاديين الخاصين والتي تعمل عبر حدود الدول."<sup>2</sup> وبالنسبة إلى الاختلاف في تعريف المجتمع المدني عبر القومي، فإنه يشير إلى تلك الجماعات الوسيطة والمنظمة ذاتياً، والتي تكون مستقلة نسبياً عن كل من السلطات الحكومية والعوامل الاقتصادية الخاصة، وقادرة على القيام بعمل جماعي، من أجل تحقيق مصالحها وتعمل عبر حدود الدول، أما المجتمع المدني الدولي فهو مجال للمؤسسات الدولية، ويشمل تلك المعايير غير الرسمية وممارسات المسؤولين الحكوميين، والمواطنين العاملين عبر حدود الدول، والأنظمة الدولية التي خلقت بواسطة الاتفاقيات الواضحة بين الدول، والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات دولية رسمية.<sup>3</sup>

أولاً: أسباب ظهور المجتمع المدني العالمي: تتفق الغالبية أن أسباب ظهور المجتمع المدني العالمي أو العابر، تعود إلى العولمة والدور الذي تلعبه التكنولوجيا في انتشارها، وتحويلها إلى مفاهيم عالمية وتتمثل في:

- الفضاء العالمي الذي قدم فرصة تتمثل في إمكانية التواصل بين الأفراد، ودور التكنولوجيا في تطوير الإتصال، مما وفر السهولة والسرعة مع وجود دعم من البنى التحتية للتواصل العالمي.

- منذ عام 1990م قامت العديد من الدول بتبني الديمقراطية، وإعادة بناء دساتيرها لتسهيل عمل المنظمات المدنية.

- معايير وقوانين اللبرالية؛ التي وفرت مجالاً خصباً بما عززته من أسس العولمة، كإفتراس الأسواق في ظل العولمة وتعزيز الجانب الاقتصادي.

- تراجع دور الدولة لصالح هذه الفواعل، وتراجع مجالات احتكاراتها وسيطرتها المركزية، وظهور مفاهيم جديدة مثل الدولة العالمية والحكم العالمي، وارتباطها بالمجتمع المدني العالمي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - نادية أبو زاهر، "المجتمع المدني وأثر العولمة عليه"، في مجلة الحوار المتمدن، العدد 2576، 2009. متوفر على الرابط التالي: <[www.aheware.org/debatt\\_show.art.asp?aid:16473](http://www.aheware.org/debatt_show.art.asp?aid:16473)>. تاريخ الاطلاع: 2015/03/01.

10:00. ص. 02.

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

<sup>3</sup> - صالح ياسر، "المجتمع المدني والديمقراطية"، مقال متوفر على الرابط التالي:

<<http://yassarsalah.yolisit.com.php>> تاريخ الاطلاع: 2015/03/17. 13:00.

<sup>4</sup> - Jan Art Scholte, "Global civil society: changing the word?", csgr working paper(may,1999),p.11.

- أصبحت المشاكل على نطاق عالمي مما ساعد في نشوئه<sup>1</sup>.
- الانتقال من التفكير بالدولة، إلى دون الدولة خاصة في ظل قدرة الأفراد على التفكير كمواطنين عالميين، وبناء علاقات شاملة عبر الوطنية.
- الدور الذي لعبته المنظمات الحكومية وغير الحكومية على الصعيد الفكري، وتدفق الأفكار على المستوى العالمي من خلال أدوار المثقفين.

### ثانياً: أدوار المجتمع المدني العالمي:

- ساهم نشاط المجتمع المدني العالمي، في تفعيل دور الفواعل غير الدولاتية، في حكم متعدد الفواعل.
- الانتقال من أحادية البعد الدولاتي إلى تعددية البعد الدولاتي، من محلي إلى إقليمي وطني، ثم شامل.
- أصبح لهذه النشاطات تأثير على الحكومات المحلية، مثل (المطالبة بحقوق الانسان) .
- أصبح آلية رقابية في التزام الدول بالقوانين الدولية، وتسجيل حالات الاختراقات.
- يسهم في صنع السياسة من خلال المشاركة في المؤتمرات ذات الطابع الدولي، نزولاً عند رغبة الدولة لتمثيلها في مؤتمر ما، تحت رعاية الأمم المتحدة، وهذا من أجل تمثيل هذه الدولة، باسم هذه المنظمات، حيث وجهت استراليا دعوتها للجنة الدولية للصليب الأحمر كعضو نشط باسمها.
- رسم حدود الممارسات الديمقراطية، وذلك من خلال فتح قنوات المشاركة الشعبية، وأشكال جديدة للرقابة والحوار، ومنابر للتمثيل عن طريق المجالس التشريعية، وأيضاً خلق نوع من الضغوط التي يمارسها المواطن على النظام، من أجل إيجاد حكم منفتح ومسؤول، وهذا مكن المواطن من أن يكون قريب من الهيئات ذات التشريعات، سواء الإقليمية أو الدولية، وتفعيل معايير الديمقراطية .
- ساهم في تحسين وضع الأقليات في العالم، عن طريق الدور الذي تلعبه المنظمات غير حكومية والحركة الدؤوية للأعضاء النشطة فيه مثل (الفلسطينيين والسيخ)، وتشكيل قوة سياسية يمكنها التأثير في النظام السياسي للدولة.<sup>2</sup>
- الانتقال من مفهوم المواطنة التي كانت مرتبطة بالدولة القومية، وأصبحت مرتبطة بالحكومة العالمية.
- لقد أصبح المجتمع المدني العالمي يكرس لفكرة الهوية الجماعية بين الأفراد من خلال وجود أفكار:

<sup>1</sup>- James W.slg waker and anal Andrews,"Critical Mass the emergence of global civil society", (Canada : the center for international governance innovation,2007),p.07.

<sup>2</sup>-Jan Art Scholte,op.cit.p.12



الانتماء العالمي، التضامن العالمي، للتشارك ولتوحيد الرأي إزاء قضية ما أو موقف ما.

- تأكيد فكرة الجماعة pleralism، فالمنظمات العابرة للحدود وحدت الشعب على أسس الهوية الغير وطنية، مثل وجود اشتراكات موحدة تجمعهم، (كالعمال المسلمين... إلخ).<sup>1</sup>

إن المجتمع المدني العالمي مجال عام، وإن لم يكن حكومياً، إنه حيز تتشكل منه جمعيات مدنية ومنظمة بحرية، وتسعى لتحقيق أغراض ومعاني مشتركة، ولا يمكن أن يوفر حلولاً للمشاكل الاقتصادية أو مشاكل عدم المساواة، وإنما هو آلية تخفف نوعاً ما من شدة الأمراض والفقر في العالم، كما أنه ليس بديلاً لحكومة رشيدة ويوفر دفاعاً للأفراد ضد التدخلات الغير مبررة للدولة.<sup>2</sup>

**الفرع الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات:** لقد أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات السمة البارزة للدور الذي تضطلع به الفواعل غير الدولاتية بعد الحرب الباردة، نظراً للقوة التي أصبحت تمثلها، ودرجة انتشارها، وحجم تأثيرها في الاقتصاد والسياسة العالمية، فالعلاقة بين الدولة والشركات المتعددة الجنسيات هي من المواضيع المطروحة في العلاقات الدولية وأدبياتها منذ بداية السبعينات من القرن العشرين، وتنامت بقوة مع بداية السبعينات ولغاية اليوم؛ ويقع الاتفاق بين المؤرخين الاقتصاديين، على اعتبار أن ظهور وتطور هذه الشركات قد واكب تطور الرأسمالية المختلفة، إلا أن دورها حسب البعض قد بدأ يتكسر بصفة فعلية بداية من الخمسينات من القرن السابق. حيث طرح "جون هيرز John hirz" بقوة احتمال انقراض دور الدولة على ضوء التطورات التقنية وبخاصة في مجال الأسلحة، حيث تعد الشركات المتعددة الجنسيات وسيلة معاصرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ليست بالظاهرة الحديثة، فهناك من يرجعها لعام 1902 لشركة كينزي الأمريكية والتي استوطنت في لندن بل هناك من يذهب بها لأبعد من ذلك وقبل الثورة الصناعية حيث نجد أن مؤسسات مالية دولية قد ازدهرت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وفي عام 1689 أسس مصرف امستردام لتمويل شركة الهند الشرقية الهولندية، كما أسست شركة الغرب الفرنسية 1717 لرعاية التجارة مع لويزيانا ثم إبان القرن 19 أسست ألمانيا فروعاً في أمريكا الجنوبية والشرق الأقصى وأوروبا الشرقية.<sup>3</sup> لكن يبقى التاريخ الأبرز للشركات المتعددة الجنسيات مرتبطاً بالشركات البريطانية فقد ظهرت شركة عملاقة في ميدان التجارة الخارجية في بعض المواد الاستهلاكية منذ القرن 17 الشركة البريطانية "British East India Company"، التي احتكرت تجارة بريطانيا مع الهند ودول آسيوية أخرى، بقيت هذه الشركة أكبر شركة عالمية لعقود طويلة، ثم إن الاستعمار الاستيطاني البريطاني قد أقام في المستعمرات الأمريكية شركة استعمارية عملاقة باسم خليج

<sup>1</sup> - ibid,p p.13،14.

<sup>2</sup> - دون ايبيرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي، تر: فؤاد الحي، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2011)، ص.318.

<sup>3</sup> - وداد غزلاني، مرجع سابق، ص ص.119،120.

الهيودسن Hhdsanbay Company<sup>1</sup> لاحتكار التجارة بين بريطانيا وبعض مستعمراتها في أمريكا الشمالية، وبرزت شركات عملاقة أخرى لتحتكر تجارة بريطانيا بمستعمراتها ومناطق الاستيطان الجديدة، وكان على هذه الشركات الاستعمارية أن تنفذ سياسة بريطانيا للمواد المصنعة مقابل المواد الأولية والأسواق، التي كان يتوجب على المستعمرات ومناطق الاستيطان الجديدة تأمينها، وجاءت في الثلث الأخير من القرن 19 فترة التركيز الصناعي الكثيف للولايات المتحدة الأمريكية، وظهور الشركات الوطنية العملاقة، بعضها تحقق من دمج عدة شركات وهذا ما عرف بفترة التروستات الضخمة في مجال الحديد و الصلب والبتروول والورق والماكنات الكهربائية وماكنات الخياطة... الخ، تم تجميع أكثر من 5000 شركة في نحو 300 من التروستات، هذا خلال ثمانينات وتسعينات القرن 19، حيث سيطرت تلك الشركات العملاقة على المسرح العالمي، وبمجرد نجاحها في الأسواق الوطنية أخذت تتجه ببطء نحو الدول والأسواق الأجنبية، وبقيت هذه الشركات إلى اليوم تملك الدور المسيطر، وبعد الحرب العالمية الثانية خرجت الرأسمالية الصناعية منهكة القوى، وقد حاولت استعادة نشاطها وحيويتها، وكان الهم الأول لها منذ انتهاء الحرب حتى أوائل السبعينات، هو العمل المستمر على إزالة كافة العقبات والقيود أمام استعادة عمليات العولمة من جديد، و قد ساعد التقدم التقني على تحقيق ذلك، حيث صارت المعلومات و الأموال تنتقل بسرعة، وهكذا كشف للمستثمرين الميزات التي يحصلون عليها من خلال عولمة مراكز الإنتاج والتوزيع، مما أدى إلى الانطلاقة الثانية للشركات الكبرى، التي تعمل على مد أنشطتها إلى خارج حدود بلادها الأصلية، وتقيد بعض الدراسات والإحصاءات أن تلك الشركات قد بلغت نحو 40 ألف شركة، تعمل من خلال نحو 200 ألف فرع وقد بلغ رصيد استثماراتها 2.7 ترليون دولار عام 1995م وذلك مقابل رصيد استثماراته قدره 370 بليون دولار عام، 1978م أي تضاعف رصيد استثماراتها أكثر من 7 مرات خلال 18 سنة، وتستحوذ على 50% من ذلك الرصيد، أكبر 100 شركة عالمية من الشركات متعددة الجنسية، وتتقاسم 5 بلدان رئيسية هي الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا فيما بينها وحدها 172 شركة من أكبر 200 شركة في العالم، وهذه الشركات مسؤولة عن ثلث الناتج العالمي من سلع وخدمات، و75% من الطاقة العالمية الخاصة بالبحث والتطوير، وهي تستخدم أكثر من 75 مليون عامل.<sup>2</sup>

**أولاً: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات:** لا بد من الإشارة إلى أن التسمية السائدة، "الشركات المتعددة الجنسيات"، هي من وضع الشركات نفسها وأول من استعملها شركة IBM الأمريكية، التي كانت تحتكر صناعة الإلكترونيات والكمبيوتر على المستوى الدولي، كما تعددت تسميات هذا النوع من الشركات مثل

<sup>1</sup> - ملكة مغيلي، "الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول"، رسالة ماجستير في الحقوق فرع إدارة الاعمال، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، 2014-2015، ص 10.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 11.

"الشركات متعددة الجنسيات"، "الشركات فوق الأمم"، أو "بين الأمم"، "الشركات الدولية"، "الشركات العالمية".<sup>1</sup> وشهد مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات تغيرات وتطورات خلال القرون الثلاثة الماضية، ومع ذلك لم يستقر الكتاب والمفكرين على تعريف موحد لتلك الشركات، إذ تعددت التعريفات بقدر تعدد الكتاب الاقتصاديين، الذين أسهموا في هذا الميدان، إضافة إلى تعدد جوانبها وأبعادها الاقتصادية والقانونية والسياسية والتنظيمية وغيرها، فعلى سبيل المثال يركز بعض المختصين في تعريفهم للشركات المتعددة الجنسيات، على ملكية الشركات بينما يركز البعض الآخر على حجم وضخامة هذه الشركات منطلقين من الخصائص التي تتميز بها، وعليه فقد عرفها الاقتصادي "توجندات Teujandet" بأنها "تلك الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة"<sup>2</sup>، بينما يعرفها بعض الاقتصاديين بأنها "كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول ومكاتب وإستثمارات و... الخ في دولتين أو أكثر"<sup>3</sup> ويمتد نشاط هذه الشركات على كافة جوانب ومفاصل الحياة الاقتصادية، كالمجال الصناعي والتجاري والمالي، ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) بأنها كيان إقتصادي يزاول النشاط التجاري أو الإنتاج عبر مختلف القارات في العالم، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع، فيها الشركة الأم تخطط بصورة فعالة لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتوسع نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة (host countries) هذه الشركات تتمتع بقدرة كبيرة من حرية تحريك ونقل الموارد، ومن ثم عناصر الإنتاج من رأسمال والعمل فضلا عن مزايا التقنية، أي نقل التكنولوجيا بين مختلف الدول في العالم، وهي بهذا الدور تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، كما وتعتبر تلك الشركات من العوامل الأساسية التي ساعدت على بروز ظاهرة العولمة، وعليه فإن المفهوم الإقتصادي لتلك الشركات سواء أكانت هذه الشركات خاصة أو عامة فهي تتميز بموقفها الإستراتيجي العالمي في تسيير مواردها الإقتصادية والفنية الخاصة بالإنتاج.<sup>4</sup>

ونورد فيما يلي مجموعة من التعاريف للشركات المتعددة الجنسيات:

• تعريف خبراء الأمم المتحدة:

<sup>1</sup> - ريمون حداد، العلاقات الدولية: النظرية والأشخاص، نظام ام فوضى في ظل العولمة، ط2، (بيروت: دار

الحقيقة، (د.س. ن))، ص ص 51، 52.

<sup>2</sup> - احمد عباس عبدالله و احمد محمد جاسم، " دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي"، في مجلة كلية

بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والعشرون، 2010. ص. 55.

<sup>3</sup> - نفس المرجع.

<sup>4</sup> - نفس المرجع.

- هي الشركات المالكة لأجهزة الإنتاج والخدمات، أو أنها تشرف عليها من الخارج بالنسبة لمكان وجودها.<sup>1</sup> فقد إعتد الخبراء في تعريفهم على نمط تسيير هذه الشركات القائم على الإشراف الخارجي على الملكيات والنشاطات الإقتصادية.

- كما يعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها:  
"كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات أو أصول أو مصانع أو مناجم، ومكاتب في دولتين أو أكثر يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات."<sup>2</sup>  
اذن اطلاق صفة متعددة الجنسية في هذا التعريف يستند إلا توفر بعض المواصفات هي مزاوله النشاط في عدة دول مختلفة من خلال إمتلاك فروع والقيام بالعمليات.

وفيما يلي بعض التعاريف الخاصة بهذه الشركات:

\_ عرف jacoby الشركات متعددة الجنسية بأنها " الشركات التي تمتلك وتدير عمليات في دولتين أو أكثر". وعرّفها كل من Young & Hood الشركة متعددة الجنسية " هي تلك الشركة التي تمتلك وتدير مشروعات استثمارية في أكثر من دولة أجنبية."<sup>3</sup> فقد ركز كلا التعريفين على صفة الانتشار الجغرافي للفروع بالنسبة الى مركز الشركة الأم.

ويعرفها Vernon " بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر"<sup>4</sup>، أما "فيرنو" فقد ذهب إلى تعريفها انطلاقاً من ضخامة حجم نشاط الشركة، وتجاوز الإنتشار الست دول.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن نخلص إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات، هي تلك الشركات التي تمتلك وسائل الإنتاج ولها القدرة على نقلها وإستغلالها في أكثر من بلد حول العالم، مع الحفاظ على ارتباطها بالشركة الأم، وهي وراء عديد من المشروعات الصناعية الكبرى، وتكاد تغطي نشاطاتها كافة مجالات الإنتاج في العالم.

ثانياً: أسباب ظهور الشركات المتعددة الجنسيات: يمكن تلخيص أسباب ظهور وانتشار الشركات المتعددة إلى جملة من العوامل المرتبطة غالباً بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي، ومتطلبات تطورات النظام الدولي المعولم والمتمثلة في:

<sup>1</sup>- ريمون حداد، مرجع سابق، ص ص 51،52.

<sup>2</sup>- عبد الله زايد مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، (ليبيا، دار الارواد،2002)،ص.64.

<sup>3</sup>- مليكة مغيلي، مرجع سابق، ص ص. 15،16.

<sup>4</sup>- نفس المرجع، ص.16.

- وجود الحواجز الجمركية وارتفاع نفقات النقل، مما يؤدي إلى رفع الأسعار، الأمر الذي ينعكس سلباً على المنافسة، وبالتالي فالشركات تهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية بالقرب من الأسواق أو حيث توجد، كبديل لعملية التصدير.
- كما أن الاوضاع النقدية والمالية للدول الرأسمالية المتطورة، هي من العوامل الرئيسية في تكوين تلك الشركات.
- محاولة التقليل من المخاطر الاقتصادية، وهذا حسب عالمي الاقتصاد سويزي وباران Swizy & Baran\* التي تفيد أن هناك زيادة مضطربة للفائض الاقتصادي للشركات الكبرى، ويصعب استيعابه داخليا، ما يجعلها مضطرة لاستغلال فائضها الاقتصادي المتراكم عبر الاستثمار المباشر.

ويرجع تأثير هذه الشركات الى الاقتصاد العالمي المعولم، وتحكم هذه الشركات في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر، ودورها في اشاعة الثقافة الاستهلاكية، مع قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول من حيث الموارد.<sup>1</sup> وتتوزع أكبر الشركات المتعددة الجنسيات الخمسمائة، وفقا لمقراتها القانونية على النحو التالي:

- الاتحاد الأوروبي: 150 شركة +121 في سويسرا.
- الولايات المتحدة الأمريكية: 175 شركة+08 في كندا.
- اليابان: 112 شركة+12 في كوريا الجنوبية+01 في تايوان.
- باقي دول العالم: 04 في الصين، 01 في الهند، 05 في البرازيل 02 في المكسيك.<sup>2</sup>

**ثالثاً: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:** تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الاقتصادية والتجارية في الاقتصاد العالمي والمتمثلة في:

- ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها واستثماراتها بحيث تستحوذ على 80% من إجمالي مبيعات العالم ويمكن الاستدلال على ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات من خلال<sup>3</sup>:

<sup>1</sup>- ريمون حداد، مرجع سابق، ص ص.64،65.

\* P. Sweezy، وبول سويزي P. Baron، باران بول إقتصادي أمريكيين ومنظران، أصحاب نظرية الرأسمالية الاحتكارية، حيث ترى هذه النظرية أن نظام الرأسمالية الاحتكارية، هو عبارة عن نظام صانع للسعر.

<sup>2</sup>- وداد غزلاني، مرجع سابق، ص ص.118،119.

<sup>3</sup>- أحمد عبد العزيز وآخرون، "الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 25، 2010، ص ص.122،123.

\* مؤشر حجم المبيعات: ازداد حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات من ( 5503 ) مليار دولار عام 1990 إلى ( 13564 ) مليار دولار عام 1999 وإلى ( 18500 ) مليار دولار عام 2001 ، كما بلغت قيمة المبيعات لأكبر 100 شركة متعددة الجنسيات المنتسبة (2509) مليار دولار ممثلة ما نسبته % 16 من إجمالي مبيعات كل الشركات في الاقتصاد العالمي عام 2000 .

\* مؤشر حجم الإيرادات: فقد احتلت شركة ميتسوبيشي Mitsubishi إجمالي إيراداتها الذي بلغ ( 184.4 مليار ) دولار المرتبة الأولى بين أكبر 500 شركة متعددة الجنسية عام 1995، والتي يصل إجمالي إيراداتها إلى نحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

\* القيمة المضافة للشركات: حيث تكون في أغلب الأحيان أكبر من القيمة المضافة للدول (الناتج المحلي الإجمالي)، ونشير إلى أنه تبلغ نسبة ما تملكه أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات من الموجودات الأجنبية ما نسبته 11.99% من الموجودات الأجنبية، التي تملكها كافة الشركات الأجنبية المنتسبة العاملة في الاقتصاد العالمي والبالغة 21102 مليار دولار في عام 2000 .

إن هذه الشركات تستثمر في معظم دول العالم، وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان، نظرا للمناخ الجاذب للاستثمار، وارتفاع عائداته وتوافر البنية الأساسية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي، ونشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي بلغ 1.560 مليار دولار عام 2003.<sup>1</sup>

2- إتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات المتعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي تغطيها، وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم. وتشير التقارير إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة، وقرابة 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم، وكانت الدول المتقدمة صناعياً موطناً لنحو 77% من إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، ونشير إلى أن أكبر 50 شركة متعددة الجنسية في الدول النامية تماثل في الحجم أصغر شركة من بين 100 شركة في العالم.<sup>2</sup>

3- تنوع نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات بتعدد وتنوع نشاطاتها بهدف تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، فشركة تايم وانر Time Winner تنشط

<sup>1</sup> - نفس المرجع.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص.123.

مثلاً في عدد كبير من شركات النشر والإعلام والشبكة الإخبارية CNN، ويبدو لنا أن الشركات المتعددة الجنسيات قامت بإحلال وفرة مجال النشاط محل وفرة الحجم التي انتهجتها هذه الشركات بعد الحرب العالمية الثانية.<sup>1</sup>

4- إقامة التحالفات والتكتلات الاستراتيجية: تعتبر التحالفات التي تعقد بين العديد من الشركات المتعددة الجنسيات، من أهم سمات هذه الشركات حيث تسعى إلى إقامة تحالفات استراتيجية فيما بينها، من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية في العالم، إن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحددة، والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات حيث تلجؤ بعض الشركات من النوع المتمائل ويحمل ذات المواصفات وهذا الأمر شجع بعض الشركات التي دمج إنتاجها وصناعاتها مع بعضها ويظهر هذا النوع من الاندماج في بعض المجالات خاصة في مجال البحث والتطوير بسبب ما يحتاجه هذا المجال من تمويل ضخم ومن الأمثلة على هذا النوع من التعاون، المركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاثة شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية، TCL البريطانية، BULL بول الفرنسية، SIEMEN الألمانية وقد يتحول هذا التحالف بين تلك الشركات إلى شركات تابعة مشتركة، وهذه الظاهرة تؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج ومضاعفة الأرباح وتعزيز القدرة التنافسية لتلك الشركات على الصعيد العالمي.

5- ميزة الإحتكار: إن الشركات المتعددة الجنسيات كثيراً ما تتميز بميزة التكامل، وقد يرجع السبب في ذلك إلى جوانب عديدة تتعلق بظهور النظام الرأسمالي الجديد، الذي جعلها تتأثر وتسير وفق معايير هذا النظام، حيث تتمتع بميزة التكامل بما يتماشى مع الفكر الاقتصادي الحديث، الذي تقع ضمن إطاره تلك الشركات التي تتمتع بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه الشركات المتعددة الجنسيات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة، أي سيطرة منتج واحد على السوق، وهذا الوضع يتيح لتلك الشركات، زيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها، وتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي: التمويل والإدارة والتكنولوجيا والتسويق، إضافة إلى أن هذه الشركات تهتم بأبحاث السوق، والتركيز على أساليب الدعاية والإعلان والترويج لمنتجاتها، عبر وسائلها المختلفة من أجل تسويق أكبر كمية من إنتاجها على المستوى العالمي.<sup>2</sup>

6- التفوق والتطور التكنولوجي: يعد التطور التكنولوجي العمود الفقري للشركات المتعددة الجنسيات، التي

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص.124.

<sup>2</sup> - أحمد عباس و أحمد محمد، "دور الشركات المتعدد الجنسيات في الاقتصاد العالمي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 33، 2012، ص ص.60، 61.

تعتبر المصدر الرئيسي لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، حيث تشير بعض المصادر إلى أن عملية نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة يتم من خلال عدة قنوات تتمثل فيما يلي:

1- التراخيص والمشاريع المشتركة.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- استيراد معدات السلع الرأسمالية.

وعليه فقد تعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات في مجال نقل التكنولوجيا خلال سبعينات القرن الماضي، بعد أن تمتعت تلك الشركات بتكنولوجيا متقدمة ومتطورة بالمقارنة مع الشركات الوطنية التي تعمل في أسواق الدول المضيفة، ويقاس المستوى التكنولوجي بنفقات وتكاليف البحث والتطوير، لذلك فقد لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا مهما في توجيه السوق العالمية للتكنولوجيا، وذلك من خلال توحيد وتكثيف الظروف الفنية للإنتاج، عن طريق تجارة التكنولوجيا التي يتم نقلها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر بأشكاله المتعددة ولعل من أهمها تحفيز التقليد للمنتجات، وتنشيط الطلب على السلع والخدمات التي تحتوي على تطور تكنولوجيا أكثر حداثة، يمكن أن تحصل عليه دول العالم المختلفة.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: الفواعل غير الشرعية بوصفها أطرافا في السياسة الدولية:** إن الفواعل غير الشرعية هي نوع آخر من المنظمات العبر وطنية، تتمثل فيما يسميها "مارسيل ميلر" Marsile Millare، "قوى الظل" والتي تشمل من جهة المافيا المهيمنة على شبكات التجارة غير الشرعية، أو كما توصف عادة في أدبيات العلاقات الدولية "بالجريمة المنظمة"، ومن جهة أخرى الشبكات الإرهابية ضد الدول.<sup>2</sup> فهي تلك الجماعات المختلفة التي تمارس أعمال العنف أو سلوكا إجراميا مبنيا على أساس العمل من خارج حدودها الوطنية، ويمكن التمييز بين الأعمال التي تعتبر إجرامية في العالم مثل: السرقة، والتزوير والعنف العشوائي والمنظم، والإتجار بالمخدرات... الخ، وبعض النشاطات التي يدعي الذين يمارسونها بأنها ذات دوافع سياسية مشروعة، وفي الحقيقة يمكن أن يكون التمييز أحيانا مشوشا، وذلك حين يدعي مرتكبوها أن لهم دوافع سياسية، أو حين تكون الجماعات السياسية مسؤولة عن أعمال مثل التعذيب أو قتل الأطفال، أما بالنسبة للحكومات كافة فلا يمكنها اعتبار النشاطات الاجرامية أو العنف السياسي،<sup>3</sup> أمورا مشروعة ضمن التشريعات الخاصة بها، ومن وجهة نظر معظم الحكومات في معظم الأوقات،

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص. 61، 62.

<sup>2</sup> وداد غزلاني، مرجع سابق، ص. 132.

<sup>3</sup> ستيف سميث، مرجع سابق، ص. 217.



ينبغي إدانة مثل هذه النشاطات عندما تنفذ في دول أخرى.<sup>1</sup>

**الفرع الأول: مفهوم الجريمة المنظمة:** لما كان من الصعب تحديد معنى الجريمة المنظمة تحديدا دقيقا، و في ظل عدم وجود تعريف متفق لها، سوف نحاول تقديم مجموعة من التعريفات، فقد عرفتتها الأمم المتحدة(1975)بأنها تتضمن نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع، تنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف إلى تحقيق الثراء للمشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص، وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي.<sup>2</sup> كما تم تبني تعريف أكثر حداثة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2002/11/15 حيث تم اعتبارها " هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن و تعمل بصورة متظافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو مادية أو تحقيق أهداف أخرى"<sup>3</sup> و يعرفها الدكتور "ماروك نصر الدين" بأنها: "الجريمة التي تأخذ طابع التعقيد والاحتراف القائم على التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق، والمدعم بإمكانيات تمكنها من تحقيق أهدافها، مستخدمة في ذلك كل الوسائل والسبل ومستندة إلى قاعدة من المجرمين المحترفين." أما الدكتور "العيشاوي عبد العزيز" عرفها بأنها مجموعة الجرائم الاجتماعية التي تستهدف المجتمع ابتداءا من أفرادها إلى الأسرة، ثم المجتمع الوطني، وبالتالي المجتمع الدولي.<sup>4</sup>

وبلاحظ من خلال التعريفات السابقة مجموعة من السمات الأساسية التي بواسطتها يمكن اعتبار الجريمة المنظمة عابرة للحدود ومؤثرة في العلاقات الدولية نورد منها:

- الحجم الكبير للمنظمة نفسها.
- الحجم الضخم للنشاط الإجرامي.
- المستوى العالي للربح.
- ضخامة رأس المال المتاح.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع.

<sup>2</sup> - عبد الفتاح مصطفى وآخرون، الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص.25.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص.26.

<sup>4</sup> - يوسف الزين بن جازية، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود وأطر التعاون الدولي لمكافحةها"، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2008، ص. 06.

<sup>5</sup> - محمد شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا، (مصر: دار الشروق، 2004)، ص.23.

- القوة والنفوذ في أسلوب ممارسة النشاط.<sup>1</sup>

**أولاً: خصائص الجريمة المنظمة:** إن أهم ما يميز الجريمة المنظمة على مستوى العالم، أنها تعمل في الاشتراك فيما بينها وبكفاءة وانسجام كبيرين وتقسّم العالم إلى مناطق سيطرتها ونفوذ، وتعتمد على أهم ركائز العمل الجماعي و المتمثلة في:

1- التخطيط و التنظيم: إن التخطيط هو العامل المهم في الجريمة، و غالباً ما يكون مدبروها ذوو

خبرة، ودراية يصعب الكشف عنهم، ومتابعتهم لقوة التنسيق والتنظيم، فالمنظمات الإيطالية تتبع مخدرات أمريكا اللاتينية في أوروبا، والروس يشتررون السيارات المسروقة من عصابات الياكوزا، والألبان ينقلون الهيروين إلى عصابات المخدرات التركية، ولكن يبقى هذا التعاون هشاً، ولا يتعدى تحالفات مؤقتة، وبالمقابل فإن هناك مجالاً لصراعات مستقبلية داخل عالم الجريمة، خاصة بعد أن أصبحت الأسواق في حالة من التشعب، وبعد أن استنفذت جميع الفرص لمزيد من التوسع.

و مما لا شك فيه أن للجريمة المنظمة آثارها المباشرة على موارد الأمن القومي، بحيث تثقل كاهل الدولة بما تتطلبه من إنفاق وقائي دفاعي، وتهديد للمعنويات والنظام العام، خاصة وأن الجريمة المنظمة عادة ما تكون قوية إلى حد أنها تشكل دولة داخل دولة.<sup>2</sup>

2- الاحتراف: تعتبر الجريمة المنظمة إجراماً احترافياً يستعمل الحيلة، تبعاً للفرص والوسائل المادية و البشرية المتاحة لهم، وكذا صفة الفاعلين ومهاراتهم، فهو مثلاً على المستوى التنظيمي يوجد عدة هياكل لعدة منظمات دولية، فالمنظمات ذات الهيكل المؤقت، تتميز بعدد هياكل قليلة، لكن لا يمنع من أنها تشكل خطراً كبيراً، فقوتها تكمن في تخصصها، كالمختصة في السطو مثلاً أما المنظمات ذات الهيكل الدائم العالي التنظيم، فتتميز بلجنة مركزية تتبثق عنها لجان خاصة، وعادة ما تدار من طرف رجال أعمال كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا.

3- التعقيد: يظهر ذلك جلياً في التنظيم العالي والمحكم، وما ساعد في ذلك انفتاح الأسواق والخصوصية و عدم تنظيم السوق المالية والتجارة العالمية، وجعل المنظمات الإجرامية تتحالف فيما بينها بهدف تحقيق التعاون العالمي، واكتساح أسواق جديدة ضمن نشاطاتها سواء كانت شرعية أو إجرامية، وبالموازاة مع نشاطها الإجرامي، تتعاون المنظمات الإجرامية مع المؤسسات القانونية، حيث تستثمر في نشاطات شرعية مختلفة، وهي طريقة تعتمد على لضمان تغطية تبيض الأموال،<sup>3</sup> وكذا تكديس رؤوس الأموال خارج

<sup>1</sup>- نفس المرجع.

<sup>2</sup>- يوسف داوود وكوركيس، **الجريمة المنظمة**، (عمان: الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001)، ص.37.

<sup>3</sup>- نفس المرجع.

مجال النشاطات الإجرامية، وغالبا ما تكون هذه الاستثمارات في العقارات الفاخرة و صناعة آلات اللعب و القمار، ووسائل الإعلام و المصالح المالية، و في الفلاحة و الصناعة.

4 - القدرة على التوظيف والابتزاز: تعتمد الجريمة المنظمة على توظيف الجهاز البشري، وتسخير عناصر لتحقيق الأهداف المبتغاة من المنظمة، وتستعمل لذلك كل الوسائل من ضغوطات ومصالح مادية أو معنوية، وتوريطهم في قضايا للضغط عليهم فيما بعد.<sup>1</sup>

5- الربح المالي الفاحش: وتعتبر أهم خاصية تميز الجريمة المنظمة عن باقي الجرائم المشابهة لها، فالمنظمة الإجرامية تعمد من خلال ممارسة أنشطتها الغير مشروعة للحصول على أرباح خيالية عن طريق التجارة غير مشروعة في السلع والخدمات والأنشطة المحظورة، كتجارة الأسلحة والمخدرات وحتى الأعضاء البشرية، دون مراعاة آثارها الوخيمة على المجتمع.<sup>2</sup>

**ثالثا: تأثير الجريمة المنظمة:** إن هذه الحركات بما تملك من قوة وبما تطرحه من تحديات وتهديدات على الدول، هي التي تقف وراء تبني برامج وسياسات عامة، إما على مستوى الدول وإما على مستوى البيروقراطيات الدولية والعالمية، التي تعالج وتناقش هذه القضايا باهتمام كبير، وبالتالي تجعل هذه العصابات صناعات السياسات في حالة استجابة لهذه القضايا، التي تظهر والتي تقف وراءها شبكات الجريمة المنظمة وشبكات تجارة وترويج المخدرات وتهريب الأسلحة، فعالم اليوم يركز على مختلف الفاعلين من غير الدول، الذين برزوا إلى حيز الوجود، وإن قدرة هؤلاء الفاعلين في التأثير على مسرح الأحداث الدولية في تزايد من يوم لآخر، وعلى الرغم من كون الدولة تلعب دورا رئيسيا في هذا النظام العالمي، إلا أن قدرة الجماعات الإجرامية وشبكات الجريمة المنظمة كبير أيضا، ولها القدرة أيضا على التأثير على الدول، وعلى السيطرة عليها، وهذا ما يعطي السياسة العالمية صفة مميزة، وحتى هذه الكيانات أو المجموعات تحد من الممارسة الفعالة للسيادة، ويصعب على الحكومات اتخاذ إجراءات فعالة ضدها، لاسيما وأن منظمتها متعددة الجنسية تسمح لها بأن تحتاط ضد التعاون الدولي المشترك الموجه لمحاربتها ومجابهتها، وقد شكلت عصابات مافياوية جديدة في العالم، شبكة دولية أصبحت باستطاعتها التغلب على مصاعب الحدود الدولية، وتجميع الثروات بفضل التجارة المحرمة والممنوعة قانونيا، ويشمل ذلك جميع المنتجات محظورة البيع من قبل الدول، وتشتمل تجارتها على: المخدرات، الكائنات البشرية، ابتزاز الأموال باستخدام التهديد، بضائع مغشوشة، منتجات مقلدة، وأموال مزورة... إلخ.<sup>3</sup> إن مثل هذه النشاطات والممارسات ونظرا للربح الكبير الذي تدره، سمحت لشبكات الجريمة المنظمة من توفير مصادر

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص. 37-39.

<sup>2</sup> - يوسف الزين بن جازية، مرجع سابق، ص. 40.

<sup>3</sup> - عبد الله عاشوري، مرجع سابق، ص ص. 87-89.

تمويل وثروات هائلة من أجل التأثير في صنع القرار على مستوى الدول لتسهيل عملها، و تغطية نشاطاتها، وخفض نسبة احتمالات اكتشاف جرائمها وتلاعباتها.<sup>1</sup> و إن كانت عصابات الإجرام والجريمة المنظمة تعتبر هامشية، لكونها لا تتمتع بالشرعية ولا تقع ضمن العمليات الدولية المعتادة -كذلك عدم ارتباط نشاطها وأهدافها ودوافعها غالبا بالشأن السياسي- وبالنظر للدعم المتخطي للحدود الذي تلقاه، يمكن اعتبارها جماعات تسلم بالمبادئ الأساسية للنظام المتمحور حول الدولة وهو ما يمكن أن يترك أثره

على الأسلوب الذي دأبت العولمة على استخدامه في تبديل طبيعة السيادة ولطريقة أداء الحكومات، وهذا تحت وقع الإتاحات التي وفرتها الاتصالات لعمل هذه الجماعات، ما جعل التحكم فيها من طرف الدول أمرا جد صعب، وهو ما يقم مشاكل السياسة الداخلية للدول في حجم السياسة العالمية وهذا عبر الدعم الذي تسعى الحكومات لحشده خارجيا لممارسة ولايتها على هذه المجموعات الإجرامية أو العنيفة.<sup>2</sup> وهذا ما يحيلنا الى شكل آخر من المجموعات غير الشرعية الفاعلة في السياسة الدولية وهي الإرهاب، الذي أصبح تحديا عالميا تشن من خلاله وعليه الحروب في مختلف أنحاء العالم.

**الفرع الثاني: ماهية الإرهاب:** أصبح الإرهاب ظاهرة القرن الواحد والعشرين بكل امتياز، فقد أصبح أداة للسياسة والعلاقات الدولية والوصول إلى الرأي العام،<sup>3</sup> فقد طرح دور الإرهاب كفاعل غير دولاتي -غير شرعي- إشكالا مزمنيا بداية من إعطاء مفهوم شامل ومانع له، حيث شكل مفهومه عدم إجماع بين مختلف الأطر الفكرية والثقافية العالمية، نظرا لارتباطه وتداخله مع ظواهر أخرى مثل حركات التحرر والجريمة المنظمة، وكذا نشاطه الدولي.

**أولا: تعريف الإرهاب:** لقد تعددت تعريفات الإرهاب بتعدد المدارس الفكرية، وتوجهات الأكاديميين والفقهاء، واختلاف مصالح الدول باستعمال مفهوم دون آخر، ونورد فيما يلي بعض التعريفات:

- قاموس لاروس بحيث يفيد " بأن كلمة إرهاب تعني "مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها المنظمات لخلق جو من اللأمن، والإرهابي هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف"<sup>4</sup> يقدم قاموس لاروس تعريف بسيط، حيث يركز على الفاعلين و الأثر الذي يتركه الفعل الإرهابي.

<sup>1</sup> - روبرت مندل، عرض: عمار رضوي، "شروط التعاون: جدل العلاقة بين الفاعلين المسلحين من غير الدول واستقرار الدولة"، في مجلة السياسة الدولية، 2010، متوفر على الرابط التالي:

[www.siyassa.org.eg/nons\\_content/4/3441/](http://www.siyassa.org.eg/nons_content/4/3441/)، تاريخ الإطلاع: 2015/03/03، 19:00، ص.3.

<sup>2</sup> - وداد غزلاني، مرجع سابق، ص.133.

<sup>3</sup> - محمد مسعود قيراط، الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية و استراتيجيات مكافحته، (السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص.61.

<sup>4</sup> - La rousse Baards, le petit larousse 1998, P, 1003.

- ويعرف قاموس اكسفورد كلمة الإرهاب بأنها تعني " مجموعة أعمال العنف الصادرة عن مجموعات سياسية لتحقيق أغراض وغايات سياسية .وكلمة إرهابي تشير إلى أي شخص يحاول أن يدعم أراءه بالإكراه أو التهديد والترويج"<sup>1</sup> أما اكسفورد، فالتعريف فيه أكثر توسعا، ليشمل الهدف السياسي حتى يكون الفعل إرهابيا، كذلك وجود جماعات تقوم بالإكراه والترويج، مستثنيا الأعمال الفردية.

التعريفات القانونية : لقد ربط قاموس Le robert quotidien الإرهاب بزعماء الثورة الفرنسية من اليعاقبة الذين أقاموا حكمهم على الرعب والتخويف في فرنسا 1793-1794 إذ يعرف الإرهاب بأنه "الاستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي، كالاستيلاء على السلطة أو المحافظة عليها أو ممارستها، وعلى وجه الخصوص، فهو مجموعة من أعمال عنف واعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير تنفيذها منظمة سياسية للتأثير على السكان."<sup>2</sup> ركز هذا التعريف على عنصر التنظيم في استعمال العنف الذي هدفه تحقيق أغراض سياسية، وكذلك ارتباطه بنظام الحكم.

تعريف سوتيل: "الإرهاب هو العمل الإجرامي المقترف عن طريق الرعب أو العنف أو الفزع الشديد بقصد تحقيق هدف مجرد"<sup>3</sup>. ركز على محصلة العنف، كأداة لتحقيق الأهداف والدعاية واستهدافه للأفراد والنظام السياسي على حد سواء.

ثانيا: أسباب الارهاب: يمكن حصر الأسباب والعوامل الاقتصادية، المتسببة في تنامي ظاهرة الإرهاب على صعيدين، داخلي وخارجي:

1- عوامل داخلية: تكمن في بعض المشاكل الرئيسية، التي يفرزها المجتمع ومنها: أ- التخلف: والنتائج بصورة رئيسية عن السياسات الاقتصادية، غير المتلائمة مع الواقع الاجتماعي للدولة، بحيث تتكون فجوة، تتسع تدريجا بين الفقراء والأغنياء، وبين المتعلمين وغير المتعلمين، وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة، وبين فئات اقتصادية مهمشة، باختصار بين من يملك ويحاول زيادة هذه الملكية بأي صورة كانت، حتى وإن أدى ذلك إلى إفقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع، وبين من لا يملك،<sup>4</sup> ومن هو مستعد للتضحية بحياته في سبيل تحقيق مكانة، أو التخلص من واقع الحياة خاصة بين

<sup>1</sup>- Joel Krieger, **the oxford comparison to politics of the world**, (New york, oxford university press ,1993), p. 902.

<sup>2</sup>- Josete Rey debove. **Le robert quotidien**, 1996, P .1905.

<sup>3</sup>- محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 1999) ص ص، 21- 24.

<sup>4</sup>- كمال النيص، "ظاهرة الإرهاب ( المفهوم، والأسباب، والدوافع)"، في الحوار المتمدن، -العدد: 3419، 2011، متوفر

على الرابط التالي: [www.ahwar.org/debut/showart\\_sp?aid](http://www.ahwar.org/debut/showart_sp?aid) <، تاريخ الاطلاع: 11/03/2015، 15:00>

الشباب.

ب- البطالة: فالبطالة وانتشارها بصورة واسعة لدى فئة الشباب، خاصة سواء كانت بطالة حقيقية أم بطالة مقنعة، فإنها تولد شعورا بالعجز واليأس من ناحية، وشعورهم بالإحباط من ناحية أخرى، إلى جانب شعور هؤلاء الشباب، المرتبط بأنهم ليس لديهم ما يغيروه أو يحافظون عليه بالاستمرار بالحياة، هذا الواقع مترابط مع جهات أو جماعات مستعدة لتقديم أموال كبيرة، لقاء أعمال صغيرة يستشعر معها الشباب، أنهم مهمون.

ج - سوء توزيع الثروة والموارد اللازمة للتنمية، وتوفير الحاجات الأساسية للناس وعلى نحو غير متوازن، عبارة أخرى وجود خلل في العدالة الاجتماعية، تفرز قدرا متعاظما من الظلم الاجتماعي الجماعي والحرمان النسبي، لدى قطاعات متزايدة من السكان، وهذا الحرمان النسبي ليس بالضرورة ناتجا من الفقر والافتقار على المستوى الفردي، ذلك أن الأفراد القائمين بالإرهاب قد يكونون أغنياء بذاتهم، ولكنهم انطلاقا من الإحساس بالتهميش والدونية من قبل الدولة، مما يخلق حالة من الغضب والنقمة ورد فعل متطرف.

د- عمليات الفساد الإداري الحكومي والأزمات الاقتصادية المستمرة، ابتداء من التضخم والكساد الاقتصادي إلى حالات الكسب غير المشروع، في الصفقات التي تتم بشكل غير قانوني مع رجال الدولة أو الدخول في صفقات غير قانونية، لتمير العشرات من أنواع البضائع الفاسدة، بجهود أشخاص ذوي نفوذ في الدولة، مثل هذه الممارسات تولد لدى الشباب أو الناس المحرومين، سلوكا عدوانيا عنيفا من الكبت، سرعان ما ينفجر بعمل عدواني منظم، يستهدف الأشخاص والمؤسسات أو الدولة ذاتها، مما يؤدي إلى تدهور الأبنية الاقتصادية - الاجتماعية للدولة، وهنا يتخذ الإرهاب صورا عديدة منها، حالات السلب والنهب وعمليات الاختطاف المنظمة، المصحوبة بدفع فدية مالية معينة، والتي تستخدم لتمويل عمليات إرهابية على الصعيد السياسي، من تنظيم حملات مسلحة وغيرها. وعلى أساس ما تقدم، يمكن صياغة معادلة:

الجهل + الفقر والافتقار + القمع والكبت والإقصاء والتهميش = ظاهرة الإرهاب.<sup>1</sup>  
وهذه المعادلة لا تنفي أو تلغي دور العوامل الخارجية المسببة لظاهرة الإرهاب، بل يمكن أن تساعد على تغذيتها:

2 - العوامل الخارجية: ترتبط العوامل الخارجية التي تقف وراء الإرهاب، غالبا ببعدي السياسات والقوى الخارجية التي تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر، ضغوطا على دولة ما لإرغامها لإتباع نهج أو سياسة ما، مما يولد حالة من العدائية والصراع لدى طبقات واسعة، يمكن أن تستغل في تأجيج الصراعات

<sup>1</sup> - نفس المرجع.

الداخلية.

إن بحث ودراسة العوامل الخارجية المسببة لظاهرة الإرهاب، لا تقل أهمية عن العوامل وبالنظر لتعدد المداخل التي يمكن من خلالها معرفة وتشخيص ظاهرة الإرهاب اقتصادياً، على المستوى الخارجي، يمكن الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972، كانت قد شكلت لجنة متخصصة لدراسة الدوافع والأسباب، التي تقف وراء شيوع ظاهرة الإرهاب، وكان تشخيصها للأسباب الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:

1- استمرار وجود نظام اقتصادي دولي جائر، يمكن أن يقود إلى خلق حالة من العداء المستمر بين الشعوب.

2- الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية الوطنية، والذي يمكن أن ينتج بفعل ظاهرة التبعية.

3- تدمير ما لدى بعض البلدان من سكان وأحياء، ووسائل نقل وهياكل اقتصادية.

4- الظلم والاستغلال السياسي، والاقتصادي والاجتماعي.

5- الفقر والجوع والشقاء وخيبة الأمل أو الاحباط.

6- تدهور البيئة الاقتصادية الدولية، وهيمنة الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي.

هذه العوامل مجتمعة تشكل محور أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب عالمياً، ومن الطبيعي بحث وتفحص عوامل أخرى تقف وراء هذه الظاهرة، أبرزها حالات التنافس والصراع الذي تشهده الساحة السياسية الدولية، فقد أكدت الأحداث أن التطور اللامتكافئ بين الدول المتقدمة، والدول التي تسعى إلى النمو وما تمثله ظاهرة التبعية المتسمة بسيطرة الدول المتقدمة، وانتشار الأنماط والأساليب المتعددة للجريمة المنظمة، والتي تعتبر نتيجة تمرد على الواقع المعاش، باتساع تلك الهوة بين عالم الشمال المتطور والجنوب الساعي إلى التطور، أدت إلى بروز أساليب متعددة لارتكاب أعمال إرهابية، تعبر عن حالة الرفض للتبعية والاستعمار والاستغلال على المستوى الدولي. يضاف إلى تلك العوامل الخارجية المتمثلة بسياسات الدول المتقدمة، السياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وبالذات صندوق النقد والبنك الدوليين، عبر برامجها المتمثلة بالإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي، المشروطة بإتباع سياسات معينة من قبل البلدان المطبقة لتلك البرامج، إذ إن تطبيق هذه البلدان لتلك البرامج، قد أدى إلى سوء توزيع الدخل، وتدهور القدرة الشرائية واتساع رقعة الفقر والتهميش، هذا فضلاً عن تجلي انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في النمو الكبير الذي حدث في أرقام البطالة، إلى جانب تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين خريجي المعاهد والجامعات، التي تولد معها ارتفاع في معدلات الجريمة والإرهاب في تلك الدول، ذلك أنه كلما زادت فترة بطالة الفرد، زادت احتمالات إنحرافه بسبب تردّي أحواله النفسية والاجتماعية والاقتصادية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص. 02.

**ثالثاً: العولمة وأدوات الإرهاب:** يرى العديد من الباحثين أن العولمة بشكلها الحالي، هي التي وفرت الدوافع والأسباب، وهيأت البيئة الملائمة لتحول الإرهاب من شكله التقليدي إلى شكله العولمي الجديد، كما أنها أمدته بكل أدواته وتقنياته، التي أحسن استغلالها والاستفادة منها، فالعالم الذي أقامته لنا العولمة الليبرالية الجديدة في غضون الخمسة عشر عاماً الأخيرة، بتواطؤ عدد كبير من القادة، حافل بعنف ولا مساواة لم يسبق لهما مثل في التاريخ. إذا كانت العولمة - وفقاً لما سبق - تعطي أسباباً أولية للإرهاب بخلق التناقضات العظيمة في الأحوال الاقتصادية للبلدان المختلفة من العالم، وبما تمارسه الولايات المتحدة - في ظلها - من هيمنة وسيطرة، فإن العولمة أيضاً تزود الإرهاب العالمي بوسائل تقدمه التقني. إن إحدى أكثر الارتباطات المؤكدة بين الإرهاب والعولمة، عادة تتعلق بالجوانب التقنية أكثر من غيرها، فالتحديث بوجه عام، خلق مجموعة العوامل التي أعطت حافزاً هاماً لتطوير الإرهاب، بداية فهي تتضمن توسع شبكات النقل والاتصال، وفي عصر العولمة بدأت هذه الشبكات التطور بسرعة هائلة، ومنطق العولمة النيوليبرالية يؤدي إلى انفتاح الدول المتزايد لانتقال الصفقات المالية، الأعمال التجارية... الخ. وبإضعاف الدول، وإلغاء النظم واللوائح الرئيسية لها، شجعت العولمة على نمو منظمات طفيلية، مستغلة بطريقة فوضوية المجالات التي تحررت على هذا النحو، والقاعدة، بهذا الخصوص، منظمة متأقلمة تماماً مع عصر العولمة، بتفريعاتها عبر القومية، وشبكاتهما المالية، وروابطها الإعلامية والاتصالية، ومواردها الاقتصادية، وبخطوط إمدادها ومراكز تدريبها، ومحطات تقوية دعايتها، وفروعها، بالإضافة إلى أن التطور التكنولوجي في وسائل الاتصالات، سمح بإيجاد الفاعلين الذين يمكنهم تحدى العمليات العالمية بدرجة كبيرة. وهكذا، تم الاعتراف على نحو واسع، بأن أسامة بن لادن وشبكة القاعدة، لم يكن ليتطوروا إلا في هذه الأوقات من العولمة، فقد ثبت أن أعضاء القاعدة قد استخدموا بربداً إلكترونياً مشفراً للاتصال، كما استخدموا الإنترنت لإخفاء رسائلهم المشفرة، والشبكات المصرفية خفية لتحويل الأموال عبر الحدود، واستخدموا شبكات الفضائيات مثل الجزيرة و C.N.N لتوصيل رسالتهم، وفي تحضيراتهم للهجمات استخدموا مجموعة كبيرة من تقنيات المعلومات الأخرى، مثل استنتاج الهواتف الخلوية، ووكالات سفريات على الإنترنت، ومحاكيات طيران كمبيوترية، والخلاصة أن العولمة ساعدت على خلق الشبكة الإرهابية بالدرجة التي ظهرت بها شبكة القاعدة، فقد زودتها بوسائل هجمات 11 سبتمبر 2001، وجعلت تأثيرها قوياً كما ظهر، ولذلك فإنه " كلما أصبح النظام الدولي السائد أكثر عولمة، أصبح الإرهاب كذلك، خاصة مع ظهور الإنترنت وأجهزة الإعلام الإلكترونية العالمية عبر الأقمار الصناعية".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - هارون فرغلي، "تأثير الإرهاب على العولمة"، الموقع الشخصي للباحث، 2007، تاريخ الاطلاع 20.04.2015.

متوفر على الرابط التالي:

<<http://haronforghli.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D9%85>>، تاريخ الاطلاع:



**المبحث الثاني: تعاضد دور الفواعل غير الدولاتية بعد الحرب الباردة:** لقد أصبحت البيئة الدولية الجديدة القائمة على أساس الأحادية القطبية، الداعية إلى اقتصاد السوق والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وانتشار الفواعل غير الدولاتية المختلفة، حيث أصبحت فاعلة في العملية السياسية الدولية، وعامل مؤثر في مجريات العلاقات الدولية، وقد ساهمت الظروف السياسية الدولية المرتبطة أساساً بظاهرة العولمة وافرزاتها، في إعطاء أدوار وظيفية جديدة للفواعل غير الدولاتية وزيادة حجم تأثيرها.

وستتناول في هذا المبحث، المقسم إلى مطلبين، دور الفواعل غير الدولاتية ومظاهر تأثيرها في العلاقات الدولية، بمختلف أشكالها وبنياتها ووسائلها.

**المطلب الأول: الأدوار الوظيفية الجديدة للفواعل غير الدولاتية:** لعل تشبيه المفكر الأمريكي الشهير "جوزيف ناي Josef Ney" السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بأنها خشبة مسرح، لم تعد فيه الدولة الممثل الوحيد، إذ بدأ يزاحمها ممثلون آخرون كفاعلين من غير الدول، يشير إلي تعمق المنظور التعددي في العلاقات الدولية، والذي لا يختزل التفاعلات السياسية في الدولة، وإنما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول (Non State Actors) في السياسات الداخلية والإقليمية والعالمية. تلك النظرة الأكثر تعقيداً للعلاقات الدولية، مردها إلي ما أحدثه الفاعلون من غير الدول من تغييرات بنيوية في طبيعة النظام العالمي فقد تمكنت الفواعل غير الدولاتية من الاضطلاع بأدوار وظيفية جديدة إلى جانب الدولة، وذلك غالباً عن طريق إضعاف سلطتها على إقليمها، وممارستها للوظائف المنوطة بها، من أجل خلق أنماط تساوميه تجعل الدولة تقر بشراكتهم في ممارسة تلك الوظائف. إن أبرز تجليات دور الفواعل غير الدولاتية نجده فيما يلي:

- التحول من مساومة الدولة إلى الشراكة في وظائفها، ما يمكن تسميته "الاختراق الموازي"، أي أن هؤلاء الفاعلين الجدد، لا ينافسون الدولة على وظائفها فقط، بل يلعبون قوة موازية، من حيث القوة والقدرة على التأثير.<sup>1</sup>

- "تسارع النفاذية العابرة للقومية للفاعلين عبر الدول"، إذ استثمر أولئك الفاعلون معطيات العولمة، خاصة وسائل الاتصال، في دعم انتشار أفكار عبر الحدود، فثمة اتجاه عالمي في المقابل يتعامل مع الموجة الجديدة من الفاعلين من غير الدول بمنطق الاحتواء، وإضفاء الشرعية عليهم في العلاقات الدولية، نظراً للفرص المتاحة لهم في ظل العولمة من العمل، كما أن استعانة الدول بهم يسمح لها

<sup>1</sup> - خالد حنفي علي، "ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول"، الأهرام الدولي، 2015. متوفر على الرابط التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial:978732feid:7520> تاريخ الاطلاع: 2015/03/05.

بالتهرب من القيود السياسية والقانونية في كثير من الأحيان وذلك عن طريق الاستفادة من المصادر الخارجية للجهات الفاعلة غير الحكومية في أداء متطلبات المصلحة الوطنية.<sup>1</sup>

- علاقة الفاعلين من غير الدول بمفهوم الاستقرار من منطلق كونهم جزءا من الحوكمة الرشيدة، حيث يرى الأستاذ روبرت ماندل Roper Mandel إمكانية أن تعزز الجماعات المسلحة من غير الدول الاستقرار، وأن تمثل عاملا فاعلا في تحسين الحوكمة الأمنية.<sup>2</sup>

- إن التأثيرات المتنامية للفواعل غير الدولاتية في بنية العلاقات الدولية، دفعت إلي بروز منظورات تعتمد في تفسيرها على أدوارهم، التي أفسحت بالتالي مكانا لتأثير المبادرات غير الرسمية في السياسة الدولية، فعلماء أمثال جوزيف ناي، وروبرت كوهين، وصمويل هنتجتون، ساهموا في بناء فهم جديد في العلاقات الدولية لأدوار الفاعلين من غير الدول، عندما رأوا أن السياسة الدولية تتضمن كل التفاعلات السياسية بين الفاعلين المؤثرين في النظام الدولي، أي كانت طبيعة الفاعل، سواء أكان فردا، أو منظمة، أو دولة، فالمهم أنه يملك الموارد التي تمكنه من التأثير، وتعمقت هذه الرؤية في إطار نظريات أطلق عليها ما بعد وستفاليا في العلاقات الدولية، والتي سعت في المقابل إلي "أنسنة العلاقات الدولية"، أي إعادة الاهتمام بالإنسان في كل المجالات.

- كذلك دور المجتمع المدني، مما أدى إلى فرض قضايا وأجندة من قبل هذا الأخير، سواء فيما يتعلق باللاجئين، أو الفقر، أو حل الصراعات، أو التحول الديمقراطي. فجيمس روزنو، في هذا الإطار، قسم النظام العالمي إلي تكوين ثنائي، أولهما عالم الدولة، وهو مقنن له طقوسه، ويتألف من عدد محدود من اللاعبين المعروفين الذين يمكن التكهن بهم بدرجة أو بأخرى. أما الآخر، فهو عالم متعدد المراكز يتألف من عدد شبه مطلق من المشاركين، لديهم قدرة علي العمل الدولي المستقل، بصورة أو بأخرى، عن الدولة التي يفترض أنهم يتبعونها،<sup>3</sup> لقد ارتبط المجتمع المدني بظهور فاعلين جدد صنعوا إختلافات في مفهوم السيادة التقليدي، وهذا التخطي للحدود الجغرافية في التأثير على أجندة السياسة العالمية، أعطاه القدرة على التأثير في الحكومات والسياسات، إزاء قضايا محددة وقدرتها على التأثير في الرأي العام

<sup>1</sup> - Stratton Trevin ,Power failure : "the deffussion of state power in international relation" infinity journal 1/2008/p,3

<sup>2</sup> - روبرت مندل، تر: عمار رضوي، "جدل العلاقة بين الفاعلين المسلحين من غير الدول واستقرار الدولة"، في السياسة الدولية، 2015، متوفر على الرابط التالي:

<:http://siyassa.org.eg.articles/2004/12/15/14010.html#ixzz3YiF4M8na .>

<sup>3</sup> - خالد حنفي علي، مرجع سابق.

العالمي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية، ما وضع حكومات متعددة محل المساءلة، ومحاولات تبرير انتهاكات حقوق الانسان.<sup>1</sup>

- اللجوء في كثير من الأحيان للفواعل غير الدولاتية، لإيجاد حلول للصراع وتحقيق الاستقرار، حيث تعمل منظمة مثل نداء جنيف منذ عام 2000 في إفريقيا إشراك الفاعلين المسلحين من غير الدول في حماية المدنيين، على أساس أن هؤلاء الفاعلين يحوزون الشرعية من المجتمع الموجودين فيه، و من المجتمع الدولي.<sup>2</sup>

- كذلك بروز الفواعل الداخلية كالحركات الطائفية والقبلية ونشوء جماعات جديدة، على شكل أحزاب وجمعيات مدنية في دول تدعى بالدول الفاشلة (**failed states**) تتولى الوظائف الأساسية التي فشلت الدولة في القيام بها كالرعاية الطبية، والمساعدة الاجتماعية كتوفير الغذاء والتعليم... الخ

- تصاعد دور الفواعل الاقتصادية العابرة للقومية، حيث ساهمت سهولة انتقال الأموال وتدفق السلع والبضائع، عمل الشركات المتعددة الجنسيات والقوى العابرة للقوميات، حيث أن صلاحيات ومزايا كثيرة إستفادت منها الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية (فوق الدولة)، على حساب الدور الذي تلعبه الدول والحكومات حيث أصبحت تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الدولي، بل وأصبح تدخلها في كثير من بلدان العالم، مرافقا للانفجار الاقتصادي مثل دورها في منطقة جنوب شرق آسيا.<sup>3</sup>

لقد أدت التطورات في البيئة الدولية إلى تراجع محورية الدولة في تفاعلات النظام الدولي، مقابل بروز بيئة عبر وتحت قومية، أسست لمجتمع عالمي تصنع تفاعلاته فواعل غير دولتية إلى جانب الدولتية والتي تنوعت مجالات نشاطاتها، لتشمل الجانب الاقتصادي والسياسي والقانوني والاجتماعي وحتى العسكري، وإن كانت المجالات الأولى تمثلها الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية الناشطة في قضايا حقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية ومسائل الهجرة والصحة والبيئة، فإن المجال العسكري يتجاذبه عديد الفواعل ممن يسمون الفواعل العنيفين من غير الدول Violent Non Stat - Actors من قبيل أمراء الحروب والميليشيات،<sup>4</sup> والمجموعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة

<sup>1</sup>- أمانى قنديل، مرجع سابق، ص ص. 135، 136.

<sup>2</sup>- خالد حنفي علي، مرجع سابق.

<sup>3</sup>- عبد الله عاشوري، مرجع سابق، ص ص. 22، 23.

<sup>4</sup>- شهرزاد إدمام، "الفواعل العنيفون من غير الدول: دراسة مفاهيمية نظرية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول:

المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، 25 و 24 نوفمبر 2015، كلية العلوم السياسية جامعة قالم، 2013. ص

ص. 11، 12.

والجماعات المتاجرة بالأسلحة، القراصنة والحركات الانفصالية والتحريرية، والتي تتلاقى جميعها في كونها تصدر عن فواعل غير دولاتية، لكنها تمتلك القوة العسكرية الكافية لتهديد الدول، والتأثير في خصائصها السيادية، وإن تنامي تأثير الفواعل العنيفة من غير الدول، إن على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، خاصة في ظل تراجع بعض الخصائص السيادية للدول تحت وطأة ضغوطات العولمة، وأصبح لتأثيرها ملامح بارزة تظهر غالبا في مؤشرات منها:

- الاستثمار في البعد المحلي والهوياتي : وهذا رغم النفاذية العابرة للقوميات؛ إذ يبقى العديد من هذه الفواعل على إنتماءاتهم الداخلية، خاصة من حيث الشعارات، من أجل ضمان التأييد الشعبي والشرعية لدى أتباعهم.

- التأثير الفوقي أو العلوي : انطلاقا من التحرك دون مراعاة لفكرة الحدود التقليدية بين الدول، واستغلال مفرزات " المجتمع العالمي " من جهة، ومظاهر فشل بعض الدول من جهة أخرى (الجماعة الإرهابية التي استهدفت تيقنتورين في الجزائر، وهي هجين مشكل من عدة جنسيات، كما أن المستهدفين كانوا من جنسيات أخرى، ما أعطى هذه الحادثة بعدا دوليا في علاقة الجزائر مع الدول الأخرى).<sup>1</sup>

إن تحليل دور الفواعل، وليس تحديد وضعهم القانوني، هو الذي يمكننا من تحديد موقعهم، ومدى فاعليتهم في السياسة الدولية، فإضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية، مرتبطة بمدى تأثير ومساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية، وليس مرتبطا إطلاقا بوضعه القانوني.

**المطلب الثاني: مظاهر تأثير الفواعل الغير دولاتية:** لقد أسهم انتهاء الحرب الباردة، بشكل كبير في دفع أطراف المجتمع الدولي إلى الالتفات نحو قضايا ومشاكل دولية جديدة، لا تخلو من الأهمية والخطورة في نفس الوقت، كالتحولات الديمقراطية أو حقوق الانسان، أو الصراعات العرقية والإثنية، والمشاكل البيئية والإرهاب، تهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة، والتي تجاوزت تداعياتها حدود الدول، حيث شهدت سنوات التسعينيات من القرن العشرين توسعا مذهلا في حجم ونشاط وقدرات المجتمع المدني العالمي، ولعب دورا فعالا في الحد من ظاهرة الفقر في أنحاء العالم،<sup>2</sup> وذلك من خلال النداء العالمي لمكافحة الفقر عام 2008، وكذلك تقديم مساعدات تقدر بحوالي 15مليار دولار في نفس السنة،<sup>3</sup> حيث

<sup>1</sup> - نفس المرجع.

<sup>2</sup> - إدريس لكريني، "التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير: العولمة وتطورات العالم المعاصر"، في الحوار المتمدن، العدد 600، 2009، متوفر على الرابط التالي: [www.ahwar.org/debut/showart?aid=69075](http://www.ahwar.org/debut/showart?aid=69075)، 9:30.08/03/2015.sp، ص.5.

<sup>3</sup> - محمد الربيعي، "دور المجتمع المدني في تنمية ثقافة المجتمع"، مقالة متوفرة على الرابط التالي:

[www.ahwar.se/article.asp?aid=155590.10/04/2015.](http://www.ahwar.se/article.asp?aid=155590.10/04/2015.)

سمح للمرة الأولى بتأثير المواطنين العاديين في السياسات والقيم، بل إنه يفتح مصادر التأثير التي توفرها العولمة، لنفعل ضغوط الرأي العام العالمي في مسائل وقضايا دولية، كالتدخلات العسكرية، ومواجهة شراسة العولمة، والضغط للحفاظ على البيئة ومطالبة الشركات المتعددة الجنسيات والدول الصناعية بالتعويض لدول النامية.<sup>1</sup>

ويظهر تأثير هذه الفواعل، في زيادة حجمها وتنوع الأنشطة والمسائل التي تعالجها، فالشركات المتعددة الجنسيات لطالما جسدت مصالح الدول الرأسمالية الأم التي تنتمي إليها، الذي سمح لها بالتأثير في الدول المضيفة، وتحقيق أرباح كبيرة، فقد بلغ معدل نموها السنوي 10% وتقدر عدد فروعها ب: 74,7% في العالم لعام 2007 هذا يفوق مؤشرات نمو البلدان النامية مما يشكل عليها خطورة، حيث قدرت حجم المبادلات التجارية الخارجية ب: 700 مليار دولار عام 2007 في حين حجم المبادلات بين دول العالم الثالث تقدر 15% من إنتاجها، ونتيجة لإحتكارها لجميع الميادين الصناعية والتجارية، وأبرز مثال هو الشركات البترولية الكبرى ذات العدد القليل والمحدود، واستحوادها على مجموع النشاط الاقتصادي البترولي ومن بين هذه الشركات : شركة شيل : هولندية وإنجليزية، وشركة مكني موبيل الأمريكية.<sup>2</sup> وتشير التقارير الاقتصادية العالمية أن خسارة بلدان العالم الثالث مع بلدان العالم الرأسمالي تقدر بـ 110 ألف دولار سنويا، حيث تلعب الشركات الاحتكارية دورا رئيسيا في تجسيد هذه التبعية، فإلى جانب استحوادها على هذه الأنشطة الاقتصادية، على حساب الاقتصاديات المحلية، تعتمد هذه الشركات على حيل غير قانونية للحصول على المشاريع والحفاظ على استثماراتها، عن طريق الرشوة على نطاق لم يسبق له مثيل في إفساد الساسة والحكام، وحملهم على قبول شروط لخدمتها مثل الغض عن مخالقات قانونية أو دفع أثمان أعلى وشراء سلع أقل جودة، وقد نجحت تلك الشركات في شراء وزراء وعسكريين كما حدث مع الشركة الأمريكية للفواكه United Fruit Company، حيث كانت تسيطر على الأوضاع السياسية والاقتصادية في بعض مناطق نشاطها في دول أمريكا اللاتينية ،لدرجة أنه أصبح بإمكانها تغيير قوانين هذه الدول لخدمة مصالحها،<sup>3</sup> وكذلك فضيحة رشاي شركة Look Read لصناعة الطائرات عام 1986 التي أنشأت شبكة الرشاي فيها، من هولندا إلى إيطاليا واليابان مروراً بالكثير من الدول النامية البترولية منها بشكل خاص، مثيرة بذلك زواجب سياسية، فقد دفعت الشركات الاحتكارية مالا يقل عن 12 مليار دولار كرشاي، كشفت عنها اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ الأمريكية المكلفة بالنظر في نشاط

<sup>1</sup> - فتحة بيلوي، "حقوق الانسان والصحة"، في سلسلة منشورات حقوق الانسان، العدد رقم 05، (سبتمبر 2010)، ص. 19

<sup>2</sup> - سعد الدينار، "الشركات المتعددة الجنسيات"، في مجلة السياسة الدولية، العدد 320، 2011، ص. 5. متوفر علي الرابط التالي: <http://www.siyassa.org.eg/news/4953>، تاريخ الاطلاع: 2015.14:00/03/09.

<sup>3</sup> - قاسم عجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية وتعددية انسانية، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2005)، ص. 15.

الشركات المتعددة الجنسيات،<sup>1</sup> كما أن هذه الشركات لطالما كان لها دور في السياسة الدولية في مختلف أماكن نشاطها، خاصة في دول العالم الثالث، مثل ما حدث مع حكومة مصدق في إيران 1953، الذي عملت الشركات البترولية على الإطاحة به، كذلك حكومة الكاوتشوك في ليبيريا، وقد سميت بذلك نظرا لحالة الاحتكار التي كانت تفرضها هذه الشركات على استخراج هذه المادة بتواطؤ مع حكومة ليبيريا،<sup>2</sup> وأيضا ما حدث من طرف الشركة الأمريكية International Telephone Telegraph I.T.T لصالح السياسة الخارجية الأمريكية حيث عملت على الإطاحة الرئيس الشيلي، بسلفادور الليندي، عن طريق تقديم الدعم المالي للمعارضة في الداخل لخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي في الدولة ممهدة بذلك لتدخلها، حيث قامت في عام 1973 بالتدخل بالإطاحة بحكومة الليندي الشرعية إثر قرارها المتعلق بتأميم مناجم النحاس في الشيلي.<sup>3</sup>

أما تأثير الجريمة المنظمة فهي في الغالب تأخذ شكلا خارجيا للأعمال المشروعة، هذا الشيء الذي ضاعف من خطورتها على النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، خاصة بعد أن أصبح لعصابات الجريمة المنظمة، شركات ومؤسسات اقتصادية متعددة الجنسيات، يمكنها التغلغل في المؤسسات المالية والتجارية والعالمية، ومن أبرز هذه التنظيمات عصابة الياكوزا اليابانية Yakuza التي تسيطر على حوالي 40% من الحجم الكلي للجرائم في اليابان، وكذلك الثالوث الصيني الذي يعتبر المستورد الرئيسي من جنوب آسيا ومن الولايات المتحدة الأمريكية وقيامها بالابتزاز وإغواء رجال القانون بمختلف الاغراءات المالية، وهذا لضمان تعاونهم معهم، وجذب رجال الشرطة والنيابة العامة والقضاة من خلال الرشاوي، وحسب تقرير الشرطة السويسرية، فإن هناك أكثر من 300 شركة سويسرية تديرها المافيا الروسية، التي تستثمر فيها مبالغ ما بين 40 إلى 50مليار دولار سنويا، وتقوم خلالها بغسل 12 مليار دولار سنويا، وهي تدعم من شخصيات نافذة في الحكومة الروسية وتعتبر بلغاريا ودول أوروبا الشرقية مثالا حيا حيث تنشط العصابات الروسية والصينية في السيطرة على عدة شركات من خلال تقلد مواقع ووظائف جد محورية في الشرطة، الجمارك، القضاء والأحزاب السياسية وتعمل هذه العصابات بتعاون مع الموظفين الفاسدين في هذه المنطقة، في تجارة المواد الخام والسلع الصينية والتركية، وتجارة المخدرات والأسلحة واليورانيوم وهناك نوعين هما :

1- الأسواق السوداء للجريمة المنظمة والفساد: تختص بالإتجار بالمخدرات، الجنس، الأسلحة المحظورة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - سعد الدينار، مرجع سابق، ص. 5.

<sup>2</sup> - ريمون حداد، مرجع سابق، ص. 360.

<sup>3</sup> - عبد الله مصباح، مرجع سابق، ص. 110.

<sup>4</sup> - محمد أمين البشري، مرجع سابق، ص. 113، 114.

2- الأسواق الرمادية للجريمة المنظمة والفساد: تختص في الإتجار غير المشروع في السلع والمواد غير المشروعة.<sup>1</sup>

ويعد الإتجار غير المشروع في المخدرات مشكلة عالمية لا تقتصر على بعض الدول، وإنما تمتد لتشمل جميع قارات العالم، ولقد أدت التطورات في أنظمة الاتصال والمواصلات على تطوير قدرات مهربي المخدرات، ومن تحريك أموالهم حول العالم، واتساع النطاق الجغرافي للعمليات غير المشروعة، والتطور الكبير أدى إلى عولمة مكان السوق.<sup>2</sup> وفي إطار ما يسمى (بجمهريات المخدرات)، هذه التسمية المستمدة من واقع الدول، التي صارت تجارة المخدرات تشكل فيها أكثر من 50% من الدخل العام لبعض الدول ما يعني أنها عامل اقتصادي مهم في حياة المجتمعات، حيث بلغ الإتجار بالهيروين والكوكايين من 300 إلى 500 مليار دولار في تجارة شمال جنوب سنويا، وتتمثل مناطق الإنتاج الموجودة في الجنوب: الكوكايين في البيرو، بوليفيا وكولومبيا، أما الهيروين فهو موجود في منطقتين آسيويتين، هما المثلث الذهبي ما بين لاوس وبورما، والهلال الذهبي ما بين أفغانستان وباكستان وإيران، أما مناطق التسويق فتقع في الشمال الصناعي أما الطرق الرئيسية للنقل فهي كالتالي :

1- الهيروين الأفغاني يمر عبر إيران وباكستان ودول آسيا الوسطى ( طريق البلقان عبر شرق أوروبا والطريق الذي يمر عبر آسيا الوسطى، وتعد تركيا المحطة الأساسية عن طريق البلقان.)

3- وهناك طريق تركيا واليونان والبنانيا، ايطاليا، هيروين جنوب شرق آسيا يصل عبر جنوب الصين واليوم عبر تايلند ولاوس.

وتزدهر تجارة المخدرات بسبب خيالية الربح والكسب، وهذا هو السبب في قيام السوق السوداء، فمثلا دولة أفغانستان نجد أن اقتصاد المخدرات أساس حياتها، حيث تبلغ حصيلتها إنتاجها 87% من الإنتاج العالمي، خلال عام 2005 أي حوالي ربع آلاف طن وهو ما يعادل 25% من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان وحسب تقرير مسح الأفيون في أفغانستان لعام، 2005 أن القيمة الإجمالية لهذا الأفيون وتحويله إلى هيروين، وتوزيعه في كافة أنحاء العالم، قد تجاوز 40 مليار دولار أمريكي، وأنتجت المصانع لمعالجة الأفيون 420 طنا من الهيروين عام 2006 وهذا أدى الى تفاقم المخاطر بشأن انتشار الأمراض في بلد تغيب فيه كامل الخدمات الصحية.<sup>3</sup> وأصبحت هناك ممرات أخرى مساعدة مثل طاجيكستان وتركمنستان

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص.114.

<sup>2</sup>- عادل حسين السيد، طبيعة عمليات غسل الأموال وعلاقتها بتجارة المخدرات، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007)، ص.13.

<sup>3</sup>- عبد القادر عبد الله العرابي، المخدرات والعولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007)، ص.89، 90.

وهذا من شأنه أن يساعد على تفاقم حالة عدم الاستقرار في هذه البيئات السياسية المتقلبة والمتفجرة، أما بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية المنتجة للمخدرات ككوليفيا وكولومبيا، فلها الظروف المناسبة لإنتاج الكوكايين، حيث مافيا المخدرات هي التي تؤمن الحماية لها، وتقوم بتوفير استراتيجيات لتسويقها وتوزيعها على السوق، من خلال شبكة من التجار، وتأتي السوق الأمريكية في المقام الأول بـ60% من المخدرات المنتجة بشكل غير شرعي حيث تحصل كولومبيا على 90% من أرباح المبيعات، إذ أن سعر الهيروين بلغ للكيلو الواحد في الدول الآسيوية، أي بلد الإنتاج من 8000 إلى 50000 دولار أمريكي، وفي كولومبيا يتقدم دخل المخدرات على القهوة، كأهم سلعة مصدرة شرعية، وتخلق تجارة المخدرات حوالي 300000 منصب عمل فيها، في حين في بوليفيا توفر مليون و500000 منصب عمل حيث أن صناعة المخدرات المحضرة تساوي 400 مليار دولار سنويا ما يجعلها أكبر من صناعة البترول والغاز الطبيعي في العالم، هذه الصناعة لها 400 مليون زبون منتظم سنويا يتم في إطارها غسل 200 مليار دولار سنويا بنجاح عبر العالم كل سنة.<sup>1</sup> وتعتبر تجارة الأسلحة غير المشروعة موضوع شائك ومعقد حيث ازدادت تجارة الأسلحة في العالم مؤخرا وذلك نظرا لكثرة النزاعات المسلحة، إضافة إلى ضعف الرقابة على جميع الأسلحة النووية خصوصا بالسوق السوداء،<sup>2</sup> حيث تنتشر الأسلحة بين المتمردين والإرهابيين، وتقدر قيمة الأسلحة المتداولة حتى عام 2011 بحوالي 38 مليار دولار، ويروح ضحيتها ما يقارب نصف مليون إنسان، وتعتمد على هذا النوع أقوى العصابات وتنظيم القاعدة وطالبان والإرهابيين وميليشيات إفريقيا، ففي يوغسلافيا سابقا تم سرقة ما يقارب 5000 قطعة سلاح نوع كلاشينكوف، و2,5 مليون طلقة، وتم حمل الأسلحة جوا من صربيا إلى ليبيا تحت غطاء قانوني، تم تهريبها بحرا إلى أمريكا الجنوبية لتزويد العصابات هناك بها، وفي اليمن نجد حوالي 60 مليون قطعة سلاح، أي أكثر من عدد السكان، ونتيجة انتشاره أصبح مهددا لدول الجوار، ويتم تهريب الأسلحة من اليمن إلى الحدود السعودية، وانتشاره في اليمن وفر للحوثيين عناء جلب السلاح وعامل تمرد مما هدد المملكة العربية السعودية، وقد تجاوزت تجارة السلاح في عام 2010 بحوالي 1120 مليار دولار، وقدرت عموماً بـ10% لتصل الحصيلة إلى 12 مليار دولار بخلاف صفقات الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تقترب من 50 مليار دولار سنويا.<sup>3</sup>

وتفاقمت العمليات الإرهابية في الفترة الأخيرة من العصر الحديث، وتوسعت رقعة المساحات التي كانت تمارس فيها التنظيمات المتطرفة والمجموعات الإرهابية أفعالها، في ارتكاب عمليات القتل غير المحدود، وعمليات الخطف والتفجيرات، ومما زاد من فعالية هذه الأعمال الإرهابية وجود تنظيمات ومؤسسات

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص. 90-95.

<sup>2</sup> - محمد جمال مظلوم، التجارة غير المشروعة للسلاح والإرهاب، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013)، ص ص. 02-16.

<sup>3</sup> - محمد جهاد البريزان، الجريمة المنظمة: دراسة تحليلية، (عمان: دار الثقافة، 2010)، ص. 82.



وشخصيات تساند بشكل علني أو خفي، أو بشكل غير مباشر الأعمال التي تصدر عن هذه التنظيمات بالنظر إلى تقاطع المصالح الدولية، واستغلال مثل هذه التنظيمات لأرباك الخصم واعتبارها أوراق يتم التعامل بها ضمن اللعبة الدولية، وحرب المصالح السياسية والاقتصادية واستغلت هذه التنظيمات القضايا القومية الدينية لتأجيجها، واتخاذها ستار لتغطية أعمالها وأهدافها، وقد توفرت العوامل المغذية للظاهرة الإرهابية، من خلال توفر الأموال والسلاح والقدرات الفنية، في تجهيز جوازات السفر، والبطاقات المزورة والإمكانيات التقنية والبشرية،<sup>1</sup> واعتبرت أحداث الجزائر، وحادثة "اوكلاهوما"، والمركز التجاري العالمي بنيويورك، وأحداث 11 سبتمبر 2001 بأمریکا وحادثة مترو باريس... إلخ، وهذه من أكبر العمليات الإرهابية المروعة، ووصل صداها إلى جميع أنحاء العالم، وأدركت الدول أن هذه الظاهرة لا تعترف بالحدود الجيوسياسية، بل يمكنها أن تهدد أي منطقة من العالم وأن تضرب مصالح وأهداف مدنية في أي مكان منه، خاصة في ظل توفر العديد من التسهيلات وقنوات التواصل والتفاعل بين مختلف المنظمات الإرهابية محليا ودوليا.<sup>2</sup> وقد ساهم الإرهاب في المنطقة العربية في توطيد وتثبيت مصالح الشركات الدولية والدول الكبرى في المنطقة، لابل يكون سببا مباشرا في مجيء القوات الأجنبية إلى المنطقة واتخذت التنظيمات المتطرفة طريقا خاصا تمارس من خلاله دورها وتطبيق سياساتها المتمثلة في السرية الشديدة، وسيادة الفكر الواحد غير القابل للنقاش وعدم قبول التحاور، والإجبار على قبول الرأي المطروح بالقوة، وترى أن أهدافها وسياساتها لا تنجح إلا من خلال العنف والإرهاب، وتمكنت هذه التنظيمات من إيصال صوتها وخطاباتها عبر الأنترنت بواسطة صفحات مخصصة لها، كما طورت أعمالها باتجاه توسيع دائرة الإرهاب الدولي،<sup>3</sup> وزيادة عدد هجماتها على الساحة الدولية فقد شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين وتيرة متزايدة من الأعمال الإرهابية مقارنة بعقد التسعينات، ففي الفترة الممتدة من 1986-1988 زاد عدد العمليات الإرهابية عن 600 عملية إرهابية سنويا، بينما كانت في أعوام التسعينات أقل من 500 عملية،<sup>4</sup> عدا عام 1991 نفذ فيه 566 عملية إرهابية وفي عام 1992 نفذت 363 عملية إرهابية،

<sup>1</sup> - نصير كاظم عبود، "الإرهاب في العراق"، متوفر على الرابط التالي:

<[www.iawww.com/reserch\\_stadues/981-2014-08-120-41-56](http://www.iawww.com/reserch_stadues/981-2014-08-120-41-56)>، تاريخ الاطلاع:

20:00.04 /02/2015

<sup>2</sup> - محمد مسعود قيراط، الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقاربة اعلامية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص ص. 05، 11.

<sup>3</sup> - نصير كاظم عبود، مرجع سابق.

<sup>4</sup> - "واقع التنظيمات الإرهابية وانتشارها"، متوفر على الرابط التالي:

<[www.mogatil.com/open.shave/behoth/siasia/erhab/secdi/doccv.t.htm](http://www.mogatil.com/open.shave/behoth/siasia/erhab/secdi/doccv.t.htm)> تاريخ

الإطلاع: 09:00 .2015/02/11.

وفي عام 1994 أصبحت 322 عملية إرهابية، وبدأت العمليات الإرهابية في التزايد حيث أصبحت 440 عملية عام 1995، ثم تناقصت وأصبحت 296 عملية عام 1996، كما بدأت في التناقص وأصبحت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، حيث كان عدد العمليات الإرهابية 304 عملية عام 1997، و274 عملية عام 1998، وعام 1999 كانت 392 عملية، وفي عام 2000 وصل عدد العمليات الإرهابية إلى 423 عملية ورغم هذه العمليات إلا أن عدد الضحايا انخفض بعد أن كان عدد القتلى 405 عام 1998، إلا أنه ارتفع في عام 2000 إلى 741 قتيلاً،<sup>1</sup> وأظهرت إحصاءات من قاعدة بيانات دولية لمكافحة الإرهاب، أن عدد الهجمات الإرهابية في العالم وصل إلى 25 ألف هجمة، و903 حادث خلال الفترة ما بين عامي 2000، وأكثر من 05 حالات في اليوم الواحد، وكانت نسبة ارتكاب الجرائم الإرهابية لعام 2000، ففي أوروبا بلغت 7%، وأمريكا اللاتينية 46%، والشرق الأوسط 9%، وآسيا 23%، وإفريقيا 13%، وروسيا 7%. وقد عدت المنظمات الإرهابية عام 2001 في العالم بحوالي 234 منظمة، حيث نجد في أوروبا حوالي 25 منظمة إرهابية وآسيا 75 منظمة إرهابية، وإفريقيا حوالي 65 منظمة إرهابية، وأمريكا اللاتينية 26 منظمة، وقد عدت المنظمات الإرهابية في العالم الإسلامي، بما فيها الدول العربية بحوالي 77 منظمة إرهابية، ونجد جنوب آسيا هي أكثر منطقة شهدت عددا من الهجمات الإرهابية في العالم، ويليهما الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا وتعد العراق وباكستان أكثر الدول معاناة من الهجمات الإرهابية في العالم، وفي هذه المنطقة عدد من المنظمات الإرهابية النشيطة مثل حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرها. وتعد الصين أكثر دولة تعاني من الهجمات الإرهابية في شرق آسيا خلال الفترة ما بين 2000 و2012.

وبصفة عامة فالعلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة على المستوى المحلي والدولي، أصبحت في الفترة الراهنة أكثر وضوحاً، فالإرهاب يستطيع بالعلاقة مع عصابات الجريمة المنظمة تموين نشاطاته من خلال تجارة المخدرات، وانتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، هذا أسهم في نشوء الرابطة بينه وبين تجارة الأسلحة لتبقى المخدرات أهم وسيلة لتمويله.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع.

<sup>2</sup> - "انتشار الهجمات الإرهابية في أنحاء العالم" على الرابط التالي :

<[arabic.china.org.cn/Txt/2014-05-08/content-324874.html](http://arabic.china.org.cn/Txt/2014-05-08/content-324874.html)>، تاريخ الاطلاع: 2015/04/14،

## خاتمة الفصل:

شهدت الساحة الدولية بعد الحرب الباردة، زيادة متسارعة في تحولات وتصدعات النظام الثنائي القطبية الذي كان سائداً، الذي نتج عن هذا التحول، عدد كبير ومتنوع من الفاعلين، الذين يسعون للبروز والتأثير في الساحة الدولية، أمام تراجع القوى التقليدية، ونتيجة للدور الذي لعبته التكنولوجيا، وما صاحبها من انفتاح المجتمعات والاقتصاد، حيث أن حركية العولمة أدت إلى تحولات عميقة، فعلت من دور المجتمع المدني العالمي الذي شكل فضاء لتواصل العالمي، كما أعطت الشركات المتعددة الجنسيات الدور الريادي في الاقتصاد العالمي، حيث يعد هاذين الفاعلين غير الدوليين، السمة البارزة لعصر العولمة كنوع من الإفرازات الإيجابية للتفاعلات الدولية المصاحبة لهذه الظاهرة، لكن لا يخلو الأمر من وجود نتائج معاكسة سلبية لكل ظاهرة إنسانية، فقد طفت على السطح فواعل غير شرعية، تستعمل طرقاً وآليات غير قانونية للتأثير في العلاقات الدولية، مثل الجريمة المنظمة والمافيا والإرهاب، كفواعل هي الأخرى غير دولاتية في العلاقات الدولية.

# الفصل الثالث:

المنظمات غير الحكومية

كفاعل غير دولاتي في

العلاقات الدولية

**الفصل الثالث: المنظمات غير الحكومية كفاعل غير دولاتي في العلاقات الدولية:** شهد العالم تطورات مهمة في مختلف أوجه الحياة الدولية، وقد رافق هذه التطورات تغييرا كبيرا في شكل العلاقة القائمة بين أطراف المجتمع الدولي، وتغيرا في قيمة الدور الذي يؤديه كل منهم، ونجم عنها حقائق أساسية أصبحت مقبولة من قبل هذه الأطراف، التي أصبحت حقيقة قادرة على القيام بالأعباء الجديدة التي نتجت عن هذا التطور، ولم يعد من المقبول تركها فقط لأشخاص القانون الدولي التقليديين "الدول والمنظمات الدولية الحكومية"، فهذه التطورات أصبحت تملى على هذه الأطراف ضرورة إدخال طرف جديد ليعمل معها ويتحمل جزءا من تلك الأعباء وقد تمثل هذا الطرف بالمنظمات الدولية غير الحكومية المتميزة بخصائصها وأنواعها وأنشطتها المختلفة، خاصة في مجال حقوق الإنسان، محاولة بذلك حمايتها بمختلف الوسائل والآليات، والوقوف في وجه الانتهاكات، وكذلك ما أبدته منظمة العفو الدولية في هذا الميدان .

و بمجرد أن جرى ترشيح هذه المنظمات من جانب المجتمع الدولي لأداء مثل هذه الأدوار، حتى بدأت هذه المنظمات بإعادة ترتيب أوراقها، وبدأت تعمل على إعداد نفسها لهذه المهام، وحرصت على أداء أدوار مهمة وجديدة. وستتطرق في هذا الفصل لي المنظمات غير الحكومية بالشرح والتحليل بهدف معرفة دررها وحجم تأثيرها في السياسة العالمية، بداية وكأي عمل أكاديمي، تكون البداية، بالجانب المعرفي و المفاهيمي من أجل الضبط الجيد للموضوع، ثم نتطرق إلى دورها في حماية حقوق الإنسان وأهم الوسائل والآليات التي تنتهجها في أداء مهامها، وسنأخذ منظمة العفو الدولية كدراسة حالة، لارتباطها المباشر بموضوع الدراسة، من حيث هي فاعل غير دولاتي من جهة، ولكونها منظمة غير حكومية متخصصة في حقوق الإنسان، من جهة أخرى.

**المبحث الأول: مفهوم وأنواع المنظمات غير الحكومية:** برز مصطلح "المنظمات الدولية غير الحكومية"، نتيجة للتطورات الكبيرة التي شهدتها العالم، في مختلف مجالات الحياة الدولية في القرن العشرين، سواء في مجال الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، وبدأت تركز على ضرورة إفساح المجال أمام هذه المنظمات، من أجل أن تشارك بقية أطراف المجتمع الدولي في إدارة الشأن العالمي.

**المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية وخصائصها:** تعدد مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية Non-Governmental Organizations، وهذا راجع لوجود اختلافات بين الدول فقد جرى استخدام، مصطلحات متعددة مثل "المنظمات غير ربحية"، ويستخدم هذا المصطلح في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية، وهناك مصطلح المنظمات الأهلية، الذي يكثر استخدامه في الدول العربية، وأخيراً مصطلح المنظمات التطوعية، حيث يستخدم من قبل المنظمات الدولية الحكومية، وكما تعددت المصطلحات التي استخدمت للإشارة إلى "المنظمات غير الربحية"، فقد تعددت واختلفت المصطلحات التي تصف القطاع الذي يضمها، فهناك مصطلح "القطاع التطوعي Sector Voluntary"، وهو مصطلح يركز على أهم سمات هذا القطاع، ذلك لأن العمل فيه قائم على أساس من التطوع، وهناك مصطلح "القطاع المستقل Independent Sector" والذي يركز على الدور الذي تلعبه منظمات هذا القطاع، كقوة ثالثة خارج إطار الحكومة والقطاع الخاص، وكذلك مصطلح "القطاع غير الربحي Non-Profit Sector"، يؤكد على أن منظمات هذا القطاع لا تسعى إلى الربح. وفي مجموع هذه الاختلافات والمصطلحات المتنوعة، فإنه لا يمكن وضع تعريف محدد لها، وذلك لأن هناك مكونات عدة تدخل في تكوينها، الأمر الذي يثير مشكلة تعريفها.<sup>1</sup>

أستخدم مصطلح المنظمات غير الحكومية للمرة الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما أطلقته الأمم المتحدة على المنظمات الخاصة في الشفاء والتعافي من ويلات الحروب، ويرجع بعض العلماء بأن أول منظمة غير حكومية كانت المنظمة الدولية لمكافحة العبودية التي أنشئت عام 1839،<sup>2</sup> والمنظمات غير حكومية هي منظمات يتم إنشاؤها من قبل هيئات غير حكومية أو أفراد وهي بذلك تختلف عن المنظمات الدولية والإقليمية، التي يتم إنشاؤها بين الدول وتتمتع هذه المنظمات بالوضع الاستثنائي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بمقتضى المادة (71) من ميثاق

<sup>1</sup> - وسام نعمت إبراهيم السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية : دراسة مستقبلية في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر، (مصر: دار شتات للنشر والبرمجيات، 2012)، ص. 12-31.

<sup>2</sup> - هيلاري بانيدر-أفليس، "المنظمات غير الحكومية"، مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية: الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص. 04.

الأمم المتحدة.<sup>1</sup> ويعرفها جوزيف ناي Josef Ney بأنها: منظمات غير وطنية لا تنتمي لحكومة ما وهي تعبر عن الوعي العالمي والرأي العالمي، حيث تقوم بالضغط على الحكومات من أجل تغيير سياساتها.<sup>2</sup> أما مرسال مارل M. Merl فيعرفها على أنها "كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف الخواص، منتمين لدول مختلفة، لمتابعة أهداف غير الربح والكسب". كما عرفها جاك فونتمال Jacques Fontmel على أنها: "مجموعة تجمع حركة مؤسسة تنشأ ليس بالاتفاق بين الدول، لكن بمبادرة خاصة أو مشتركة تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين أو خواص أو عموميين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي، أي أنها تمتد لدول متعددة وليس لها طابع ربحي".<sup>3</sup>

ويعتبرها الدكتور أحمد أبو الوفا: "أنها منظمة لا يتم إنشائها باتفاق بين الحكومات وإنما تنشأ باتفاق بين أشخاص وهيئات غير حكومية كما أنها تضم أساساً ممثلين وأعضاء غير حكوميين". ويعرفها الدكتور هيثم مناع: هي تلك "الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تضم عدداً من الأشخاص لغرض نوعي محدد، وهي عند تمتعها بالشخصية الحقوقية تصبح كيانات مستقلة عن أعضائها، أمام القانون سواء في المسؤولية الاعتبارية أو المالية".<sup>4</sup>

أما البنك الدولي فيستخدم مصطلح المجتمع المدني للإشارة إلى مجموعة كبيرة من المنظمات الغير حكومية، والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح وتعتبر عن اهتمام قيم لأعضائها، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو علمية أو دينية أو غيرها.<sup>5</sup> في حين تعرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" المنظمة الدولية غير الحكومية بأنها: منظمات لم تنشأ عن طريق اتفاقيات بين الحكومات، تتسم أهدافها ووظائفها بطابع غير الحكومي وتضم نسبة هامة من الجمعيات أو الأفراد كأعضاء منتظمين في بلدان متعددة على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وتوفر لها هيئة إدارية دائمة لها تكوين دولي<sup>6</sup>. وعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في قراره الرقم (288) في

<sup>1</sup>-عاكف يوسف صوفان، المنظمات الإقليمية والدولية، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2003)، ص.329.

<sup>2</sup>- فؤاد جدو، "دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية- نموذج منظمة أطباء بلا حدود"، رسالة، ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، ص.63.

<sup>3</sup>-Michal Yaziji and Jonatham.Doh, NGOS and Corporation :Conflict and collaboration,(New York :Combridge University Press,2009),pp.04,05.

<sup>4</sup>- بشير شريف يوسف، المنظمات غير الحكومية بين القانون الدولي والوطني، (الأردن: دار البداية، 2013)،

ص ص. 11، 12.

<sup>5</sup>- نفس المرجع .

<sup>6</sup>- علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم الدبلوماسية الاستراتيجية، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع

، 2004)، ص. 42.

عام 1950 المنظمات الدولية غير الحكومية على النحو الآتي: "كل منظمة دولية لا تنشئ عن طريق الاتفاقات بين الحكومات، تعتبر منظمة دولية غير حكومية، شرط أن لا يؤدي ذلك للإساءة إلى حرية

التعبير عن رأي هذه المنظمات".<sup>1</sup> من خلال ما تقدم يبدو واضحاً أنه من الصعب وضع تعريف مانع جامع، لتحديد أبعاد مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية، ذلك لأن وجهات النظر تختلف باختلاف الواجهة، وهنا يكمن التعريف الإجرائي لها في كونها تجمعات وهيئات طوعية، تضم أفراداً من مختلف دول العالم، تكون غالباً ذات هدف إنساني عالمي، تتعدد مجالات عملها وتدخلها بتعدد أنواعها، وتهدف إلى تعزيز ودفع التعاون الدولي خاصة في المجال الإنساني، دون السعي إلى تحقيق هدف أو ربح مادي.

بعدما تطرقنا إلى تعريف المنظمات غير الحكومية، وعرفنا أنه لا يوجد بها تعريف واضح ودقيق فلا بد من معرفة خصائصها:

**أولاً: المبادرة الخاصة:** يتم إنشاء المنظمات غير الحكومية من طرف أشخاص خارج إطار الدولة، وهذا دليل على استقلالها عن الدول والحكومات، وهذه الخاصية تميزها عن المنظمات الدولية الحكومية. فالأفراد تنشأ بينهم علاقات ومصالح، على أساسها يقومون بإنشاء هذه المنظمات، وبذلك يتم اختيار أعضاء هذه المنظمات بحرية، ولا تتدخل الحكومات في هذا. لكن قد يحدث أن يكون بين أعضاء المنظمات غير الحكومية، ممثلين تعينهم الدول وتعطيهم تعليمات لنشاط داخل المنظمة، من حيث صفة التدخل والتصويت، شريطة أن لا يعيقوا العمل وحرية التعبير داخل المنظمات، وأن لا يؤثروا على استقلالها لكن هناك إستثناء عن هذه القاعدة، فهذه المنظمات غير الحكومية تنشأ بمبادرة بين الدول التي توجد فيها.<sup>2</sup>

**ثانياً: هدفها ليس نفعي:** منذ نشأت المنظمات الغير حكومية وهي لا تسعى لتحقيق الهدف الربحي، أي أن نشاطاتها تبرعياً، وتسعى إلى تحقيق أهداف معنوية وأخلاقية، وهي الحفاظ على الكرامة الإنسانية وتحقيق مبدأ الاحترام، والحفاظ على البيئة ومواجهة تحديات العولمة دون تحقيق أي مكاسب مادية.

**ثالثاً: اكتسابها الصفة الدولية:** فالمنظمات الدولية غير الحكومية تكتسب الصفة الدولية، وذلك عن طريق عدم انتمائها لجنسية معينة، بمعنى أن إضفاء الصفة الدولية يأتي من اتساع نشاطها عبر العالم وعدم انتمائها لجنسية محددة بذاتها، بل في خدمة الإنسانية جمعاء.<sup>3</sup> وإلى جانب الطابع الدولي الذي يجب

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص. 42.

<sup>2</sup> - مبروك غضبان، المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص. 507.

<sup>3</sup> - السعيد برباج، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الانسان"، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص. 21.



أن يتوفر في المنظمات الدولية غير الحكومية، يجب أن يكون عملها في دولتين على الأقل، حسب المادة الأولى من اتفاقية ستراسبورغ (فرنسا) سنة 1986، وثلاث دول حسب تعريف الاتحاد الدولي للجمعيات بالإضافة إلى اشتراط أن يكون لديها عدد من المنخرطين المباشرين من جنسيات مختلفة، والعمل على المستوى الدولي، كذلك ما يميزها غياب الصفة الحكومية، أي أنها لا تنشأ باتفاق بين الحكومات ولا تعمل تحت سيطرتها، ولا تسيّر بخططها وبرامجها، بالإضافة إلى ذلك فإنها لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ولا تخضع لقواعد القانون الدولي، وإنما تخضع لقوانين دولة المقر أو لقوانين محلية خاصة، تصدر لتسيير هذه المنظمات وتمكينها من مباشرة مهامها.<sup>1</sup>

**رابعاً: الهيكل التنظيمي :** تتكون المنظمات الدولية غير الحكومية من هيكل رسمي، أي من أجهزة مختلفة عادة ما تكون ممثلة في جهاز عام وآخر تنفيذي، وجهاز إداري يقابل الأمانة العامة في المنظمات الحكومية، وكل جهاز مكون من مجموعة من الأفراد المؤهلين، الذين يتم ترشيحهم من قبل المجموعة التأسيسية لمدة معينة، ولهذه الأخيرة أدوات ووسائل وممارسات خاصة، من أجل تحقيق الغايات والأهداف والمصالح المشتركة، المنصوص عليها في النصوص المنشأة، أو أي اتفاق لاحق مكمل أو معدل.

**المطلب الثاني: بنية وأنواع المنظمات غير الحكومية:** لقد تعددت أنواع المنظمات غير الحكومية في السياسة الدولية، بتعدد مجالات تدخلها والأهداف التي تسطرها لنفسها، والتي من خلالها تلعب دوراً في العلاقات الدولية.

**الفرع الأول: بنية المنظمات غير الحكومية:** للمنظمات غير الحكومية بنية مشتركة، مع اختلاف بيني حسب اختصاصها لكنها تشترك في الأجهزة التالية:

1- الجمعية العامة: وهي الجهاز الرئيسي للمنظمة، ويحدد عدد الممثلين حسب القانون الأساسي ويظهر التوجهات السياسية العامة للمنظمة، كما تقوم بتسطير النظام الداخلي وتحدد الأجهزة والصلاحيات والقرارات، كما تقوم بتغيير القانون الأساسي وتعقد دورات وتعتمد على التصويت بالأغلبية.

2- الجهاز التنفيذي: له سلطات واسعة كسلطة الرقابة على أنشطة المنظمة، كما ينفذ القرارات ويقوم بتحضير قرارات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية وتحضير التقارير، كما يتولى تنفيذ القرارات الأمين العام للمنظمة.<sup>2</sup>

3- رئيس المنظمة : ينتخب من طرف الجمعية العامة يترأس الاجتماعات ويرتبط نشاطه بطابع المنظمة.

<sup>1</sup> - الشريف شريقي، مرجع سابق، ص.12.

<sup>2</sup> - فؤاد جدو، مرجع سابق، ص.70.

4- الأجهزة الفرعية : لها مهام تقنية كإعداد البرامج من خلال لجان دراسة أو مجموعة عمل ، حيث تعين الجمعية العامة هذه الأجهزة.

بالإضافة إلى بنية المنظمات غير الحكومية، هناك نقطة أساسية وهي التمويل حيث يوجد مصدرين للتمويل:

أ - مصادر التمويل الخاصة : وهي خارج الإطار الحكومي، كالاتراكات السنوية للأعضاء حيث تمثل أكثر من 60% من ميزانية المنظمة، ويتم جمعها من خلال حملات التبرع وجمع الأموال .

ب - مصادر التمويل العامة :مصدرها حكومات الدول أو المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني: أنواع المنظمات غير الحكومية:** يمكن التمييز بين عديد المنظمات غير الحكومية من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وسنحاول حصر هذه المنظمات في ثلاثة أنواع من المنظمات وهي المنظمات الإنسانية، والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان، والمنظمات التي تعمل في مجال التنمية.

**أولاً: المنظمات الإنسانية:** يقصد بتلك المنظمات تلك التي تعمل من أجل مساعدة المرضى والضعفاء والجرحى والمتضررين من الكوارث الطبيعية والإنسانية، وهي بذلك تهتم بحقوق الإنسان العامة، كالحق في العلاج مثلاً، وغالباً ما تأخذ صفة الحياد في تدخلاتها، فتوجه اهتمامها للمساعدة على وجه الخصوص. كما يمكن تسمية هذا النوع من المنظمات أيضاً بالمنظمات الاستعجالية، التي ظهرت أساساً في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين التي طغت عليها صفة بلا حدود تمثلها منظمات طبية بالأساس، ومن بين المنظمات التي تنتمي إلى هذا الصنف:

**1- جماعة مالطا:** يعود أصل هذه المنظمات إلى النظام المعروف بنظام مالطا، الذي كان موجوداً في مدينة القدس قبل عام 1099، من أجل حماية المرضى والجرحى في العمليات العسكرية في الدول المسيحية، انتقلت إلى جزيرة مالطا عام 1930 ثم استقرت في روما بدءاً من القرن التاسع عشر واكتسبت هذه المنظمة طابع دولي، حيث كان لها علاقات ذات طابع دبلوماسي مع 25 دولة<sup>2</sup>. وتقدم منظمة مالطا مساعداتها الطبية من خلال فروعها المنتشرة في 48 دولة، وتعتمد في عملها على مبدأي الحياد وعدم الانحياز.

<sup>1</sup>- نفس المرجع .

<sup>2</sup>- منير خوني، "دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني"، رسالة ماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 01، الجزائر، 2011، ص.66.

2- **الاتحاد الدولي (Caritas):** الذي تأسس في عام 1950، وهو يضم 120 منظمة غير حكومية محلية، ويمثل هذا الاتحاد الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في المحافل الدولية، ويتمتع بمركز المراقب الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وكذلك لدى الوكالات الدولية المتخصصة وبعض المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، وكان من بين المساعدات الإنسانية التي قام بها هذا الاتحاد: المساعدات المقدمة للأكراد في شمال العراق عام 1991.

3- **المنظمات الدولية غير الحكومية التابعة للكنائس الأخرى:** أنشأ مجلس الكنائس في عام 1948 في أمستردام، هولندا، من قبل ممثلي 147 كنيسة، ويضم هذا المجلس اليوم ممثلي 307 كنائس من مختلف أنحاء العالم. ويهدف هذا الاتحاد إلى تعزيز وحدة الكنيسة في ظل تعدد وتنوع الثقافات. ويقدم المجلس مساعداته إلى اللاجئين، وبنفق ميزانية تقدر بنحو 600 إلى 800 مليون دولار في السنة في أكثر من 80 دولة، ويوجد حوار وتعاون بين كنائس دول الشمال وكنائس دول الجنوب، كما قام هذا المجلس في عام 1991 بإرسال مساعدات إلى ضحايا النزاعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وإفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية.

4- **الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر:** أنشئت هذه الحركة عام 1863 وتضم في عضويتها منظمات ومؤسسات محلية ودولية مستقلة ولها علم واحد وتستند في عملها على الاعتبارات الإنسانية. وظهرت هذه الحركة كرد فعل على المخالفات التي تحدث في الحروب، وتستهدف تطبيق الاعتبارات الإنسانية في الحروب، من خلال إعداد القواعد القانونية المناسبة، ولم يقتصر نشاطها على مساعدة ضحايا الحروب، ولكن يشمل نشاطها أيضا على مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية، تضم الحركة، الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويقع مقرها في مدينة جنيف في سويسرا حيث يعد المؤتمر الدولي لهذه الحركة، بمثابة السلطة العليا لاتخاذ القرارات ويجتمع مرة كل 4 سنوات. تستند الحركة في عملها على مجموعة من المبادئ هي: الإنسانية، عدم التمييز، الحياد، الطابع الإرادي، وحدة العمل، العالمية.

5- **المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الطبي:** والتي تضم أساسا منظمة أطباء بلا حدود التي تكونت في ديسمبر 1971 في باريس، وتكونت على إثر إنشاء هذه المنظمة مجموعة منظمات غير حكومية أخرى، ففي عام 1979 أنشأت منظمة المساعدة الطبية الدولية،<sup>1</sup> وفي عام 1980 أنشأت منظمة أطباء العالم ويقع مقر هذه المنظمات في مدينة باريس، وأصبحت تتمتع باعتراف دولي في إطار ما يسمى بالدبلوماسية الإنسانية.

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص. 66.

ونعرض فيما يلي لبعض هذه المنظمات:

أ- منظمة أطباء بلا حدود: **Médecins Sans Frontières** : أنشأت هذه المنظمة في باريس عام 1971، وقد أدى ذلك إلى إنشاء منظمات غير حكومية مماثلة في بلجيكا سنة 1980 ، وفي سويسرا سنة 1981 ، وفي هولندا سنة 1984، وفي لوكسمبورغ سنة 1985 ، وفي إسبانيا سنة 1986. وطبقا لأهداف هذه المنظمة، يلتزم أعضاؤها بتقديم المساعدات الطبية في حالات انتشار الأوبئة والأمراض المعدية والكوارث الطبيعية، وتوجد وحدة للتدخل السريع مقرها ببلجيكا، على استعداد للتدخل في أي وقت خلال 6 ساعات، بمساعدة القوات الجوية البلجيكية، في إطار ما يسمى بالدبلوماسية الإنسانية. وترفض المنظمة الانحياز لأي حزب سياسي، وتؤكد على حقها في تقديم المساعدة الطبية للشعوب دون تدخل أو ضغط من الحكومات أو من حركات المعارضة، كما تتطلع المنظمة إلى تنسيق أنشطتها مع السلطات المحلية في موقع الأحداث.<sup>1</sup>

2- جماعة أطباء العالم **Médecins du Monde** : أنشئت هذه المنظمة عام 1980 بناء على جهود الطبيب الفرنسي برنار كوشنير لمواجهة الانتقادات الموجهة إلى منظمة أطباء بلا حدود التي كانت تعطي الأهمية للمهام الطبية التقليدية في معسكرات اللاجئين على حساب المهام الإنسانية العاجلة، وكذلك الطابع البيروقراطي والرسمي في عملها. وتضم جماعة أطباء العالم فريقا من الأطباء والصحافيين، وعلى الرغم من أن ميثاق هذه المنظمة مستمد من ميثاق منظمة أطباء بلا حدود، إلا أنه يرفض أن يتستر العلم والطب على التعذيب والاعتداء على الكرامة الإنسانية. وقد اجتمعت هذه المنظمة في 31 مارس 1990 وقامت بتكوين مجموعة من الأطباء للاشتراك في إعداد ميثاق أوربي للأنشطة الإنسانية، يؤكد على أن مبدأ عدم التدخل يتوقف عندما يستدعي الأمر تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة.<sup>2</sup>

ثانيا: المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان: يقصد بهذا النوع من المنظمات، كل منظمة تنشأ بمبادرة خاصة، تعمل باستقلال عن السلطة، وعن التبعية لأي تيار سياسي أو إيديولوجي، معتمدة كمرجعية لعملها قواعد حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا، ساعية لحمايتها والنهوض بها بشكل تطوعي وهناك العديد من المنظمات تعمل في هذا المجال، والتي يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أصناف:<sup>3</sup>

### 1- منظمات تهتم بحماية وتطوير حقوق الإنسان:

<sup>1</sup> - منير خوني، نفس المرجع، ص ص. 66، 67.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص. 68.

<sup>3</sup> - عبد العزيز النوبضي، " المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2001،

أ- **HRW: منظمة مراقبة حقوق الإنسان:** ومقرها نيويورك بالولايات المتحدة ، تأسست سنة 1978، وهي منظمة غير حكومية، مهمتها مراقبة أحوال حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، ونشر تقارير بنتائج أبحاثها وتحقيقاتها، بقصد إثبات انتهاكات حقوق الإنسان وإدانتها، والعمل على تنمية احترام المستويات المقررة دوليا لحقوق الإنسان.

ب- **لجنة المحامين لحقوق الإنسان:** ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي ترصد وضعية الحقوق المدنية والسياسية عبر العالم، وتهتم أيضا بأوضاع اللاجئين بما فيهم اللاجئين للولايات المتحدة، كما تعنى بانتهاكات حقوق الإنسان في شخص المحامين والقضاة، ونشطاء حقوق الإنسان عبر العالم.

ج- **اللجنة الدولية للقانونيين:** أنشئت هذه اللجنة سنة 1952 ، وتهدف إلى العمل على دعم مبادئ العدالة والمشروعية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية، ومن ضمن الموضوعات الهامة التي اضطلعت بها اللجنة وتتصل اتصالا مباشرا بقواعد القانون الدولي الإنساني، وهي دراسة أوضاع السلطة القضائية أثناء حالات النزاعات المسلحة، وفي ظل تولي الحكومات غير القانونية موقع السلطة، وهذا ما أشارت إليه اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والتي تقرر حماية خاصة للقضاة وللنظام الجنائي القائم أثناء حالات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.<sup>1</sup>

2- **منظمات تهدف إلى حماية بعض الحقوق والتصدي لبعض الانتهاكات:** ولعل أشهر هذه المنظمات هي منظمة العفو الدولية تأسست سنة 1961 مقرها لندن، التي تعمل من أجل الإفراج اللامشروط لسجناء الرأي وإقرار محاكمة عادلة للسجناء السياسيين ومناهضة التعذيب والعقوبات، ومناهضة عقوبة الإعدام وممارسة الاختفاء القسري والقتل التعسفي. وهناك منظمات اختصت في مناهضة التعذيب كالمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، وهناك منظمات عديدة مختصة في حماية حرية التعبير والصحافة وتستهدف هذه الخدمة وتنسيق الجهود لمساندة الصحفيين ضحايا الرقابة.

3- **منظمات تعمل في مجالات متنوعة أخرى** حيث تعمل بعض المنظمات في مجال، توثيق حقوق الإنسان كمنظمة Human Right Internet التي تأسست سنة 1976، للمساهمة في نشر المعلومات حقوق الإنسان، وخدمة المجموعة الدولية لحقوق الإنسان في هذا المجال، وتشجيع تعليم ثقافة حقوق الإنسان، ويوجد مقرها الحالي بكندا، في جامعة أوتاوا بمركز البحث والتدريس في حقوق الإنسان. وتعمل منظمات أخرى كالبرنامج الدولي للتدريب في مجال حقوق الإنسان International Human Rights Internship Program على تعزيز حقوق الإنسان، من خلال مساعدة منظمات حقوق الإنسان عن طريق دعم تدريب أطرها، وتسهيل تبادل الخبرات بينها<sup>2</sup>. وهناك منظمات اختصت في تمكين المنظمات

<sup>1</sup> - نفس المرجع.

<sup>2</sup> - منير خوني، مرجع سابق، ص ص.70،74.

غير الحكومية الأخرى من اللجوء إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان، لحماية الضحايا أو المطالبة بإنصافهم ومن أهمها Le service international pour les droits de l'homme المصلحة الدولية لحقوق الإنسان، التي تأسست سنة 1984 بجنيف وهي تنشر بالإضافة إلى ذلك، تقارير عن أشغال مختلف أجهزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، وتعطي استشارات ومعلومات في هذا الميدان<sup>1</sup>.

**ثالثا: المنظمات العاملة في مجال التنمية:** يقصد بالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية مجموعة المنظمات التي لها علاقة مباشرة بالجمهور، وتقدم الخدمات اللازمة لتحقيق التنمية بتكلفة أقل لذا أنشأت المنظمات غير الحكومية في سنوات الثمانينات من القرن العشرين، مجموعة من الاتحادات والتنظيمات التي تستهدف التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، من أجل تحقيق برامج التنمية. وتعمل هذه المنظمات من أجل تحقيق أهدافها بما يلي:

-توعية الرأي العام في الدول المانحة بالمشاكل الحقيقية التي تواجه التنمية في دول العالم الثالث.

-تنفيذ المشروعات الصغيرة، التجريبية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية.

-العمل على إنشاء مؤسسات محلية وإقليمية في دول العالم الثالث لكي تعمل في ظل خطط طويلة الأجل للتنمية.

-تمثيل المنظمات غير الحكومية الوطنية والتعبير عن مطالبها لدى المنظمات الدولية الحكومية وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية.

وتتنوع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية إلى عدة أنواع، فهناك المنظمات التي تقدم المساعدات الثنائية، ومنظمات أخرى ذات التمويل المشترك الخاص والحكومي، والمنظمات غير الحكومية التي تبعثها الحكومات، وتلك التي يشكلها المانحون والمنظمات غير الحكومية الدولية<sup>2</sup>، ويظهر دور المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية، من خلال جهودها الرامية إلى إعلاء درجة الوعي العام بمسائل الفقر والبيئة والمرأة، تجاوز نماذج التنمية التي تحصر الموارد والسلطة والمراقبة، في يد جزء صغير من السكان، تبني نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يستجيب للحاجات الإنسانية ويعطي للمواطن قدرا كبيرا في المشاركة في إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية، كما تختلف هذه المنظمات عن

<sup>1</sup> - منير خوني، مرجع سابق، ص.75.

<sup>2</sup> - سعيد سالم الجويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، (القاهرة، دار النهضة العربية،

(2003)، ص.ص. 230-234.

بعضها البعض بمدى تمتعها بالصفة الاستشارية لدى المنظمات الدولية.<sup>1</sup>

**المبحث الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان:** تلعب المنظمات غير حكومية دوراً مهماً في مجال حقوق الانسان، من خلال مراقبتها وتوثيقها للانتهاكات الواقعة على حقوق الانسان ومن خلال التدخلات التي تقوم بها لدى السلطات المعنية، ولدى الرأي العام المحلي والدولي، بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات، فهي تقوم بدور المراقب على حقوق المجتمع وأفراده، هذا إضافة الى مساهمتها في النضال من أجل توسيع دائرة الحقوق المحمية وتعريفها بدقة، ومن أجل وضع الآليات القانونية لضمانها على أرض الواقع ورفع مستوى وعي المجتمع بها.<sup>2</sup>

**المطلب الأول: أهم الآليات الدولية في إدارة المنظمات غير الحكومية لقضايا حقوق الانسان:** تعتمد المنظمات غير الحكومية على مجموعة من الآليات، التي تسمح لها بالمعالجة الفعالة لقضايا حقوق الانسان، والتدخل القانوني والسياسي والإعلامي من أجل إيقاف الانتهاكات أو تعزيز الوعي بحقوق الانسان والقضايا الأساسية المتعلقة بها، وتختلف هذه الآليات من منظمة لأخرى، ومن قضية لأخرى وحسب الإطار الزمني والمكاني والإمكانيات، وسوف نحاول تحديد الآليات الأكثر فاعلية والتي تسمح لهذه المنظمات بأداء دور في العلاقات الدولية.

**الفرع الأول: تقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في البلدان:** تشكل التقارير التي تصدرها منظمات حقوق الإنسان، آلية بالغة الأهمية في تحقيق عدد من الأهداف:

- 1- رصد وضعية حقوق الإنسان.
- 2- بيان حدود التحسن أو التراجع في حماية حقوق الإنسان.
- 3- حفز قطاعات أوسع من الرأي العام للعمل من أجل وقف الانتهاكات.
- 4- حفز المجتمع الدولي للضغط على الحكومات من أجل تحسين حقوق الإنسان.
- 5- أداة للتأثير على الحكومات ذاتها.
- 6- يمكن أن تلعب التقارير دوراً تثقيفياً يساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع .

<sup>2</sup> - ليث زيدان، "المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان"، في الحوار المتمدن-العدد: 1952، 2007. متوفر على الرابط التالي: [www.alhehar.org/search/dearch.asp?nr=1952](http://www.alhehar.org/search/dearch.asp?nr=1952) < تاريخ الاطلاع: 2015/04/25 .14:00 ص.01.

<sup>3</sup> - عصام حسن، إعداد التقارير والقواعد المنهجية. متوفر على الرابط

التالي: <http://www.aproarab.org/Down/warsha> < تاريخ الاطلاع: 2015/05/12 .10:30 ص.02.

وهناك نوعان من التقارير التي تصدرها المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان:

**أولاً-** التقارير النوعية: وهي تقارير تعالج ظاهرة معينة على مدى زمني طويل، مثال التقارير التي تصدر بشأن التعذيب، وسوء المعاملة داخل السجون أو أقسام الشرطة، أو ظاهرة العنف، أو مصادرة الحق في تكوين الأحزاب والجمعيات، أو ظاهرة إحالة المدنيين على المحاكم العسكرية، والتقارير التي تكشف إهدار ضمانات الحياد والنزاهة في الانتخابات، والتقارير الشاملة التي تعالج أوضاع الحرية النقابية وحرية الصحافة وحرية التعبير... الخ.<sup>1</sup>

**ثانياً-** التقارير السنوية: تعد المنظمات غير الحكومية تقارير سنوية، تبرز فيها وضعية حقوق الإنسان في البلدان التي تنشط فيها، حيث تقوم بفضح الانتهاكات التي تقوم بها الحكومات في مجال حقوق الإنسان وتبين أيضا شجبها واستنكارها لهذه الانتهاكات، ودعوة الحكومات التي قامت بالانتهاكات أو التي وقعت الانتهاكات على إقليم بلدها، إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع هذه الخروقات. إن التقارير التي تصدرها المنظمات غير الحكومية وتدخلاتها، وحملات الرسائل الاحتجاجية والمطلبية، كتلك التي تنبأها منظمة العفو الدولية، الخاصة بأوضاع حقوق الإنسان في أرجاء العالم والبيانات الصحفية الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية، والمؤتمرات العالمية، تسهم كلها في تعبئة الرأي العام العالمي لدعم قضية حقوق الإنسان الدولية.<sup>2</sup>

**الفرع الثاني: لجان تقصي الحقائق:** وهي التي توفدها المنظمات غير الحكومية لتقصي الوقائع، والكشف عن مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في بلد معين، وهنا قد يكون التحقيق موسعا، حيث تتولى هذه البعثات تقصي الوضع العام لحقوق الإنسان، خاصة بعد نشوب أحداث عنف، كما كان الحال إثر قيام الانتفاضة الفلسطينية مثلا، والتوتر بين الصرب و الألبان في إقليم كوسوفو، والتوتر بين الهند وباكستان في إقليم جامو.<sup>3</sup>

وتعتبر من الأساليب الهامة، التي تعتمد عليها الدول، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، في عديد من الحالات، كآلية من آليات إدارة قضايا حقوق الإنسان، وقد دأبت المجموعة الدولية على إتباع هذا الأسلوب بشكل دائم، نظرا للنتائج التي يحققها في التوصل إلى معرفة الأسباب، والكشف عن الحقائق، وتعد لجان تقصي الحقائق آلية من عدة الآليات متاحة للمنظمات غير الحكومية، وتعتمد بشكل

<sup>1</sup>- الشريف شريفي، مرجع سابق، ص ص.98،99.

<sup>2</sup>- نفس المرجع .

<sup>3</sup>- منظمة العفو الدولية، تقرير سنة 1997، ص.349.



كبير على الدور الهام الذي تضطلع به لجان تقصي الحقائق، فهي تبادر في إنشاء هذه اللجان، أو تشارك فيها إذا ما طلب منها ذلك".<sup>1</sup>

**الفرع الثالث: الضغط الإعلامي:** حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بالتجمع والقيام بمؤتمرات، لمناقشة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وتسبق عادةً هذه المؤتمرات جمعية عامة مشتركة، تستدعي أجهزتها التنفيذية للاجتماع، ولدراسة الخطوط العريضة، ومن أجل تحقيق هذا الضغط الإعلامي، تعمل المنظمات غير الحكومية بالاعتماد على وسائل الإعلام، سواءً الإذاعية أو التلفزيونية أو المكتوبة، حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بالاعتماد على وسائل الإعلام الغربية لأنها متحررة من الرقابة. فبناءً على تصريحات بعض المنظمات، نشرت جريدة **سيتيزن Citizen** وشبكة راديو وتلفزيون كندا، تقارير عن ارتكاب الجنود الكنديين العاملين في القوة الأممية لحفظ السلام، عدة جرائم ضد المدنيين لصوماليين وأمام ضغط الرأي العام فتحت السلطات تحقيقاً في هذا الشأن، كما نشرت مجلة "بانوراما panorama الإيطالية مقالاً لأحد المدافعين عن حقوق الإنسان، يكشف عن انتهاكات جسيمة ارتكبتها المظليون الإيطاليون في الصومال، وأمام ضغط الرأي العام أدى بالحكومة الإيطالية إلى تشكيل لجنة خاصة للتحقيق، ولقد لعبت وسائل الإعلام دوراً كبيراً في فضح الممارسات التي قام بها جنود أمريكيون في سجن أبو غريب بالعراق، وفي غوانتانامو وباقي المعتقلات السرية التي تمتلكها أمريكا عبر العالم.<sup>2</sup>

تتعدد آليات إدارة المنظمات غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان، وذلك حسب القضية وظروفها، و يمكن اعتبار المنظمات غير الحكومية، إحدى القوى المؤثرة على المستوى العالمي في اتجاه ترسيخ وعولمة الكثير من القضايا الإنسانية، لا سيما حقوق الإنسان من خلال:

- إقامة علاقات وطيدة مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهمة بالعمل في مجال حقوق الإنسان، والحث والتشجيع على التصديق على المواثيق الدولية، "فمنذ ستينات القرن الماضي، بدأت المنظمات الدولية غير الحكومية في التفاوض وعقد اتفاقيات، ساهمت بشكل كبير في ترسيخ مفهوم حقوق الإنسان، ولفت الانتباه للانتهاكات الحاصلة، وللقضايا الحقوقية"<sup>3</sup>، كما أن المدافعين عن حقوق الإنسان، يساهمون بشكل كبير في تشكيل قانون حقوق الإنسان، عن طريق إقترح حقوق ومعايير وآليات جديدة، ويحللون مبادئ حقوق الإنسان من أجل إعطائها بعدها الملموس والعملي، ولا يكتفون بذلك بل يقومون برصد وكشف انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم يد المعونة للضحايا والمجموعات المتضررة

<sup>1</sup> - أسماء مرايسي، مرجع سابق، ص. 85.

<sup>2</sup> - الشريف شريفي، مرجع سابق، ص. 100،99.

<sup>3</sup> - Peter wilets, **Non-governmental organizations in world politics**. (Ney York: Routledge, 2011), p. 154.

ويساعدونهم على تأمين حقوقهم، وهم ينشرون المعرفة بمعايير وآليات حقوق الإنسان ويؤيدون إدخالها على مختلف السياسات، كما تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات المختلفة، لوقف الانتهاكات مثل

إعداد التقارير، وتكوين جماعات الضغط حول هذه القضايا في المحافل الدولية<sup>1</sup>، إضافة إلى العمل في المجال الإنساني بشكل عام، كأداة تحت الحكومات على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك كمراقب لمدى احترام الحكومات للالتزامات التي تعهدت بها في إطار الاتفاقيات الدولية. كما أنه في إطار الإجراء رقم 1503 -أو الإجراء السري الصادر عن مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة - تلعب المنظمات غير الحكومية، دورا قياديا بتزويد مركز حقوق الإنسان بمعلومات كتابية، من مصادر موثوق بها حول الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان وأشكال العنف المنظم، التي يتم ارتكابها وهذه المعلومات يتم تسليمها إلى اللجنة الفرعية<sup>2</sup>، حيث تعمل هذه المنظمات على الصعيدين الوطني والعالمي للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ضد انتهاكات بعض الحكومات لهذه الحقوق مستخدمة في ذلك وسائل عدة من أجل التأثير في الرأي العام العالمي، وجلب انتباه المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات إيجابية في قضايا معينة<sup>3</sup>، وتعزيز أو أصر التعاون بين آليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، في مجالات منها دعم متابعة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية للشكاوى المقدمة من الأفراد<sup>4</sup>.

فإذا كان ميثاق الأمم المتحدة، أول وثيقة دولية تضمن البذرة الأولى لبلورة القانون الدولي لحقوق الإنسان، بالنص على عبارة حقوق الإنسان والحرية الأساسية، فإن هذا التطور التاريخي، قد تم " بفضل ضغوط كبيرة ومنظمة، مارسها ممثلو 44 منظمة غير حكومية، دعيت بصفة استشارية، وقد استمر حضور دور المنظمات غير الحكومية بذات الزخم، في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان، بل بفاعلية وتأثير أقوى وأعمق، و لقد تجلى حجم الفعالية في تزايد وتعاضد دور المنظمات من خلال المقارنة ما بين المشاركة في إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما بين مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان 1993 فقد شاركت 15 مؤسسة غير حكومية في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أما المؤتمر العالمي

<sup>1</sup> -Claude E. Welch, jr. Protecting Human Rights in Africa: Roles and Strategies of Non-governmental organization (Pensylvania: acide free paper, 1995), P.92.

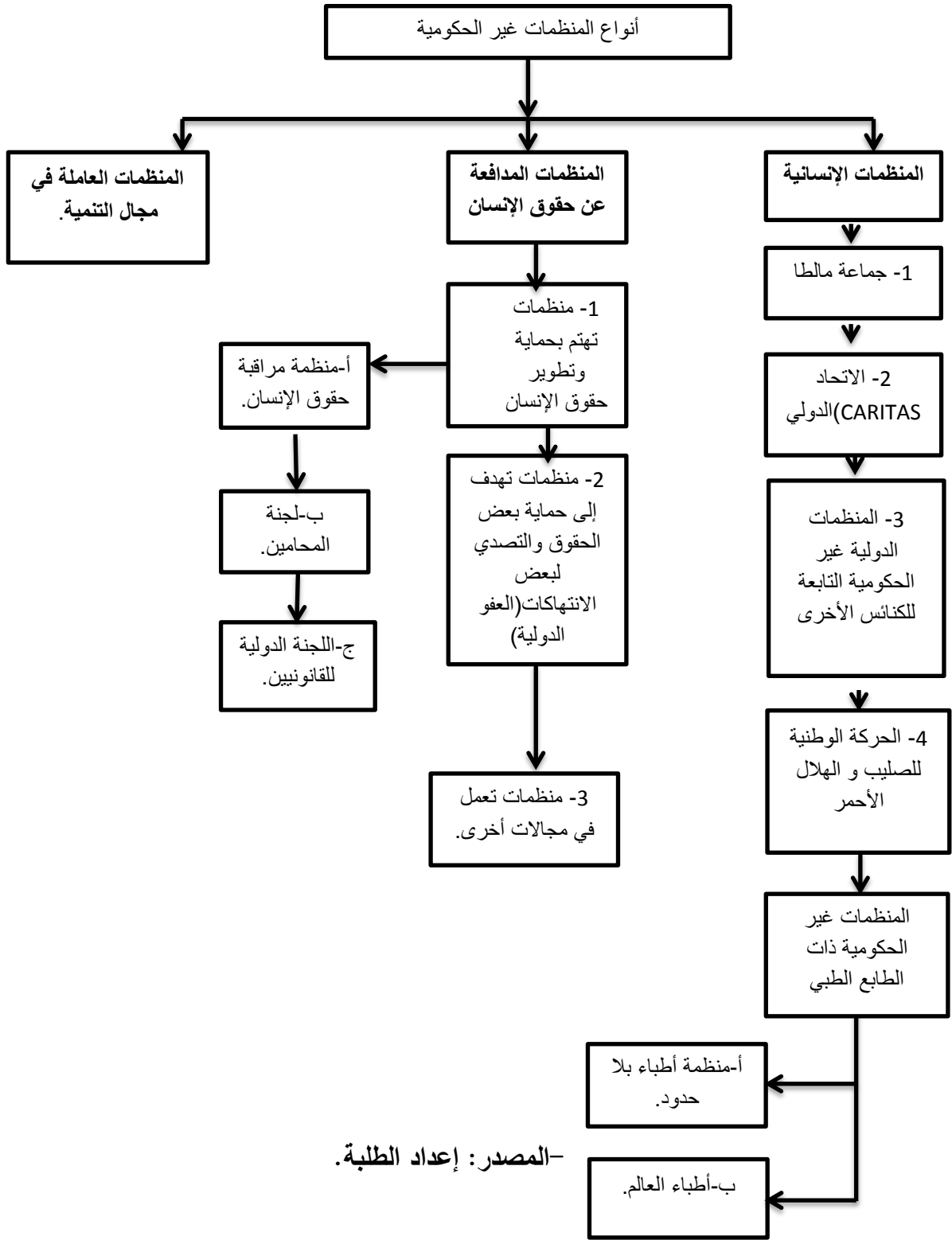
<sup>2</sup> - عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي: حقوق الإنسان، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004)، ص 126.

<sup>3</sup> - أحمد وافي، "الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة" (أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 01، 2010)، ص ص. 249، 250.

<sup>4</sup> - مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان"، (د.ب.ن)، 2013، ص 23.

لحقوق الإنسان في فينا 1993 شاركت فيه حوالي 1500 منظمة.<sup>1</sup>

- شكل 01: يوضح أهم أنواع المنظمات غير الحكومية.



<sup>1</sup> - محمود كارم حسين نشوان، "آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان -دراسة تحليلية"- (رسالة ماجستير في القانون الدولي العام، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011)، ص.46.

**المطلب الثاني: جهود المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان:** أدى تزايد دور المنظمات غير الحكومية في مجال العمل على صياغة الكثير من الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وكان لهذه المنظمات دور مؤثر في المساعدة على صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عندما عملت كهيئات استشارية، من خلال الإبداء بالآراء والمقترحات، كما عرف القانون الدولي الإنساني، بفضل الجهود الكبيرة للمنظمات غير الحكومية، فضلا عن دورها الكبير في تطوير وثائق عديدة لحقوق الإنسان، وتم اعتماده من طرف المجتمع الدولي، كاتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية الطفل ومعاهدة إنهاء جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، وغيرها من المعاهدات التي تمت بفضل الضغط الممارس من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية،<sup>1</sup> وكانت بداية الاجتهادات الأولى عن رؤية حقوق الإنسان خلال الحرب العالمية الثانية، والتي بدأت من طرف أفراد أكثر ما جاءت به الحكومات، فكانت بدايتها مع الكاتب البريطاني ج- ويلز J-Wiles عندما قام بحملة كبيرة من أجل جذب انتباه الجماهير إلى حقوق الإنسان بعد شهر من اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهو رئيس منظمة "بن PEN"، وهي منظمة غير حكومية، ملتزمة بتعميق حرية الرأي والتعبير، حيث كتب خطابا إعلانيا لجريدة تايمز، أعلن فيه عن إعلان لمبادئ حقوق الإنسان، ونجد في استعراضه لهذه الحقوق التي أعلنها، منها الحق في الغذاء والسكن والتعليم وغيرها، ثم تلتها سلسلة من المقالات في العديد من الجرائد، التي تصب في نفس السياق وهو حقوق الإنسان، ومن هنا نجد الدور الذي تلعبه هذه المنظمات غير الحكومية في إصدار وسن القوانين الخاصة بحقوق الإنسان إلى جانب دعمها، ونجد أن هذه المنظمات غير الحكومية دعمت الأفكار التي جاء بها ويلز، من خلال مجلس السلام القومي وجمعية ميثاق الأطلنطي، والجمعية الكاثوليكية للسلام الدولي، وبدأت معها حركة كبرى لدعم حقوق الإنسان في العالم. لعبت المنظمات غير الحكومية دورا كبيرا في مرحلة أخرى، بعد إعلان ميثاق الأطلنطي 1941 والمعروف بحق تقرير المصير حيث عملت منظمات مثل الحركة القومية الإفريقية والعالمية ومجلس الشؤون الإفريقية للمطالبة بحق تقرير المصير، كما انتقل الاهتمام بجانب آخر وهو حقوق الطفل، خاصة أنهم أكبر ضحايا الحروب فقامت المنظمات غير الحكومية مثل جمعية أيتام الحرب في الصين، بتقديم مساعدات فورية للأطفال متضررين من الحرب، وكذلك الدول الغربية قامت نفس الشيء، وهذا ما دفع إلى التحرك من أجل خلق ميثاق للطفل خاصة الدعوة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية في مؤتمر أمريكا للطفل بإصدار ميثاق الأطفال في زمن الحرب. وتم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في جوان عام 1945،<sup>2</sup> وقام اتحاد كل إفريقيا واتحاد الجمعيات الهندية واتحاد طلبة غرب إفريقيا وجمعية بورما بتجميع صفوفهم لتنظيم مؤتمر "جميع الشعوب المستعمرة"، معتمدين في ذلك على وعود الميثاق، للمطالبة بحقهم في تقرير المصير وهذا

<sup>1</sup> - محمد جاسم محمد الحموي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2013)، ص. 114.

<sup>2</sup> - فؤاد جدو، مرجع سابق، ص ص. 74، 75.

دليل آخر على قوة المنظمات غير الحكومية في رسم القرارات على الصعيد الدولي.<sup>1</sup> وأخذت المنظمات الدولية غير الحكومية، أبعادا مهمة في نضالها في مجال حقوق الإنسان، لاسيما من خلال إثارة الرأي العام العالمي، ضد مختلف الانتهاكات التي تقوم بها باقي الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، سواء كانت دولا أو شركات متعددة الجنسيات، وتجد المنظمات غير الحكومية أساسها القانوني في نص المادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية، في فيفري 1950، ثم جرى تعديله واستبداله بالقرار 1296 الصادر بتاريخ 22 ماي 1968، والذي ينص على مبادئ معينة تطبق لدى إقامة علاقات التشاور من بينها ما يلي :

1- أن تكون المنظمة معنية بمسائل تدخل ضمن اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فيما يتعلق بالمسائل الدولية الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية والصحية والتكنولوجية، وكذلك بمسائل حقوق الانسان .

2- أن تكون أهداف ومقاصد المنظمة منسجمة مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه.

3- أن تتعهد المنظمة بدعم أعمال الأمم المتحدة، وتعزيز المعرفة بمبادئها وأنشطتها، وفقا لأهداف المنظمة ومقاصدها، وطبيعة ونظام اختصاصها وأنشطتها.

4- أن يكون للمنظمة طابعا تمثيليا ومكانة دولية معترف بها.

5- أن تكون المنظمة دولية في بنيتها.

6- أن تكون المواد الأساسية للمنظمة الدولية، مستمدة في جانبها الأكبر من مساهمات فروعها الوطنية أو مكوناتها الأخرى أو من الأعضاء الأفراد .

ثم جاء قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المؤرخ في 31 جويلية 1996، الذي نقح الترتيبات المتعلقة بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية، ووضع معايير لترتيبات اعتمادها لدى مؤتمرات الأمم المتحدة كما بسط إجراءات تقديم طلبات الحصول على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرر السماح للمنظمات غير الحكومية القطرية بتقديم طلبات العضوية وبمنح "المركز العام"، وهناك لجنة المنظمات غير الحكومية ومقرها نيويورك وهي لجنة دائمة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي،<sup>2</sup> تعد هي الجهة المختصة بشؤون المنظمات غير الحكومية والتأكد من أنها تحقق الشروط المتفق عليها، وتجتمع

<sup>1</sup> - نفس المرجع .

<sup>2</sup> - أحمد وافي، مرجع سابق، ص ص. 246، 247.

مرة كل سنتين. وهناك ثلاث مجموعات للمنظمات غير الحكومية هي:

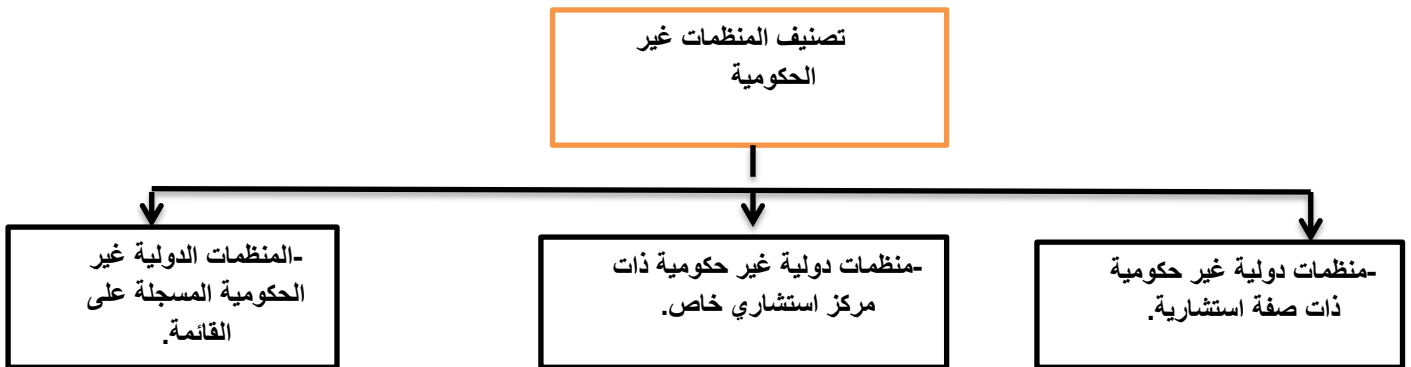
الأولى: تهتم بمعظم أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي ذات صفة استشارية.

الثانية: هي المنظمات المسجلة على القائمة، وهي منظمات يمكن أن تقدم أحيانا مساهمات مفيدة في أعمال المجلس أو في أعمال هيئاته الفردية.

الثالثة: هي المنظمات المسجلة على القائمة، وهي منظمات يمكن أن تقدم أحيانا مساهمات مفيدة في أعمال المجلس أو في أعمال هيئاته الفردية.

والمنظمات التي يمنحها المجلس مركزا استشاريا من الفئة الثانية بسبب اهتمامها، وهي المنظمات التي لها اهتمام دولي أصيل بهذه المسألة، ولا يقتصر اهتمامها على مصالح مجموعة معينة من الأشخاص أو على جنسية واحدة، أو على حالة في دولة أو مجموعة من الدول بذاتها، وهناك اهتمام خاص لطلبات المنظمات التي تشدد أهدافها على مكافحة الاستعمار والفصل العنصري، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما يمكن للمنظمات من الفئة الأولى أن تقترح على لجنة المجلس المعنية بالمنظمات غير الحكومية، أن ترجوا للجنة من الأمين العام إدراج بند ذي أهمية خاصة للمنظمة في جدول الأعمال المؤقت للمجلس، ويستطيع المجلس أو لجان الدورة التابعة له الاستماع إلى المنظمة من الفئة الثانية، وهكذا يمكن القول أن القانون الدولي لحقوق الإنسان، من خلال اعترافه بجملة من الحقوق للإنسان قد أسس الوجود القانوني للمنظمات الدولية غير الحكومية، وهو ما يعني أن مجالا من المجالات التي كانت من الاختصاص الداخلي للدول، قد أصبحت محلا لتدخل القانون الدولي العام بالتنظيم والحماية، وقد يتم تحقيق ذلك الهدف من خلال المنظمات الدولية غير الحكومية.<sup>1</sup>

شكل رقم 2: يوضح تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية



المصدر: إعداد الطلبة

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص. 247.

إذ يمكن القول أن المنظمات الدولية غير الحكومية هي منظمات المجتمع المدني العالمي، فهي تشكل امتداداً لمنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني، و تتسم بعدة سمات:

- أنها تهتم بالشؤون عبر القومية (أو عابرة للحدود الوطنية للدول).
- أنها تدير أنشطتها من خلال شبكات اتصال عبر القومية، كالبريد الإلكتروني ووسائل الاتصال الدولي الحديث.
- أن بنائها التنظيمي يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة، وأن كيائها العضوي يمتد ليشمل مواطنين من عدة دول، وأن نشاطها يقوم على أساس التضامن غير الوطني بين فئات معينة تجمعها مصالح مشتركة أو انتماءات واحدة .
- أنها تعمل على دعم القانون الدولي في شقه الإنساني، وتطوير حقوق الانسان في العلاقات الدولية، ومع استمرار القواعد القانونية الدولية في الحروب، على اعتبار الحرب أداة من أدوات السياسة الخارجية، تعمل المنظمات غير الحكومية، على ترقية مكانة القانون الدولي الإنساني ضمن منظومة القانون الدولي المعاصر.
- البحث في الوسائل والأساليب الكفيلة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة على اعتبار اتفاقية جنيف عام 1949 بمثابة تكملة وتطوير لقانون لاهاي عام 1914 حول الحرب، وهذا بهدف الوصول إلى نوع من الأخلاق العالمية تحدد من هو القاتل على الرغم من صعوبة عملية التحديد منذ الحرب العالمية الثانية بفعل تنوع الأطراف المشاركة في القتال وتوسيع مفهوم الحرب .<sup>1</sup>
- مطالبة المنظمات الدولية بتشكيل وإيفاد لجان تقصي الحقائق عند الضرورة، إلى الدول التي تقوم بانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان، وتصدر هذه اللجان مع انتهاء تحقيقاتها، تقرير حول حقيقة الوضع المعني دون أن يمس ذلك النظام القانوني لدولة المعنية أو تغييره، ولكنها تقوم بفضح الانتهاكات والممارسات غير القانونية .
- ممارسة الضغوط الدبلوماسية على الحكومة، من خلال الاجتماع بها أو التدخل لديها بشأن انتهاكات محددة، كخطوة أولى قبل الإقدام على نشر تقارير حول الانتهاكات.<sup>2</sup>
- يمكنها التدخل لدى بعض الهيئات القضائية في مجال حقوق الإنسان بصورة خاصة، وتتدخل بصفة ودية لكي تقدم للقضاء الناظر في القضية معلومات صحيحة ومثبتة، وهذا يختلف عن مشاركة المنظمات غير الحكومية بصفقتها مدعية، وهذه الإمكانية الأخيرة متاحة أمام اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان على الأقل عندما تستطيع المنظمة نفسها الادعاء أنها ضحية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص. 247، 248.

<sup>2</sup> - ليث زيدان، مرجع سابق، ص. 8.

<sup>3</sup> - أحمد وافي، مرجع سابق، ص. 249.

• نشر المعرفة والثقافة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإعداد الدراسات والأبحاث وتنظيم المؤتمرات ذات الصلة بحقوق الإنسان وكذلك متابعة الشكاوي لضحايا حقوق الإنسان مع العمل على تطوير منظومة حقوق الإنسان وآليات حمايتها، وتعليم حقوق الإنسان وترسيخها، في وعي ووجدان الفرد لتغدو جزء من التراث الثقافي للمجتمع.

وتقوم هذه المنظمات باستقاء معلوماتها حول انتهاك حقوق الإنسان من مصادر مختلفة: من الجرائد والمجلات، من أقوال عائلات الضحايا والسجناء، والهاربين، واللاجئين والمغتربين... إلخ، ولا بد من أن يكون مصدرها موثوقاً، ثم تقوم بتنظيمها وجمعها في الأرشيف، بحيث يمكن الرجوع إليها وقت الاستدلال بها على السوابق التي تلقي ضوء على سياسة حكومة من الحكومات، ونجد أبرز نمط لهذا النوع من المنظمات، التي لها اتصال مباشر مع حقوق الإنسان والدفاع عنها، منظمة العفو الدولية، المتخصصة في حماية والدفاع عن حقوق الإنسان على المستوى العالمي، وسنتطرق في المبحث الأخير لهذه المنظمة غير الحكومية.<sup>1</sup>

**المبحث الثالث : دور منظمة العفو الدولية في إدارة قضايا حقوق الإنسان:** تؤدي منظمة العفو الدولية دوراً هاماً في ترقية حقوق الإنسان سواء كان ذلك في زمن السلم أو زمن الحرب، وتعزز الحماية لها في وجه الانتهاكات التي تعاني منها الشعوب، محاولة بذلك الاستعلاء بحقوق الإنسان، والعمل على مناهضة أي اختراق في حق البشرية.

**المطلب الأول: منظمة العفو الدولية: النشأة والتطور:** هي منظمة غير حكومية، تعمل من أجل حماية حقوق الإنسان، وتصدر تقارير سنوية عن وضع حقوق الإنسان في مختلف بلدان العالم، تأسست منذ عام 1961 في لندن، وتعمل هذه المنظمة وفق ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، ولتعرف عليها أكثر سنتطرق لها :<sup>2</sup>

**الفرع الأول: نشأة منظمة العفو الدولية:** تعود البدايات الأولى لنشأة منظمة العفو الدولية Amnesty International Organisation " إلى عام 1961، حيث بادر أحد المحامين البريطانيين بيتر بينسون " Peter Benenson"، إثر سماعه بخبر اعتقال رجلين برتغاليين وسجنهما مدة أربع سنوات، بسبب تعبيرهما بكل حرية عن أفكارهما، وبدأت حملته من خلال نشر مقال له بعنوان "السجناء المنسيون" عام 1961، وكان هذا المقال بمثابة نداء من أجل كل الذين سجنوا بسبب التعبير عن آرائهم أو بسبب معتقداتهم أو جنسهم أو لونهم، وجمع المعلومات الخاصة بالسجناء والدعاية عنهم والاتصال بالحكومات

<sup>1</sup>-كارمن محمد حسين نشوان، مرجع سابق، ص47.

<sup>2</sup>- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "معجم مصطلحات حقوق الإنسان"، (مصر: (د. د. ن)، 2002)، ص.449.



المعنية بخصوصهم<sup>1</sup>، وهكذا بدأ المحامي البريطاني بتطبيق فكرته، وعمل مع صديق له يدعى "kiner"، وأدى هذا إلى نشر مقال "السجناء المنسيون" في صحيفة الأوبزرفر Observer في 28 ماي 1961، ونظرا لسعة انتشار هذه الصحيفة في تلك الفترة، كان لنشر هذا المقال أهمية كبيرة وأثر واسع حيث جلب انتباه الرأي العام إلى تلك الفئة المعذبة والمسجونة بسبب آراءها، التي تختلف عن آراء حكوماتها، وبين هذا المقال مقدار وحجم الضغوط والانتهاكات والقيود الممارسة على حرية المعارضة السياسية، لاسيما فيما يتعلق بالحق في المحاكمة العادلة وحق الحصول على اللجوء، وتحول المقال المنشور إلى إعلان من أجل العفو<sup>2</sup> Appel for Amnesty، وأدى هذا إلى نشأة المنظمة على أساس الاستقلال والحياد، وبعد إقرار نظامها الأساسي في 14 أكتوبر 1961، ومقر المنظمة في لندن، وهي تتدخل بصورة فردية للمطالبة بإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان، في مختلف الدول وهي مستقلة عن جميع الحكومات أو الانتماءات السياسية أو المعتقدات الدينية أو مصلحة اقتصادية، ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة<sup>3</sup>. وفي العام نفسه 1961 افتتح مقر صغير للحركة يضم مكتب ويتولى العمل فيه عدد من المتطوعين، وذلك في مكتب بينسون Benson في مبنى "ميتركورت" Mitrkort في لندن وأسس لثلاث شبكات تتولى كل مجموعة من مجموعات منظمة العفو الدولية متابعة حالات ثلاث سجناء من مناطق جغرافية وسياسية مختلفة عن تلك التي تنتمي إليها المجموعة، وذلك لتأكيد على حياد عمل المجموعة. وفي اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يوافق 10 ديسمبر 1961 أشعلت الشمعة الأولى لمنظمة العفو الدولية داخل كنيسة "سان مارتن إن ذافيلز The san Martin Mavlas" في لندن. وفي عام 1962 في جانفي، بدأ إيفاد أولى بعثات البحوث إلى غانا وأخرى إلى تشيكوسلوفاكيا في فيفري (بخصوص سجين الرأي الأسقف جوزيف بران Joseph brann) ثم بعثتان إلى البرتغال وألمانيا الشرقية<sup>4</sup>، وتأسس "صندوق سجناء الرأي" لتقديم إعانات للسجناء وعائلاتهم وشهد العام نشر أول تقرير سنوي للمنظمة، وتضمن تفاصيل عن 210 سجناء بالإضافة إلى 1200 حالة موثوقة في سجل سجناء الرأي. وعقد في بلجيكا اجتماع قرر بإنشاء منظمة دائمة تحمل اسم منظمة العفو الدولية، وفي 1963 أصبحت منظمة العفو الدولية تضم 350 مجموعة، وتبينت حالات 770 سجيناً وأطلق صراح 140 منهم، وفي عام 1964 حصلت المنظمة على الصفة الاستشارية لدى الأمم

<sup>1</sup>- David Kelleher and Manjima Bhattacharjya. The Amnesty International Journey : Women and Human Rights ,May 2013 ,p 02 .

<sup>2</sup>- أسماء مرايسي، "إدارة المنظمات غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان: دراسة حالة منظمة العفو الدولية"، رسالة

ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الإدارة الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2012، ص. 91.

<sup>3</sup>- تقرير منظمة العفو الدولية، "حملة من أجل العدالة الدولية"، نوفمبر 2011، ص، 03.

<sup>4</sup>- غانم بن حمد النجار، "منظمة العفو الدولية: نشأتها، أهدافها، اختصاصاتها"، محاضرة مقدمة في الحلقة العلمية، (نماذج من العدالة العربية والدولية)، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت، 2010، ص. 08، 09.

المتحدة وفي 1965 نشرت المنظمة أول تقاريرها عن أوضاع السجون في البرتغال وجنوب إفريقيا ورومانيا، ورعت قرارا في الأمم المتحدة رقم 149/62 بخصوص وقف العمل بعقوبة الإعدام بخصوص الجرائم السياسية، وفي جانفي 1969 حصلت المنظمة على الصفة الاستشارية لدى منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) التابعة للأمم المتحدة، وأسفرت جهودها على إطلاق صراح ألفين من سجناء الرأي. وفي عقد السبعينات بدأت المنظمة أول حملة عالمية من أجل إلغاء التعذيب وكان هذا في عام 1972، وفي عام 1973 وافق النظام الجديد في الشيلي على السماح لمنظمة العفو الدولية بتقصي الحقائق على الادعاءات الخاصة بوقوع انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، ووافقت الأمم المتحدة على قرار المنظمة الذي يدين التعذيب رسميا. وفي عقد الثمانينات تولى توماس هامر بيرغ Thomas Tammer Berg من السويد منصب الأمين العام للمنظمة، وفي عام 1983 أصدرت تقريرا خاصا عن عمليات الاغتيال السياسي على أيدي الحكومات وفي 1987 أصدرت المنظمة تقريرا يبين أن تطبيق عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية يتم بالتحيز العنصري والتعسف ويمثل انتهاكا للمواثيق الدولية. وفي عقد التسعينات تزايد عدد أعضاء المنظمة ليصل إلى 700 عضو في 150 دولة،<sup>1</sup> وفي عام 1994 بدأت حملات عالمية كبرى عن حقوق المرأة وحوادث الإخفاء وعمليات الاغتيال السياسي ووقف تجارة التعذيب، وفي عام 1997 تطالب بالحقوق الإنسانية للاجئين. ومنذ عام 2000 بدأت المنظمة "حملة مناهضة التعذيب الثالثة"، وفي 2002 كانت هناك حملة في روسيا الاتحادية للتصدي للانتهاكات التي ارتكبت والإفلات من العقاب، في 2003 تعاونت مع منظمة أوكس فام أو "شبكة التحرك الدولي" بخصوص الأسلحة الصغيرة في حملة عالمية تحت شعار "الحد من الأسلحة"، في 2004 بدأت المنظمة حملة عالمية تحت شعار "أوقفوا العنف ضد المرأة"، وفي 2007 ناشدت المنظمة حكومة السودان بحماية المدنيين في دارفور، ولدى المنظمة ما يقارب 7 مليون من الأعضاء والمؤيدين والمشاركين في أكثر من 150 بلدا وإقليما في أنحاء العالم، وفي 2009 قامت منظمة العفو الدولية بتطالب فيها بالكرامة والحقوق الاجتماعية وكذلك انتهاك الحقوق الثقافية.<sup>2</sup> وفي عام 2010 بينت الأعمال العنيفة لحركة طالبان من خلال الانتهاكات التي قامت بها، كما كشفت المنظمة عن وجود 112 دولة تمارس العنف ضد مواطنيها في عام 2013، وفي عام 2014 تحركت على وجه السرعة في إفريقيا من أجل نزع فتيل النزاعات العنيفة وحلها، والتي تهدد حقوق الإنسان في هذه المنطقة وإحلال السلام والعدالة، وفي عام 2015 حصيلة الأهداف الإنمائية للألفية .

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص. 09.

<sup>2</sup> - حركة حقوق الإنسان، متوفر على الرابط التالي: \_

<[www.anhri.net/rights/hrmovement,15:00;10/03/2015](http://www.anhri.net/rights/hrmovement,15:00;10/03/2015)>.

الفرع الثاني: أهداف منظمة العفو الدولية: وتتمثل أهداف منظمة العفو الدولية في:

- 1- السعي بغض النظر عن الاعتبارات السياسية، إلى الإفراج عن الأشخاص الذين يسجون أو يعتقلون أو تقيد حرياتهم لسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية.
  - 2- العمل بكل الوسائل المناسبة على مقاومة احتجاز سجناء الرأي (أي كافة الأشخاص الذين تقيد حرياتهم بالسجن، أو بالاعتقال لأسباب خاصة بانتمائهم أو أصلهم الوطني)، أو أي سجناء سياسيين دون تقديم للمحاكمة.
  - 3- العمل على إلغاء عقوبة الإعدام، أو مناهضة التعذيب أو غيرها من المعاملات القاسية أو العقوبات اللاإنسانية أو المهينة لسجناء أو غيرهم من الأشخاص المعتقلين .
  - 4- تشجيع منح العفو الذي يتعين أن يستفيد منه كل من توقع عليهم عقوبات مالية للحرية ومن بينهم سجناء الرأي.
  - 5- معارضة الانتهاكات الخطيرة لحقوق كل شخص وحرياته الأساسية، دون تمييز سواء لاعتبارات خاصة بالجنس أو الأصل الوطني أو العرق أو اللون أو اللغة.
  - 6- النظر في حالات اختفاء الأشخاص .
  - 7- تعزيز الوعي بحقوق الإنسان على المستويات كافة، والدعوة للتمسك بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتعظيم من شأنه .
- وتتمثل مصادر معلوماتها في:

- 1- الشكاوي المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والحرية الأساسية، والتي يتقدم بها ذو الشأن في الدول كافة، وكذلك الرسائل المبيّنة لتعرض الانتهاك في حقوق الإنسان .
- 2- وسائل الإعلام وما تنشره في الصحف والنشرات الحكومية .
- 3- ماترفعه إليها منظمات حقوق الإنسان الوطنية، وغيرها من الهيئات ذات الصلة كمنظمات المحامين.<sup>1</sup>
- 4- تقارير بعثات تقصي الحقائق التي ترسلها إلى المنظمة أو لجان مراقبة المحاكمات ونتائج مقابلة السجناء ومسؤولي الحكومات.

<sup>1</sup> - منير خوني، مرجع سابق، ص ص. 37، 38.

أما الوسائل التي تلجأ إليها المنظمات لتحقيق أهدافها فهي عديدة من بينها: العمل على تحسين ظروف احتجاز سجناء الرأي، والسجناء السياسيين، وتقديم المساعدات المالية وكذلك المساعدات القانونية، وتشجيع منح العفو العام، الذي يستفاد منه سجناء الرأي، تنظيم الحملات العالمية التي تهدف إلى التحسيس بقضية معينة، وهو ما جرى عام 1988 حيث قامت بحملات ضد الحكومة البريطانية بسبب انتهاك حقوق الإنسان في إيرلندا الشمالية.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: مبادئ منظمة العفو الدولية: وتتمثل في:

أ- يجسد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أهم مبادئ منظمة العفو الدولية، كونها المرجع الأساسي لعمل هذه المنظمة، وخاصة الأحكام التي تؤكد على الحقوق والحريات الأساسية التالية (المادة 03) لكل فرد الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية فيما حظرت (المادة 05) تعريض أي إنسان للتعذيب وللعقوبات القاسية، وأكدت (المادة 07) على المساواة بين الناس جميعا أمام القانون، وحظرت (المادة 09) اعتقال أي إنسان وحجزه أو نفيه تعسفا، الحق في المحاكمة العادلة (المادة 10)، وحرية التفكير والضمير والدين (المادة 18)، وحرية الرأي والتعبير (المادة 19).<sup>2</sup>

ب- الاستقلالية: فهي منظمة مستقلة، حيث لا تؤيد أو تعارض أي حكومة أو نظام سياسي، فهي تعنى بحماية حقوق الإنسان بغض النظر عن معتقدات الضحايا أو أي أيديولوجيات الحكومات.

ج- الصدق والموضوعية: حيث تركز على الوصول إلى الحقيقة كاملة بشأن الموضوع محل البحث وتحصر على الاعتماد على المعلومات الصحيحة دون الالتزام المسبق، سواء بما تعلنه الحكومات المعنية، أو الأشخاص الذين تعرضت حقوقهم وحياتهم إلى الانتهاك.

د- رفض مبدأ المقاطعة الذي يؤدي إلى العقوبات الجماعية، حيث يقوم عمل المنظمة على مبدأ رفض المقاطعة بأشكالها كافة، خاصة الاقتصادية والثقافية منها، باعتبار ذلك من شأنه أن يؤدي إلى فرض عقوبات جماعية على الشعوب والجماعات،<sup>3</sup> كما تقف المنظمة بشدة ضد عمليات نقل الأجهزة أو المعدات الخاصة بالقوات العسكرية أو بقوات الشرطة من دولة إلى دولة أخرى، وذلك بغرض استخدامها في اعتقال سجناء الرأي أو مباشرة أعمال التعذيب، أو لتنفيذ عقوبات الإعدام.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص. 37، 39.

<sup>2</sup> - أحمد جاد منصور، "ضمانات حماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي"، متوفر على الرابط التالي:

<[www.staralgeria.net/t4496-topiC](http://www.staralgeria.net/t4496-topiC)>، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12. 11:00.

<sup>3</sup> - منير خوني، مرجع سابق، ص. 40.

هـ- الاعتماد على مبدأ التمويل الذاتي :حيث تتمسك منظمة العفو الدولية بقواعد صارمة بشأن قبول التبرعات، بحيث لا تمس نزاهتها، أو تعرضها للخضوع للإرادة المتبرع أو تحد من حرية نشاطها، والقسط الأكبر من ميزانيتها يكمن في التبرعات الشخصية الصغيرة، واشتراكات الأعضاء، والأنشطة المحلية لجمع التبرعات ولا تسعى هذه المنظمة للحصول على أية أموال من الحكومات، ولا تقبل هذه الأموال تحت أي ظرف من الظروف.<sup>1</sup>

أجهزة منظمة العفو الدولية: يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة من الأجهزة التالية:

1- المجلس الدولي : يتكون من ممثلين لجميع الفروع الوطنية، وله مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة للمنظمة، يجتمع مرة كل عام، له حق سلطة تعديل القانون الذي ينظم عمل المنظمة، وكذلك انتخاب اللجنة التنفيذية الدولية، وينتخب المجلس الدولي الرئيس ونائبه، وتكون القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، وإذا تعادلت الأصوات يكون لرئيس المجلس الدولي الصوت المرجح .

2- اللجنة التنفيذية الدولية : وتكون هذه اللجنة مسؤولة عن اجتماعات المجلس الدولي لإدارة شؤون المنظمة، وعن تنفيذ قرارات المجلس الدولي، وتتكون هذه اللجنة من أمين الصندوق، وممثل عن موظفي الأمانة الدولية، وسبعة أعضاء نظاميين يكونون أعضاء في منظمة العفو الدولية، أو في أحد فروعها أو المجموعات المنتسبة إليها، وتعد اللجنة التنفيذية على الأقل كل عام في مكان من اختيارها .

3- الأمانة العامة :وهي الجهاز الإداري الذي يتولى أعمال المنظمة، بتوجيه من اللجنة التنفيذية الدولية، ويرأس الأمانة العامة أمين عام، تعينه اللجنة التنفيذية الدولية، يكون مسؤولاً عن إدارة شؤون المنظمة وعن تنفيذ قرارات المجلس الدولي .<sup>2</sup>

4- الفروع: تجيز المادة التاسعة من النظام الأساسي للمنظمة، إنشاء فروع لها في أي من بلدان العالم، وذلك بموافقة اللجنة التنفيذية الدولية للمنظمة، وتسجل هذه الفروع لدى الأمانة الدولية

<sup>1</sup> - منير خوني، مرجع سابق، صص 39-41.

<sup>2</sup> - عباس عبد الأمير إبراهيم العامري، "حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي"، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي،

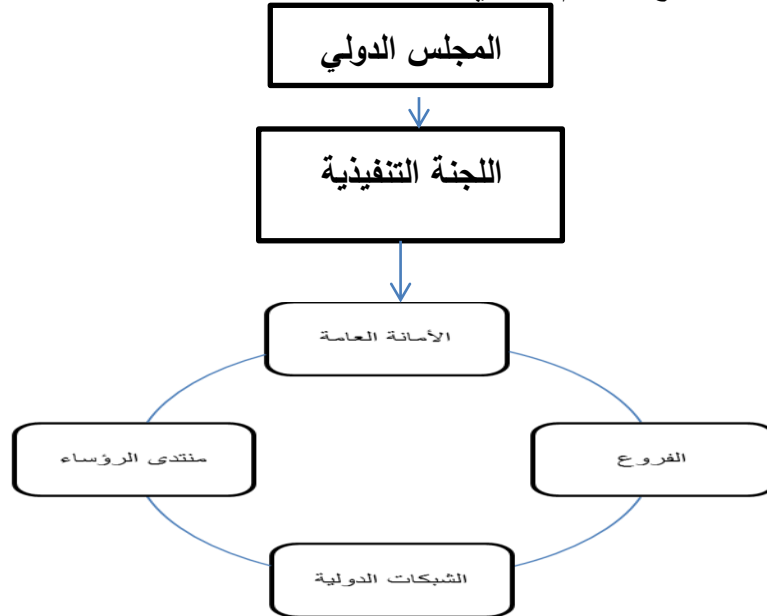
كلية القانون، جامعة بغداد، 2011، صص 177-187.

وتسدد رسماً سنوياً يحدده المجلس الدولي للمنظمة، وتمارس هذه الفروع أعمالها، وفقاً لقواعد العمل والتوجيهات التي يعتمدها المجلس الدولي.<sup>1</sup>

5- منتدى الرؤساء : ويقوم بإبداء المشورة وتقديم التوصيات إلى حركة منظمة العفو الدولية واللجنة التنفيذية الدولية، بشأن المسائل المتعلقة بقيادة منظمة العفو الدولية والقضايا الخلافية، وكذلك الإسهام في بناء قدرات رؤساء الفروع والهيئات، وغيرها من الهيئات التابعة لمنظمة العفو الدولية كما يعمل على إقامة علاقات بين الفروع والهيئات، وإفساح مجال مفتوح للحوار حول القضايا المشتركة، واتخاذ القرارات التي يفوضه بها المجلس الدولي. ويعمل منتدى الرؤساء وفقاً لنطاق صلاحيته التي اعتمدها منتدى الرؤساء بالتعاون مع اللجنة التنفيذية الدولية، أو التي يقرها المجلس الدولي في حالة الاختلاف.<sup>2</sup>

6- الشبكات الدولية : تنشئ هذه الشبكات من أجل تعزيز دور المنظمة أكثر، وتضم أعضاء في منظمة العفو الدولية في خمس فروع أو هيكل على الأقل، ولها صلاحيات في إطار القانون الأساسي والقيم التي تقوم عليها المنظمة، ولا بد لهذه اللجان من اعتراف من طرف اللجنة التنفيذية الدولية وأن تسجل لديها رسمياً.<sup>3</sup>

شكل رقم 03: شكل يوضح التنظيم الإداري لمنظمة العفو الدولية.



المصدر: إعداد الطلبة .

<sup>1</sup> - نفس المرجع .

<sup>2</sup> - أسماء مرايسي، مرجع سابق، ص.112.

<sup>3</sup> - نفس المرجع ، ص .113.

جدول يوضح أعضاء اللجنة التنفيذية الدولية لمنظمة العفو الدولية.

مدة الأمانة	الأمين العام	البلد
1968-1961	إريك بيكر	بريطانيا
1980-1968	مارتن إينالير	بريطانيا
1986-1980	توماس هامبرغ	السويد
1992-1986	إيان مارتن	بريطانيا
2001-1992	بيير ساني	السنغال
2010-2001	آيرين خان	بنغلاديش
2010-حتى الآن	سليل شيتي	الهند

المصدر: [www.amnesty.org](http://www.amnesty.org).

المطلب الثاني : أداء منظمة العفو الدولية في مجال حقوق الإنسان: تشكل منظمة العفو الدولية حجر الأساس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل مكان من العالم، فهي تثير وتؤثر في مناقشات وقرارات وإجراءات مختلفة في هيئات الأمم المتحدة، الخاصة باتفاقية حقوق الإنسان، والإجراءات الموضوعية، وتقدم لها معلومات حول أوضاع البلدان بشكل عام أو حالات محددة من شأنها أن تثمن جهودها في رصد الأوضاع، وتقديم المساعدات والتوصيات لهذه البلدان،<sup>1</sup> وهي تناضل من أجل احترام وحماية حقوق الإنسان، المعترف بها دولياً، وتتمثل رؤية منظمة العفو الدولية، في عالم يتمتع فيه كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرها من المعايير الدولية التي تخدمه. وسعياً لتحقيق هذه الرؤية تتمثل رسالة منظمة العفو الدولية في الاضطلاع بأبحاث وتحركات، تتمحور حول منع وقوع الانتهاكات الخطيرة للحق في السلامة الجسدية والعقلية، وفي حرية الضمير والتفكير وعدم التعرض للتمييز في إطار عملها لتعزيز حقوق الإنسان.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Daniel Kuthy and Vessela CHakrova ,Human Right NGOS :Amnesty International and Human Rights ,p.10.

<sup>2</sup> - ورشة عمل للتربية على حقوق الإنسان - للمنظمات غير الحكومية - : ترجمة الحقوق إلى واقع ملموس، متوفر على الرابط التالي: <https://www.Amnesty.org>، ص.08.

وتهدف منظمة العفو الدولية إلى ممارسة الضغط على الحكومات، لحملها على قبول تحمل هذه المسؤولية والعمل بموجبها، وتتبنى جميع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتعززها، إلا أن المنظمة لا تستطيع أن تولي القدر نفسه من الاهتمام بجميع انتهاكات حقوق الإنسان في عملها، ولهذا السبب تركز على وضع حد للانتهاكات الخطيرة. وقامت منظمة العفو الدولية مع مرور السنين، بتوسيع نطاق صلاحياتها، لتشمل انتهاكات حقوق الإنسان، التي ترتكب على أيدي هيئات غير حكومية وأفراد لا يمثلون الدولة (الفاعلون الذين لا يمثلون الدولة)،<sup>1</sup> وتعارض المنظمة الانتهاكات التي ترتكب على أيدي الجماعات المسلحة، التي تسيطر على منطقة معينة أو تعمل في معارضة الحكومات، من قبيل احتجاز الرهائن وعمليات القتل، وكذلك انتهاكات الحقوق الإنسانية للمدنيين إبان النزاعات المسلحة.

**الفرع الأول : نشاط منظمة العفو الدولية:** تسعى منظمة العفو الدولية إلى فضح انتهاكات حقوق الإنسان بدقة وسرعة ومثابرة، وتجري أبحاثها بشأن الحقائق المتعلقة بالحالات الفردية، وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان، ويتم الإعلان على نتائج هذه الأبحاث، مع وجود التعبئة لممارسة الضغوط الشعبية على الحكومات، وغيرها من الجهات كالجماعات المسلحة والمنظمات الحكومية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، من أجل وقف الانتهاكات، كما تحث الحكومات على مراعاة حكم القانون، والمصادقة على المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها<sup>2</sup> وظلت على مدار سنوات كثيرة ترسل مراقبين لرصد المحاكمات السياسية الهامة، حتى أصبح قبولهم لرصد المحاكمات سواء كانوا موفدين من حكومات أجنبية، أم من منظمات غير حكومية قاعدة قانونية بل وعرفا راسخا ومقبولا لدى المجتمع الدولي،<sup>3</sup> وتقوم المنظمة بطائفة واسعة من الأنشطة التعليمية لحقوق الإنسان، وتشجيع المنظمات الحكومية الدولية والأفراد، وجميع هيئات المجتمع على دعم حقوق الإنسان واحترامها، ومن الأنشطة الرئيسية لهذه المنظمة، إجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، والإعلان عنها والنضال لها، من أجل وضع حد لفئات محددة من الانتهاكات، وهي السجن السياسي، التعذيب والإعدام من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق صراح سجناء الرأي وتعزيز المحاكمات العادلة في القضايا السياسية.<sup>4</sup>

- إرسال مناشدات مباشرة إلى الحكومات وغيرها من الجهات المسؤولة، عن انتهاكات حقوق الإنسان يدعون فيها لاتخاذ إجراءات بشأن حالات معينة، وإدخال تغييرات في السياسات والممارسات.

<sup>1</sup> دليل منظمة العفو الدولية، ماي 2002، ص 6، 7. متوفر على الرابط التالي: <<https://www.Amnesty.org>>

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 07.

<sup>3</sup> دافيد فسبورت، "دليل المحاكمات العادلة"، منظمة العفو الدولية، كلية الحقوق، جامعة مينيسوتا، (الولايات المتحدة

الأمريكية، 2012)، ص 04.

<sup>4</sup> -Human Right, Agenda for Canada ,2005 ,p.7. <[www.amnesty.org](http://www.amnesty.org)>



- القيام بأنشطة لكسب تأييد حكومات بلدانهم، لاتخاذ إجراءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في بلدان أخرى، ولتعديل القوانين الوطنية والسياسات الممارسة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.<sup>1</sup>
- ممارسة الضغط على الجهات الفاعلة الأخرى مثل الشركات متعددة الجنسيات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- القيام بأنشطة لكسب تأييد المنظمات الحكومية الدولية، من قبيل الأمم المتحدة بغية جعل حقوق الإنسان بندا أساسيا في برامجها ومعايير لتنفيذها.<sup>2</sup>
- العمل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى من قبيل جماعات الحقوق، أو جماعات الدفاع عن المجتمعات المحلية أو الجمعيات المهنية، مثل منظمات الأطباء أو المعلمين وتوفير الدعم لنشطاء حقوق الإنسان.
- تقديم الدعم للضحايا وعائلاتهم، عن طريق تقديم مساعدات الإغاثة إلى سجناء الرأي وضحايا التعذيب من الأفراد.<sup>3</sup>
- دعم حقوق المواطنين الذين يعيشون في ظل حكومة قمعية، والضغط من أجل عدم التعرض لتمييز الأقليات العرقية واللاجئين.
- استعمال الدبلوماسية الهادئة، والعمل على فتح التحقيقات للمشاركة والتدقيق من قبل المجتمع المدني ومكافحة الإفلات من العقاب.<sup>4</sup>
- تسليط الضوء على القضايا المهمة، والتماس المسؤولين لتغيير تصرفاتهم، وتعمل منظمة العفو الدولية من خلال البيانات الصحفية ونشر حقوق الإنسان السنوية، محاولة بذلك تنقيف الجمهور بشأن قضايا حقوق الإنسان.
- المساءلة لضمان العمل الفعال حيث تنشط منظمة العفو الدولية للحصول على تقارير علنية من طرف المؤسسات الوطنية، والحصول على نتائجها لتكون بصورة واضحة أمام المجتمع.<sup>5</sup>
- المشاركة في محافل القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتواصل الفعال مع الحكومة لإحداث التغيير.

<sup>1</sup> - دليل منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص ص 7، 8.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 8.

<sup>3</sup> - دليل منظمة العفو الدولية، نفس المرجع، ص 08.

<sup>4</sup> - A Human Rights ,op.cit,p.8.

<sup>5</sup> - Daniel kuthy and vessal chakrova ,op.cit ,p.12.

- معرفة العوامل التي ساهمت في استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، واستعمال آليات التحقيق.
- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان بصفة دائمة، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تجاوب المؤسسات الوطنية مع منظمة العفو الدولية في حماية حقوق الإنسان وتقبل المعلومات من أي مصدر موثوق به.<sup>1</sup>

وقد أدت العولمة بمختلف مظاهرها الإيجابية والسلبية، وانتشار اقتصاد السوق وتركيز الثروة لدى قبضة الشركات متعددة الجنسيات، واستغلالها لمختلف الظروف دفعها إلى تجاوز معاناة الكثير من أجل تحقيق مصالحها، لكن منظمة العفو الدولية لم تبقى مكتوفة الأيدي أمام التحديات الجديدة لحقوق الإنسان، التي نشأت عن العولمة، واعترفت بالتجاهل النسبي للحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من جانب الحركة الدولية لحقوق الإنسان، واتخذت خطوات لمعالجة هذه الحقوق بصورة أكثر مباشرة في عملها، وفي عام 1997 أكد أعضاء المنظمة مجددا عزمهم على تعزيز جميع حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وقرروا النضال من أجل حقوق الإنسان في قطاع المال والأعمال، وفي سياسات الحكومات والمنظمات الدولية، في مجال المساعدات والتجارة والاستثمار، وفي عام 2001 قرروا تكثيف هذا العمل وتطويره، وساعد المنظمة في ذلك التقنية الحديثة والشبكات العالمية، ووسائل الإعلام التي استطاعت جعل هذه الأزمات حاضرة في الوعي العام، والوعي السياسي في شتى أنحاء العالم، من خلال التفكير الاستراتيجي. وأسهم عمل منظمة العفو الدولية بشأن ظاهرة الإفلات من العقاب، في حدوث تطورات كبرى في القانون الدولي، تتعلق بتقديم المسؤولين عن أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، وجرائم الحرب، إلى العدالة، ومن بين تلك التطورات اعتماد قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سنة 1998، كما أن المنظمة تناضل من أجل حماية الأشخاص المهجرين داخليا، أو الذين يصبحون لاجئين نتيجة للنزاعات المسلحة، وكذلك بالنسبة لشركات متعددة الجنسيات التي تسهم بأنشطتها، بشكل مباشر في وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها تلك التي تقوم بنقل المعدات العسكرية والأمنية، إلى بلدان فيها انتهاكات لحقوق الإنسان، وبموجب صلاحيات الأمين العام، يجوز لمنظمة العفو الدولية أن تدعم عملية مقاطعة شركة ما، عندما تكون متورطة في انتهاكات حقوق الإنسان، التي تقع ضمن صلاحيات منظمة العفو الدولية، مع وجود أدلة دامغة أو مدينة لوجود انتهاكات مرتكبة من طرف الشركات متعددة الجنسيات. وهي تندد بشدة الجرائم ضد الإنسانية معتمدة في ذلك على المادة السابعة من قانون روما الأساسي 1998 والذي يعرف الجرائم الإنسانية بأنها جزء من هجوم همجي واسع النطاق موجه ضد المدنيين: القتل العمد، الإبادة، الاسترقاق، التعذيب، وغيره من أشكال الحرمان الشديد للحرية،<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - National human rights institution, amnesty international recommendations for effective protection and promotion of human rights, 01october, 2001.

<sup>2</sup> - دليل منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص، 18.

مما يشكل انتهاكات للقواعد الأساسية للقانون الدولي، قمع أي جماعة لأسباب سياسية أو قومية أو عرقية أو ثقافية أو دينية أو جنسية، أو غيرها من الأسباب المعروفة، كذلك الاختفاء القسري للأشخاص وجريمة الفصل العنصري، ونجد منظمة العفو الدولية في مجال مواجهة الأزمات التي تتطلب منها مستوى رفيع للغاية، حيث يقرر الأمين العام للمنظمة، ما إذا كانت ستختار أسلوب المواجه السريعة، وذلك من خلال حشد جزء كبير من الطاقات على وجه السرعة من أجل مواجهة تلك الأوضاع، وعندما يتخذ قرار بإعلان حالة مواجهة الأزمة، يتم استخدام موظفين لتعزيز طاقات الأبحاث والحملات وتعبئة أعضاء منظمة العفو الدولية في شتى أنحاء العالم من أجل اتخاذ إجراءات لمواجهة حالة الطوارئ، وقد تمكنت في السنوات الأخيرة، من تفعيل مواجهة الأزمات فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا الوسطى، وفي كوسوفو وتيمور الشرقية و سيراليون، وهجمات 11 سبتمبر 2001، والأحداث الراهنة في سوريا. وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات من دون استثناء، باعتبارها تشكل انتهاكا للحق في الحياة، الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، وثمت أسباب قوية أخرى لإلغاء هذه العقوبة، ففي حالة وقوع خطأ لا يمكن الرجوع عنه وإصلاحه، وقد أعدم العديد من الأبرياء وهي عقوبة تستخدم بصورة غير متناسبة ضد الفقراء، وأفراد الأقليات العرقية والاثنية، وغالبا ما تستعمل كأداة للقمع السياسي، ولم يثبت أنها تشكل رادعا أكثر فاعلية للجريمة، وعندما بدأت المنظمة بمعارضة الإعدام لم يكن هناك أي صكوك دولية ملزمة تؤكد صراحة إلى إلغاء عقوبة الإعدام، ومنذ ذلك الحين وضعت ثلاث معاهدات دولية تنص على إلغاء عقوبة الإعدام وهي:

- البروتوكول السادس الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام الذي اعتمده مجلس أوروبا في عام 1983.

- البروتوكول الاختياري الثاني الملحق للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والذي اعتمده الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في عام 1989.

- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام الذي اعتمده الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في عام 1990.<sup>1</sup>

وفي القرن العشرين كانت هناك دول قليلة التي ألغت عقوبة الإعدام. واليوم بعد مرور زمن طويل، نجد أكثر من نصف بلدان العالم قد ألغى هذه العقوبة في القانون أو الممارسة، وعلى مدى العقد المنصرم بلغ متوسط عدد الدول التي ألغت عقوبة الإعدام في القانون وكان هناك أكثر من ثلاث دول سنويا، ويعكس هذا الاتجاه تزايد الوعي بأن ثمة عقوبات بديلة لعقوبة الإعدام.

<sup>1</sup>- دليل منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص ص. 18، 22.

وتدعو منظمة العفو الدولية جميع الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة لا لمنع التمييز الذي يمارسه مسؤولوها فحسب، وإنما أيضا الذي يمارسه الفاعلون الذي لا يمثلون الدولة، وتستطيع الدول أن تقوم بذلك عن طريق المصادقة على المعايير الدولية المناهضة للتمييز، من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري ضد المرأة، إذ لم تكن قد صادقت عليها بعد. وقامت منظمة العفو الدولية بتوسيع نطاق صلاحياتها لتشمل معارضة أشكال العنف الحادة ضد المرأة على أيدي الفاعلين الذين لا يمثلون الدولة، عندما تتقاعس الدولة عن أداء واجبها نحو توفير حماية فعالة للمرأة. وتؤكد على المبدأ القائل إن "حقوق المرأة هي حقوق الإنسان"،<sup>1</sup> مع أنه كان لاتفاقية القضاء على جميع التمييز ضد المرأة تأثير هائل على حياتها، وتشارك المنظمة في أداء الحملات العالمية لوقف العنف ضد المرأة وآثار الحروب عليها<sup>2</sup>.

وكشفت منظمة العفو الدولية، عن ارتفاع نسبة أحكام الإعدام إلى 28% في العالم مقارنة بسنوات الماضية من القرن العشرين، وتتصدر إيران قائمة الدول التي تصدر وتنفذ أحكام الإعدام خلال عام 2013، وحسب تقرير المنظمة تعود أسباب ارتفاع نسبة أحكام الإعدام في مختلف أنحاء العالم إلى القفزة في عدد الأحكام الصادرة في كل من مصر ونيجيريا اللتين شهدتا إصدار أحكاما جماعية بحق العشرات، وتم تنفيذ 607 أحكام بالإعدام في مختلف أنحاء العالم أي بتراجع 22% مقارنة بعام 2013، كما كشف تقرير المنظمة أن 08 بلدان من أصل 19 في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نفذت 491 حكما بالإعدام عام 2014 مقابل 06 دول فقط عام 2013.<sup>3</sup>

### جدول يوضح عدد الإعدامات في الشرق الأوسط لسنة 2014.

الدول	إيران	السعودية	العراق	اليمن	مصر	الأردن	فلسطين(حماس في غزة)	الإمارات
عدد الإعدامات(2014)	289	90	61	22	15	11	02	01

المصدر: [www.amnesty.org](http://www.amnesty.org)

وتعتمد منظمة العفو الدولية كغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية، على أساليب وآليات إدارية تساعدها في تجسيد أهدافها بشكل علمي، وقد تم اعتماد التخطيط الاستراتيجي وفقا للمادة 04 من القانون

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص. 22-27.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص ص. 27-29.

<sup>3</sup> - دور المنظمات الحقوقية الدولية بمجال حقوق الإنسان، متوفر على الرابط التالي: [www.Aljazeera.net](http://www.Aljazeera.net) < تاريخ

الاطلاع: 22/04/2015. 17:00.

الأساسي للمنظمة، وتوفر الخطة الاستراتيجية، الإطار الاستراتيجي المتعلق بالميزانية لعمل منظمة العفو الدولية، وتحديد أهداف العمل، إلى جانب التزامها بشأن ما ستقوم به، في الفترة التي تغطيها الخطة وكانت مدة الخطتين الأولى والثانية أربع سنوات، ووافق عليها اجماعا المجلس الدولي في ليوبليانا 1995 وغطت الفترة 1996-2000، وترويا 1999 وغطت الفترة 2000-2004 وفي عام 2001، أُجري عدد من المتغيرات في صلاحيات منظمة العفو الدولية، حيث وسعت وشملت طائفة أوسع من بانتهاكات حقوق الإنسان، فقد استبدلت تعريفات انتهاكات حقوق الإنسان ليحل محلها بيان لرؤية المنظمة ورسالتها وقيمها الأساسية، ثم جاءت الخطة الاستراتيجية 2004-2010 التي غطت مدة ست سنوات، حيث دعت إلى حماية حقوق الصحفيين، وقادت حملة عالمية ضد العنف على المرأة فترة النزاعات،<sup>1</sup> وتلتها الخطة الاستراتيجية 2010-2016، وهي تغطي نفس الفترة للخطة السابقة، حيث وضعت بناء على جهودها الدولية من خلال دراسات وتحليلات معمقة وعلنية، حيث تعمل على تحليل الاتجاهات الخارجية وقدرات المنظمة التنظيمية ونقاط قوتها وضعفها، والاستراتيجية الأخيرة التي سطرته المنظمة تمتد من 2010-2016، والتي تم صياغتها بعد شهور من عام 2008-2009، وتوصل المجلس الدولي للمنظمة في الاجتماع الذي عقد في 29 أوت - سبتمبر 2009 إلى وضع هذه الخطة، التي ساهم فيها كل من موظفي ومتطوعي المنظمة، والخبراء الخارجيين ونوقش فيها عدة قضايا منها: القضايا التنظيمية، والمالية، والسياسية للسنوات القادمة، كما تم انتخاب اللجنة التنفيذية الدولية على اعتبارها الهيئة التي تتخذ القرارات، وتم المصادقة على الخطة الاستراتيجية من طرف اللجنة التنفيذية، وبدأت المنظمة تطبيقاتها منذ أبريل 2010.

#### الفرع الثاني: التخطيط الاستراتيجي لمنظمة العفو الدولية: وتتمثل أهداف هذا المخطط في :

- تشجيع حملة حقوق الإنسان، وذلك من خلال إمكانية التشبيك والربط بشبكات جديدة في مختلف دول العالم، بين الأفراد الملتزمين والراغبين في تقديم يد العون. بناء شراكات استراتيجية بين أعضائها، وغيرهم في مجتمع حقوق الإنسان في المناطق التي تعرف انتهاكا لحقوق الإنسان، بشكل دائم لإعطاء معنى وحيوية جديدة للتضامن العالمي، وهذا يمكنها من جمع خبرة كافية وضرورية حتى تكون قوة دافعة لزيادة الفعالية .
- بناء شراكات عبر المستويات المختلفة، المحلية، الإقليمية والدولية، وكذلك دول شمال جنوب مع وجود تشكيلة واسعة من المؤثرين مثل الأمم المتحدة.<sup>2</sup>
- متابعة وتحقيق التغيير في حقوق الإنسان، وتمكين الناس الذين يعيشون في الفقر.

<sup>1</sup> - دليل منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، 44-45.

<sup>2</sup> - أسماء مرايسي، مرجع سابق، ص ص، 125، 127.

- قيامها بحملة فلنطالب بالكرامة العالمية، وصيانة وحماية حقوق المرأة.
- زيادة دخل المنظمة من أجل دعم عملها، لزيادة قدرتها على رفع الوعي والتثقيف من أجل تحقيق تغيير حقوق الإنسان في العالم.<sup>1</sup>

ومن خلال هذا نلاحظ أن منظمة العفو الدولية دائمة في تطوير جهودها حيث اعتمدت في البداية على خطط استراتيجية لمدة أربع سنوات لتصبح بذلك مدتها ست سنوات وكانت الخطة الأخيرة ذات امتداد واسع والمستسقة طوال جهودها والاستفادة من خبرتها متجاوزة بذلك اخفاقات هذه المنظمة ومعرفة التعامل معها، حيث استطاعت بذلك توصيل صوتها وتحويل بعض القضايا إلى قضايا أساسية في الخطابات السياسية كحقوق المرأة والإعدام وتوسيع نطاقها للاهتمام بقضايا جديدة من أجل تحقيق تغطية واسعة لحماية حقوق الإنسان، لتستمر بذلك منظمة العفو الدولية في تطوير جهودها من أجل مواصلة أداءها الفعال.

### خاتمة الفصل:

نتيجة ما حققته المنظمات الدولية غير الحكومية من انتشار على الصعيد الدولي، وهذا راجع إلى تعدد أوجه الأنشطة التي تقوم بها، وتزايد المشكلات التي تتصدى لها، حيث تعمل منظمة العفو الدولية من أجل تعزيز حقوق الإنسان، عن طريق بحوثها الدقيقة وعملها الحثيث، على جعل حقوق الإنسان مركز اهتمام دولي وعالمي وهذا من خلال ما حققته المنظمة بفضل الآليات التي اعتمدت عليها، ونجاحها في التعامل مع المجالات التي تعنى بها، وتعاضم أهميتها على الصعيد الدولي، كونها جسدت آلية رقابية فعالة على الدول، لتمكينها من معرفة التجاوز والاختراقات التي تقع على حقوق الإنسان، مبرزة بذلك أهميتها وقوتها بعيدا عن كل الضغوط والتأثيرات السياسية.

<sup>1</sup> -Strategic direction 2011-2016 ,amnesty international ,may 2001,on <http://www.bcoha.org>.

---

الخاتمة

---

• الخاتمة :

مع نهاية الحرب الباردة، وتفكك المنظومة السوفياتية، وتنامي البعد العالمي في العلاقات الدولية، التي شهدت تحولات كبيرة، خاصة في دور ومكانة الدولة، الذي أدى حقيقة إلى نشوء وضع جديد يتجاوز الدول، ويتعداه إلى نظام عالمي جديد يتطلب إدارة سياسية اقتصادية، واجتماعية ذات طبيعة تعددية، وعلاقات تشاركية فرضتها هذه التغيرات، في تركيبة النظام الدولي، وبهذا تنتقل الدولة من الطرف الرئيس في المعادلة، إلى شريك بجانب فاعلين آخرين في إدارة الشؤون الداخلية أو العالمية، وهو ما يؤكد بقائها كطرف مؤثر في المنظومة الدولية، غير أنه بفعل التغيرات الحاصلة، تراجعت إلى جانب ذلك أهمية الحدود، التي شكلت جوهر السيادة والأمن التقليديين للدولة، كفاعل مركزي في ظل هيمنتها، وبرزت بذلك فواعل أخرى، أدت إلى تقليص دور الدولة ولم تعد الدولة الفاعل المركزي في العلاقات الدولية، وأصبحت تضطلع بوظائف جديدة بحيث تنحصر مهمتها في القيام بالتسيير، وكذلك توجيه ومراقبة فواعل أخرى خصوصا فوق الدول كالمنظمات الدولية والحكومية والفواعل غير الدولانية العالمية كالمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، تعكس الوضعية الراهنة، التي تشهد تناميا متزايدا ومعقدا للتدفقات الاقتصادية والتفاعلات والحركات الدولية المختلفة، التي تنعكس بالأساس على مفهوم السيادة أمام عولمة الحركة، والذي عرف تراجعا شاملا وعميقا بمقدار تعددية الفواعل وصعودها في بنية متفاعلة في مختلف التحديات والرهانات، مبرزة بذلك أنماط أدوارها وحركيتها، حيث تؤدي المنظمات غير الحكومية دورا هاما إلى جانب الفواعل الدولية الأخرى في مختلف المجالات التي تنشط فيها، وأبرزت هذه التحولات زيادة قدرة وقوة المنظمات الدولية غير الحكومية وتطورها في الأداء الخدماتي الواسع لمختلف جوانب الحياة، مما أعطى مساحة أكبر لبروزها وتأثيرها.

و يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات هي :

- ✓ على الرغم من وجود بيئة ذات طبيعة تعددية، لاتزال الدولة صاحبة السلطة خاصة في السياسات الأمنية، (ذات الطبيعة العسكرية)، إذ تعتبر الفاعل الوحيد في الواقع الدولي، ولاتزال تمتلك الصلاحيات الكاملة كالإعلان عن الحروب وفرض العقوبات العسكرية التي هي من خاصتها.
- ✓ الإقرار فعلا بوجود فواعل أخرى مشاركة إلى جانب الدولة، في معالجة أو حل بعض القضايا التي تتطلب وجودها .
- ✓ وجود ديناميكية متسارعة من الأحداث والتغيرات في النظام الدولي، حيث أسهمت العولمة في إنتاج تنبؤات فكرية حول الدولة، بين سيناريوهات زوالها أو عودتها بوظائف جديدة، كتصورات مستقبلية.



## \*\*\* الخاتمة \*\*\*

- ✓ أصبحت المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات تلعب دورا محوريا مع السلطات المركزية للدولة في صناعة القرار العالمي، والاشتراك في بعض الجوانب مما يتطلب أو يستوجب عمل جماعي.
  - ✓ تنامي أدوار جديدة لفواعل جدد، مثل الحركات العابرة أو المتخطية للحدود الوطنية بوصفها أطرافا غير شرعية، التي كانت وليدة لحركة العولمة المتسارعة، مما شكل مصادر تهديد جديدة .
  - ✓ على الرغم من تراجع كفة الدولة، في ظل بروز الفاعلين الجدد في الساحة العالمية (المجتمع المدني العالمي والشركات المتعددة الجنسيات) إلى أنها تبقى المرجح الوحيد لتصدي للأزمات العالمية .
  - ✓ وجود طابع تشاركي عالمي في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، سمح بصناعة قرار جماعي، تسهم فيها هذه الفواعل المتنوعة وفي مختلف المستويات.
  - ✓ حاجة الدول للأدوار الجديدة لهذه الفواعل الجديدة، كالشركات متعددة الجنسيات من خلال توصياتها في ظل عجزها عن تلبية الحاجات الضرورية للشعوب.
  - ✓ نتيجة التحولات العالمية التي شهدتها الساحة العالمية، فرض عليها وجود طبيعة جديدة من التهديدات العالمية، هذا ما مكنها من تجاوز الطرح التقليدي القائم على محورية الدولة كلاعب الأساس في إدارة هذه القضايا والتهديدات ذات الموجة الجديدة.
  - ✓ لقد سمحت القدرات التي جندتها المنظمات غير الحكومية، بلعب دور فعّال جنبا إلى جنب الفواعل الدولية الأخرى، في مختلف القضايا خاصة في تلبية المطالب والاحتياجات التي لم تستطع الدولة إتمامها.
  - ✓ دور المنظمات غير الحكومية في تكريس مختلف الوسائل والآليات لحماية حقوق الإنسان، حثّ الحكومات الوطنية على إبداء خطوات المبادرة، من خلال التوقيع على الاتفاقيات التي تخص حماية حقوق الإنسان.
  - ✓ إن تزايد دور المنظمات غير الحكومية، قد مكن منظمة العفو الدولية من الاطلاع بدور فعّال واحترافي في تعزيز حقوق الإنسان.
  - ✓ تعدد خدمات ومجالات تدخل منظمة العفو الدولية ساهم في تفعيل الآليات الدولي في حماية حقوق الإنسان، وجعلها كنوع من الآليات الرقابية ضد انتهاك حقوق الإنسان في العالم.
  - ✓ تصدّي منظمة العفو الدولية لمختلف الانتهاكات التي تعرفها حقوق الإنسان (النزاعات الإثنية والاضطهاد العرقية).
- على الرغم من التحديات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية، إلا أننا نجدها تلعب دورا فعّال منحها مكانة على الساحة الدولية، وأصبحت من الفواعل البارزة من خلال مشاركتها على المستوى العالمي لتحقيق التعاون الدولي من أجل رسم مسار جديد في العلاقات الدولية المعاص

## \*\*\* قائمة المراجع \*\*\*

### المصادر والمراجع :

#### أ- باللغة العربية:

#### الموسوعات :

1- قنديل أماني، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

#### المعاجم:

1- عبد الكافي عبد الفتاح إسماعيل، معجم مصطلحات حقوق الإنسان، مصر، (د. د. ن)، 2002.

#### الكتب :

1- أبو عامر علاء، العلاقات الدولية : الظاهرة والعلم الدبلوماسية الاستراتيجية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.

2- إيببرلي دون، نهوض المجتمع المدني العالم، تر: فؤاد الحي، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2011.

3- بسيوني محمد شريف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا، مصر: دار الشروق، 2004.

4- بشير شريف يوسف، المنظمات غير الحكومية بين القانون الدولي والوطني، الأردن: دار البداية، 2013.

5- البشري محمد الأمين، الفساد والجريمة المنظمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.

6- البريزان محمد جهاد، الجريمة المنظمة: دراسة تحليلية، عمان: دار الثقافة، 2010.

7- بيليس جون وسميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2004.

8- جندي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

## \*\*\* قائمة المراجع \*\*\*

- 9- الجويلي سعيد سالم ، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، القاهرة ، دار النهضة العربية،2003 .
- 10- حداد ريمون، العلاقات الدولية: النظرية والأشخاص، نظام أم فوضى في ظل العولمة، ط2،بيروت: دار الحقيقة،(د.س.ن).
- 11- الحماوي محمد جاسم محمد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، مصر: دار الجامعة الجديدة،2013.
- 12- داوود يوسف وكوركيس، الجريمة المنظمة، عمان: الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع،2001.
- 13- دورتي جيمس و بالسغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، الأردن : مركز أحمد ياسين ، 1995.
- 14- السعدي إبراهيم نعمت وسام، المنظمات الدولية غير الحكومية: دراسة مستقبلية في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر، مصر: دار شتات للنشر والبرمجيات،2012
- 15- السعيد محمد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، (د،د،ن):الكويت، 1986.
- 16- السيد عادل حسين ، طبيعة عمليات غسل الأموال وعلاقتها بتجارة المخدرات، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2007.
- 17- صوفان عاكف يوسف ،المنظمات الإقليمية والدولية\_،القاهرة : دار الأحمدي للنشر ،2003.
- 18- عبد الحي وليد، أفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان: دارالشروق،2002.
- 19- عجاج قاسم، العالمية والعولمة: نحو عالمية وتعددية انسانية، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي،2005.
- 20- العرابي عبد القادر عبد الله ،المخدرات والعولمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2007.
- 21- غريفيتش مارتين و أوكلاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر : مركز الخليج للأبحاث، دبي ،2008.

## \*\*\* قائمة المراجع \*\*\*

- 22- علوان عبد الكريم ،الوسيط في القانون الدولي : حقوق الإنسان ،الأردن :دار الثقافة للنشر والتوزيع،2004.
- 23- عيد محمد فتحي ، واقع الارهاب في الوطن العربي ، الرياض: مركز الدراسات و البحوث، 1999.
- 24- غضبان مبروك، المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
- 25- فرج أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.
- 26- فلاديمير لنين، الدولة والثورة، تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة، تر: دار المعرفة والحياة، ط2، موسكو: دار المعرفة والحياة، 1918.
- 27- قيراط محمد مسعود، الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقارنة اعلامية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
- 28- كليف توفى، عصر الثورة الماركسية في الألفية الجديدة، تر: أشرف عمر، (د ب ن): مركز الدراسات الاستشرافية، (د. س. ن).
- 29- ماندل أرنست، النظرية الماركسية في الدولة، تر: بشير السباعي، (د. ب. ن): دار الحياة للنشر، 1969.
- 30- مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.
- 31- مصباح عبد الله زايد ، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ليبيا: دار الأرواد، 2002.
- 32- مظلوم محمد جمال، التجارة غير المشروعة للسلاح والإرهاب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013.
- 33- ميكيافيلي نيقولا، الأمير، تر: حماد خيري، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر، 1991.

المذكرات :

## \*\*\* قائمة المراجع \*\*\*

- 1- براج السعيد ، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان"، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 .
- 2- بن جازية يوسف الزين ، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود وأطر التعاون الدولي لمكافحتها"، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2008.
- 3- بوروي عبد اللطيف، "تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 .
- 4- جدو فؤاد، "دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية- أنموذج منظمة أطباء بلا حدود"-، رسالة، ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص سياسة، مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.
- 5- حشاني فاطمة الزهراء، "النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الإتجاهات النظرية الجديدة"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008 .
- 6- خوني منير، "دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني"، رسالة ماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 01، الجزائر، 2011.
- 7- رزق حسن عبدو، "النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، 2010.
- 8- شريفي الشريف، " المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الانسان في الجزائر"، مذكرة ماجستير في القانون كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2007 .
- 9- عاشوري عبد الله، "فواعل السياسة العالمية العامة وانعكاساتها على دور الدولة بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص :إدارة دولية، جامعة باتنة، 2013.
- 10- العامري عباس عبد الأمير إبراهيم، "حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي"، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، كلية القانون، جامعة بغداد، 2011 .
- 11- غزال أحمد، "أثر العولمة على الدولة القومية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2008 .
- 12- غزلاني و داد ، "العولمة والإرهاب بين آلية التفكيك والتركيب"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.
- 13- قسوم سليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن" رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010 .

## \*\*\* قائمة المراجع \*\*\*

- 14- كرازدي اسماعيل، "العولمة و السيادة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003.
- 15- لوصيف السعيد، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.
- 16- مدوني على، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2013 .
- 17- معمري خالد، "التنظيم في الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.
- 18- مغيلي مليكة، "الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول"، رسالة ماستر في الحقوق فرع إدارة الأعمال، جامعة خميس مليانة، باتنة، 2014 .
- 19- مريسي أسماء، "إدارة المنظمات غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان: دراسة حالة منظمة العفو الدولية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الإدارة الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2012.
- 20- نشوان محمود كارم حسين، "آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان -دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير في القانون الدولي العام، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.
- 21- وافي أحمد، "الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة"، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر. 2010 .

### المراجع الإلكترونية :

#### 1/المقالات :

- 1- الربيعي محمد، "دور المجتمع المدني في تنمية ثقافة المجتمع"، مقالة متوفر على الرابط التالي: [www.ahwar.se/article.asp?aid=155590.10/04/2015](http://www.ahwar.se/article.asp?aid=155590.10/04/2015).
- 2- باندير هيلاري -أفليس، "المنظمات غير الحكومية"، مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية: الولايات المتحدة الأمريكية، 2012.
- 3- تاكايوكي يامامورا، " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، (ترجمة: عادل زقاغ).متوفر على الرابط التالي: <http://iraggreatforum.com/montada-f5/topic-1-232.html> .
- 4- ستيفن م. وولت، "العلاقات الدولية : عالم واحد و نظريات متعددة"، تر : عادل زقاغ و زيدان زياني. متوفر على الرابط التالي: <http://www.giocities.com/adelzeggagh/ir.html>

## \*\*\* قائمة المراجع \*\*\*

### 2/المجلات :

- 1- أحمد عباس عبد الله أحمد محمد جاسم، " دور الشركات المتعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي"، في مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد التاسع والعشرون، 2010.
  - 2-الدينار سعد ، "الشركات المتعددة الجنسيات"، في مجلة السياسة الدولية، العدد 320، 2011، متوفر علي الرابط التالي: [http:// www.siyassa.org.eg/news/4953](http://www.siyassa.org.eg/news/4953) .: تاريخ الاطلاع: 2015/03/09.
  - 3- النوبضي عبد العزيز، " المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان"، منشورات في المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية سلسلة " مواضيع الساعة"، 2001.
  - 4-العتيبي عبد الله بن جبر " العولمة و السيادة الدولة الوطنية" ،في المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة الملك سعود ،الرياض.
  - 5-بازغ عبد الصمد ،" بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة"، في مجلة الحوار المتمدن، العدد 3725، تاريخ الاطلاع: 2015/01/15.
  - 6-بواطنة أنس حسين ، "العولمة والدولة: انهيارها ام تغيير في وظائفها"، في مجلة الحوار المتمدن-العدد: 3097، 2010، ص.3. تاريخ الاطلاع: 2015/01/15.
  - 7-زيدك الطاهر ورزق الله العربي بن مهدي، العولمة وتقويض مبدأ السيادة، في مجلة الباحث، العدد الرابع، متوفر على الرابط التالي: <http://rcweb.ludld.net/rc2/4>
  - 8- عباس أحمد ومحمد أحمد ، "دور الشركات المتعدد الجنسيات في الإقتصاد العالمي"، في مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد التاسع والعشرون، 2012 .
  - 9- عبد العزيز أحمد وآخرون، "الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، في مجلة الادارة والاقتصاد، العدد، 2010.
  - 10-مندل روبرت ، عرض: عمار رضوي، "شروط التعاون: جدل العلاقة بين الفاعلين المسلحين من غير الدول واستقرار الدولة"، في مجلة السياسة الدولية، متوفر على الرابط التالي: [www.siyassa.org.eg/nons\\_content/4/3441/](http://www.siyassa.org.eg/nons_content/4/3441/) تاريخ الاطلاع: 2015/03/03.
- ### 3/المواقع الإلكترونية:
- 1-أبو زاهر نادية ، المجتمع المدني وأثر العولمة عليه، في مجلة الحوار المتمدن، العدد: 2576 - 2009، متوفر على الرابط التالي: [www.alehare.org/debatt\\_show.art.asp?aid:16473](http://www.alehare.org/debatt_show.art.asp?aid:16473) تاريخ الإطلاع 2015/03/01

## \*\*\* قائمة المراجع \*\*\*

- 2 الرفاعي سلطان، السلام الديمقراطي : المنظور الليبرالي البنيوي، مجلة الحوار، العدد،166،2006،متوفر على الرابط التالي :  
www.alheware.org/debat/show.arr.asp?aid=74432 22-02-2015 /15:44
- 3-حنفي خالد علي، ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول، الأهرام الدولي، 2015. متوفر على الرابط التالي: 7520 : 978732feid : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?serial : تاريخ الإطلاع: 2015/03/05.
- 4- زيدان ليث، المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان، في الحوار المتمدن-العدد: 2007،1952. متوفر على الرابط التالي.:1952. www.alhehar.org/search/dearch/asp?nr= تاريخ الإطلاع: 2015/04/25. الساعة: 14:00.
- 5- عصام حسن، إعداد التقارير والقواعد المنهجية. متوفر على الرابط التالي: http://www.aproarab.org/Down/warsha. تاريخ الإطلاع: 2015/05/12. الساعة: 10:30 .
- 6-فرغلي هارون، تأثير العولمة على الإرهاب، الموقع الشخصي للباحث، 2007، تاريخ الإطلاع 20.04.2015. متوفر على الرابط التالي:  
<http://haronforghli.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D9%85>
- 7-المدين سعيد، العولمة والدولة القومية، متوفر على الرابط التالي:-[www.aljabriabed.net/n59](http://www.aljabriabed.net/n59) 15/02/2015.60-05mutadyn.(2)htm
- 8-ياسر صالح ، "المجتمع المدني والديمقراطية"، متوفر على الرابط التالي: [http://hamadouche\\_riad.yolisite.com.php](http://hamadouche_riad.yolisite.com.php). تاريخ الاطلاع:2015/03/17.
- 9-النيص كمال، "ظاهرة الإرهاب( المفهوم، و الاسباب ،و الدوافع)"، في الحوار المتمدن،-العدد: 3419 - 2011 / 7 / 7،متوفر على الرابط التالي:[www.ahwar.org/debut/showart\\_sp?aid=](http://www.ahwar.org/debut/showart_sp?aid=)
- 10-لكريتي إدريس، "التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير: العولمة وتطورات العالم المعاصر"، في الحوار المتمدن،العدد600،متوفر على الرابط التالي [www.ahwar.org/debut/showart\\_sp?aid=69075](http://www.ahwar.org/debut/showart_sp?aid=69075).08/03/2015:
- 11-منصور أحمد جاد، "ضمانات حماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي"، متوفر على الرابط التالي [www.staralgeria.net/t4496-topic](http://www.staralgeria.net/t4496-topic)



## \*\*\* قائمة المراجع \*\*\*

- 12- نصير كاظم عبود، "الارهاب في العراق"، متوفر على الرابط التالي: [www.iawww.com/reserch](http://www.iawww.com/reserch): 56-41-120-08-2014-981-stadues تاريخ الاطلاع: 04/14/2015.
- 13- ياسر صالح ، "المجتمع المدني والديمقراطية"، مقال متوفر على الرابط التالي: <http://hamadouche.riad.yolisite.com.php>.
- 14- واقع التنظيمات الإرهابية وانتشارها، متوفر على الرابط التالي: [www.mogatil.com/open.shave/behoth/siasia/erhab/secdi/doccv.htm](http://www.mogatil.com/open.shave/behoth/siasia/erhab/secdi/doccv.htm). تاريخ الاطلاع: 2015/02/11.
- 15- انتشار الهجمات الارهابية في أنحاء العالم على الرابط التالي: [arabic.china.org.en/Txt/2014-05-08/content-324874.html](http://arabic.china.org.en/Txt/2014-05-08/content-324874.html). تاريخ الاطلاع: 2015/04/14.
- 16- حركة حقوق الإنسان، متوفر على الرابط التالي: [www.anhri.net/rights/hrmovement](http://www.anhri.net/rights/hrmovement), 15:00, 10/03/2015.
- 17- دور المنظمات الحقوقية الدولية بمجال حقوق الإنسان، متوفر على الرابط التالي: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net): تاريخ الاطلاع: 2015/04/22. 17:00.
- 18- [www.amnesty.org](http://www.amnesty.org).

### المحاضرات :

- 1- النجار بن حمد غانم، "منظمة العفو الدولية: نشأتها، أهدافها، اختصاصاتها"، محاضرة مقدمة في الحلقة العلمية، (نماذج من العدالة العربية والدولية)، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت، 2010.

### الملتقيات :

- 1- إمام شهرزاد ، "الفواعل العنيفون من غير الدول: دراسة مفاهيمية نظرية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالم، 2013.
- 2- جندلي عبد الناصر، "الإتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والإقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"، مداخلة في جامعة الحاج لخضر باتنة.
- 3- جمال منصر، "التحولات السياسية وانعكاساتها على دور الدولة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في عصر العولمة " مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، يومي 17/16 ديسمبر، جامعة الشلف، 2008.

### التقارير :

## \*\*\* قائمة المراجع \*\*\*

1- تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، 2013.

2- تقرير منظمة العفو الدولية، "حملة من أجل العدالة الدولية"، نوفمبر 2011.

3- تقرير منظمة العفو الدولية، سنة 1997.

4- ورشة عمل للتربية على حقوق الإنسان - للمنظمات غير الحكومية -: ترجمة الحقوق إلى واقع ملموس. على الرابط التالي . <https://www.amnesty.org>

5- دليل منظمة العفو الدولية، ماي 2002. متوفر على الرابط التالي : <https://www.amnesty.org>

6- دافيد فسبورت، دليل المحاكمات العادلة، منظمة العفو الدولية، كلية الحقوق، جامعة مينيسوتا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012.

7- فتحة بيلاوي، "حقوق الانسان والصحة"، في سلسلة منشورات حقوق الانسان، العدد رقم 05، سبتمبر 2010.

ب-باللغة الأجنبية :

- In English Language :

### **Books :**

1- Burchul Scott et al, **theories of international Relations**, (New York :Palgrave Macmillan), 2005.

- En langue Française :

### **Source :**

1- Larousse Bards, le petit Larousse, 1998 .

### **Livres :**

1-Delcourt Barbara, **théories de la sécurité**, (Poli 401-4 2ème cycle en science politiques, relations internationales, 2007 .

2-Griffiths Martin et all, **Fifty Key thinkers in International Relations 2** , USA and Canada : Rout ledge, 2009.

## \*\*\* قائمة المراجع \*\*\*

---

### **Articles :**

- 1-Bitlivala Srilitha," Grassroots Movement is transnational actor: Implication for Global society, International journal of voluntary and nonprofit organization, Desember,2002.
- 2- Claude E. Welch, jr. Protecting Human Rights in Africa: Roles and Strategies of Nongovernmental Organization, Pensylvania : acid free paper.
- 3-James W.slg walker and anal Andrew s,"Critical Mass the emergence of global civil society",Canada : the center for international governance innovation,2007.
- 4- Joset Rey délove. Le robert quotidien, 1996.
- 5-Kelleher David and minima Bhattacharya, The Amnesty international journey :women and Human rights ,May 2013 .
- 6-Human Right, Agenda for Canada ,2005 . www.amnesty.org.
- 7-Kuthy Daniel and Vessela CHakrova ,Human right NGOS :Amnesty International and Human rights .
- 8-Krieger Joel, the Oxford comparison to politics of the world, (New York, oxford university press 1993.
- 9-National human rights institution, amnesty international recommendations for effective protection and promotion of human right, 01october ,2001.
- 10- Paul Wilkinson , Three questions on terrorism in Government and Opposition, Vol, N°03,1973.
- 11-Strategic direction2011-2016 ,amnesty international ,may 2001.
- 12- Stratton Treo in , power failure :”the diffusion of state power in international relation” infinity journal 1/2008.
- 13-Schulte Jan Art,"Global civil society: changing the word?” ,csgr working paper,May,1999.
- 14-Yaziji Michal and Jonathan Doh ,NGOS and Corporation :conflict and collaboration ,New york :Cambridge University press,2009.
- 15-Wiletts Peter, Non -governmental organizations in world politics, Ney York: Rutledge, 2011.

• الفهرس.

<u>الصفحة ص/ص</u>	<u>فهرس الموضوعات</u>
6،1.....	مقدمة.....
8.....	الفصل الأول: من السلسسة الدولية إلى السلسسة العالمية.....
9.....	المبحد الأول :سلسسات مركزية و تراجع دور الدولة القومية.....
12-9.....	المطلب الأول: الواقعية و دور الدولة المحوري.....
11-10.....	الفرع الأول: تحديد الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية.....
12-11.....	الفرع الثاني: المفاهيم المركزية للنظرية الواقعية.....
18-12.....	المطلب الثاني: اللبرالية و الطرح التشاركي.....
21-18.....	المطلب الثالث: الماركسية و الخلط بين الدولاتية و التشاركية.....
19.....	الفرع الأول: الدولة أداة لاستثمار الطبقة المظلومة.....
20-19.....	الفرع الثاني : الثورة العنيفة و اضمحلال الدولة.....
21-20.....	الفرع الثالث : الدولة البورجوازية الحديثة.....
21.....	الفرع الرابع: الدولة الحديثة الشكل الجديد للدولة البورجوازية.....
26-21.....	المطلب الرابع: أطروحات البنائية حول الدولة.....
24-23.....	الفرع الأول: مشكلة الفاعل و البنية.....
25-24.....	الفرع الثاني: أهمية الهوية ، الأفكار و المصلحة.....
26-25.....	الفرع الثالث: صور البنائية.....
27.....	المبحد الثاني : تأثير طبيعة و تداعيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة على دور الدولة.....

- المطلب الأول: واقع الدولة الوطنية ضمن حركية العولمة ..... 27-31.
- الفرع الأول : نظام وستفاليا و سيادة الدولة القومية ..... 28.
- الفرع الثاني: الدولة القومية وما بعد نظام وستفاليا ..... 28-31.
- المطلب الثاني: مضامين الأدوار الجديدة للدولة في ظل قوة الفواعل الأخرى ..... 31-38.
- الفرع الأول: التطور الوظيفي للدولة ..... 31-33.
- الفرع الثاني: تغير وظيفة الدولة ..... 34-35.
- الفرع الثالث: الدولة: واقع جديد وأدوار جديدة ..... 35-38.
- الفصل الثاني: تعددية الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية ..... 40.
- المبحث الأول : التوزيع الجديد للفواعل غير الدولاتية ..... 41.
- المطلب الأول :المجتمع المدني العالمي والشركات المتعددة الجنسيات ..... 41-51.
- الفرع الأول: المجتمع المدني العالمي ..... 41-44.
- الفرع الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات ..... 44-51.
- المطلب الثاني: الفواعل غير الشرعية بوصفها أطرافا في السياسة الدولية ..... 51-59.
- الفرع الأول:الجريمة المنظمة ..... 52-55.
- الفرع الثاني: الإرهاب ..... 55-59.
- المبحث الثاني: تعاظم دور الفواعل غير الدولاتية بعد الحرب الباردة ..... 60.
- المطلب الأول:الأدوار الوظيفية الجديدة لهذه الفواعل ..... 60-63.
- المطلب الثاني: مظاهر تأثير الفواعل غير الدولاتية ..... 63-70.
- الفصل الثالث: المنظمات غير الحكومية كفاعل غير دولاتي في العلاقات الدولية ..... 72.

المبحث الأول : مقارنة مفاهيمية للمنظمات غير الحكومية	73.....
المطلب الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية	66-69 .....
المطلب الثاني: أهم خصائص المنظمات غير الحكومية	76-73 .....
الفرع الأول:بنية المنظمات غير الحكومية	77-76 .....
الفرع الثاني:أنواع المنظمات غير الحكومية	81-77 .....
المبحث الثاني : دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان	86-82 .....
المطلب الأول : أهم الآليات الدولية في إدارة المنظمات غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان	82.....
الفرع الأول:تقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في البلدان	83-82 .....
الفرع الثاني:لجان تقصي الحقائق	84-83 .....
الفرع الثالث:الضغط الإعلامي	84.....
المطلب الثاني : جهود المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان	91-87 .....
المبحث الثالث: دور منظمة العفو الدولية في إدارة قضايا حقوق الإنسان	91.....
المطلب الأول:نشأة وتطور منظمة العفو الدولية	91.....
الفرع الأول:نشأة منظمة العفو الدولية	94-91 .....
الفرع الثاني: أهداف منظمة العفو الدولية	95-94 .....
الفرع الثالث:مبادئ منظمة العفو الدولية	98-95 .....
المطلب الثاني: أداء منظمة العفو الدولية في حماية حقوق الإنسان	105-98.....
الخاتمة	108.....
قائمة المراجع	110.....

فهرس المواضسع ..... 111

فهرس الجداول والأشكال ..... 114

الملخص.

• فهرس الجداول والأشكال.

شكلكرقم 01	يوضح أهم أنواع المنظمات غير الحكومية	ص 80.
شكلكرقم 02	يوضح تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية	ص 83.
شكل رقم 03	يوضح التنظيم الإداري لمنظمة العفو الدولية	ص 93.
جدول رقم 1	يوضح أعضاء اللجنة التنفيذية الدولية لمنظمة العفو الدولية.	ص 98 .
جدول رقم 2	جدول يوضع عدد الإعدامات في الشرق الأوسط لسنة 2014.	ص 92.

## المخلص

لقد عرف عالم ما بعد الحرب الباردة تحولات كبيرة أثرت على مكانة الدولة وهيمنتها التقليدية و اكبها بروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفسير الظواهر الدولية، بعدما فشلت النظرية التقليدية (الواقعية) في فهم و تفسير البيئة الدولية ، نتيجة ديناميكية العولمة التي أدت إلى ظهور عوامل ومتغيرات ارتبطت بتحديات كبرى ذات بعد عالمي متجاوزة بذلك الفواعل التقليدية ،لهذا يجب توسيع النظرة التحليلية التي كانت تركز على الدولة إلى التركيز على فاعلين جدد غير الدول ولذلك ظهرت النظرية الليبرالية والماركسية والبنائية، كأطر نظرية جديدة لتفسير الأدوار التي تؤديها الفواعل الجديدة في ظل العجز الذي أصبحت تعاني منه الدولة وكذلك تنوع مصادر التهديد، مما فتح لها المجال لتولي العديد من الأدوار خاصة منذ أن أصبح لها أثر معتبر ذات سمة عالمية لتقاسم الأعباء الجديدة إلى جانب الدولة .

### • الكلمات المفتاحية:

ما بعد الحرب الباردة، العولمة، الدولة، الفواعل غير الدولاتية.

## ABSTRACT

Post cold war era has known big transformations which influenced a lot of sides, such as the situation of State and its traditional hegemony and it was accompanied by the appearance of new theories and approaches, that have tried to explain international phenomena after the failure of traditional approach (realism) in understanding and explanation of international environment owing to the dynamics of globalization ,which cause the appearance of new factors and variables related to big challenges with global dimension crossing the traditional factors, hence its necessary to expand the analytical view that was focusing on State only to focus on new actors ,and that's why the liberalism, marxicism and constructivism have appeared as new theoretical approaches to analyze roles of new actors because of the defeat that the State has



suffered from it and also the variation of threat sources, and that what give the chance to Non –State actors to perform a set of roles especially since it has considerable effect with global dimension to share new burdens beside the State.

● **key word:**

State, Non –State actors, globalization, roles of new actors.